جامعة بنغازي
كلية الاقتصاد
قسم العلوم السياسية

# تأثير التميز الاقتصادي للدولة على قبولها لعالمية متضمنات التنمية المستدامة

"دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية"

إعداد

وليد فرج محمود التهامي

بكالوريوس علوم سياسية ــ كلية الاقتصاد ــ جامعة بنغازي

إشراف

أ.د عمر إبراهيم العفاس

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية "الماجستير"
الموافق2012/10/11م بقسم العلوم السياسية
كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي
ربيع 2012

جامعة بنغازي
كلية الاقتصاد
قسم العلوم السياسية

# تأثير التميز الاقتصادي للدولة على قبولها لعالمية متضمنات التنمية المستدامة

"دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية"

إعداد

وليد فرج محمود التهامي

بكالوريوس علوم سياسية ــ كلية الاقتصاد ــ جامعة بنغازي

| اللجنة المشرفة: | | التوقيع |
|---|---|---|
| أ.د عمر إبراهيم العفاس | مشرفاً رئيسياً | ..... |
| د. عبدالناصر عزالدين أبو خشيم | ممتحناً داخلياً | ..... |
| د. محمد خليفة عراب | ممتحناً خارجياً | ..... |

يعتمد:
عميد الكلية

ربيع - 2012

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي
النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ }

صَدَقَ اللهُ الْعَظِيمُ

سورة الروم الآية (41)

# الإهداء

إلى الذين قال الله سبحانه وتعالى في شأنهما

{ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا }

سورة الإسراء الآية (24)

إلى أبي وأمي

وإلى أفراد أسرتي

وإلى زوجتي

أهديهم ثمرة جهدي المتواضع

# الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، على النعمة التي لا تعد ولا تحصى، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وخاتم المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتقدم بالشكر والتقدير لأستاذى الفاضل, الدكتور/ **عمر إبراهيم العفاس** الذي أخذ على عاتقه هذا العمل منذ بدايته ولم يبخل بالنصح وبالتوجيه لإثراء هذه الدراسة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كلاً من: الدكتور/ **أحمد الزروق**، أستاذ العلوم السياسية بجامعة بنغازى. الدكتور/ **عبدالناصر أبو خشيم** , أستاذ الإقتصاد بجامعة بنغازى. الدكتور/ **محمد عُراب**, أستاذ العلوم السياسية بجامعة طرابلس . وإلى عمى العزيز **بدر محمود التهامى**, وإلى كل الأصدقاء والزملاء, فلهم منى جميعاً فائق الإحترام والتقدير.

# قائمة المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| الآية | أ |
| الإهداء. | ب |
| الشكر والتقدير. | ج |
| قائمة المحتويات . | د |
| قائمة الجداول . | ه |
| قائمة الأشكال. | و |
| ملخص الدراسة . | ز |
| مقدمة الدراسة. | 1 |
| **الفصل الأول : مفهوم التنمية وتطوره** | |
| مقدمة. | 18 |
| **المبحث الأول**: المفهوم التقليدي للتنمية. | 20 |
| **المبحث الثاني**: مفهوم التنمية المستدامة. | 43 |
| خلاصة الفصل الأول | 73 |
| **الفصل الثاني: التميز الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية** | |
| المقدمة. | 76 |
| **المبحث الأول**: القوة الاقتصادية الأمريكية. | 78 |
| **المبحث الثاني**: ترتيب الولايات المتحدة الأمريكية في ميزان القوة العالمي. | 101 |
| خلاصة الفصل الثاني | 141 |
| **الفصل الثالث: تأثير الوضع الاقتصادي على قبول الولايات المتحدة الأمريكية لعالمية متضمنات التنمية المستدامة** | |
| المقدمة. | 145 |
| **المبحث الأول**: عالمية متضمنات التنمية المستدامة. | 147 |
| **المبحث الثاني**: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من متضمنات التنمية المستدامة. | 167 |
| خلاصة الفصل الثالث | 201 |
| الخاتمة. | 204 |
| قائمة المراجع. | 214 |
| ملخص باللغة الانجليزية. | A |

# قائمة الجداول


| رقم الجدول | الموضوع | الصفحة |
|---|---|---|
| .1 | تطور مفهوم التنمية. | 41 |
| .2 | تعريف التنمية المستدامة حسب مجموعة من المؤسسات الدولية. | 48 |
| .3 | عناصر أجندة القرن .21 | 51 |
| .4 | الآثار البيئية الناجمة عن النمو الاقتصادي. | 60 |
| .5 | المؤشرات الرئيسية لقياس التنمية المستدامة. | 69 |
| .6 | نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من بعض المنتجات الزراعية لعلام 2005. | 80 |
| .7 | نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من بعض الأنواع الحيوانية ومنتجاتها | 80 |
| .8 | أكبر عشرة منتجين لنفط للعام 2008. | 80 |
| .9 | صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من بعض المنتجات الأولية. | 81 |
| .10 | مؤشرات اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية للعام 2009. | 81 |
| .11 | إجمالي الناتج القومي، والتعداد السكاني لمجموعة من الدول الصناعية للعام 2009. | 95 |
| .12 | متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي في مجموعة من الدول الصناعية للعام 2009. | 96 |
| .13 | معدل الضرائب الحدية لمجموعة من الدول المتقدمة من الدول المتقدمة. | 98 |
| .14 | القوة التصويتية في صندوق النقد الدولي خلال الفترة (1998 – 1999). | 99 |
| .15 | الدول ذات النفوذ في البنك الدولي. | 103 |
| .16 | أكبر عشرة شركات متعددة الجنسيات. | 104 |
| .17 | تراتبية المساهمين في ميزانية الأمم المتحدة. | 116 |
| .18 | أبعاد جاذبية الثقافة الأمريكية على مجموعة من قارات العالم. | 126 |
| .19 | نسبة المساعدات الإنمائية، والإنفاق العسكري لمجموعة الدول المانعة. | 138 |
| .20 | أسماء بعض المسئولين في الإدارة الأمريكية ذوي العلاقة بقطاع النفط والطاقة. | 185 |

# قائمة الأشكال


| رقم الشكل | الموضوع | الصفحة |
|---|---|---|
| .1 | أبعاد التنمية المستدامة. | 53 |
| .2 | أهداف التنمية المستدامة. | 54 |
| .3 | ميزانية معدل الإنفاق العسكري لمجموعة من دول العالم. | 117 |
| .4 | مؤسسات قوية تتبني الرؤية السياسية للولايات المتحدة الأمريكية. | 125 |
| .5 | إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحسب الدول/ الأقاليم. | 153 |
| .6 | نسبة المساعدات الإنمائية المانحة من الدخل القومي الإجمالي. | 184 |
| .7 | مساهمة الأنشطة المختلفة في معدل الإنبعاثات. | 189 |
| .8 | نسبة الاستهلاك الأعلى للبنزين مرتبطاً بالأسعار الأدنى لمجموعة من الدول. | 182 |
| .9 | إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحسب الأشخاص. | 197 |

## ملخص الدارسة

منذ أن طرحت التنمية المستدامة كمفهوم تنموي مستحدث، اكتسبت شيوعاً وقبولاً عالميين، سواء على مستوى الوحدات السياسية، أو المؤسسات غير الحكومية، نظراً لما تقدمه في طياتها من أبعاد، كتلك التي تهتم بقضايا النظام الايكولوجي، وتنامي تأثير النشاط البشري، والاقتصادي تحديداً، على البيئة، ونتاج هذه العلاقة غير الرشيدة، التي باتت تهدد جميع المجتمعات، وتضعها أمام حقيقة مرعبة في آثارها، ومدمرة في نتائجها.

ومن هنا تمثلت أولى اهتمامات التنمية المستدامة المتعددة في قضايا تأثير النموذج التنموي السائد، وأشكال النمو الاقتصادي المسيطرة، والبحث عن الكيفية التي يكبح بها جماح هذه الأشكال والممارسات الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى الوصول إلى درجة النمو الذي يحقق سبل العيش الكريم، في إطار نمو اقتصادي سليم، يراعي رأس المال البيئي، ومن ثم يكون نمواً اقتصادياً مستداماً.

وفي هذا التوجه التنموي الحديث، يكون لموقف الدول، ولاسيما الصناعية منها، الأثر الأكبر والأهم في تحقيق ما اتفق عليه أعضاء الجماعة الدولية، وما أقرته منظمة الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لها، سبيلاً إلى تحقيق التنمية المستدامة.

وهكذا تمثلت مشكلة الدراسة في تناول موقف الولايات المتحدة الأمريكية من التنمية المستدامة، ومعرفة العوامل التي تتحكم فيه، ومدى تأثيرها في بلورة شكل وطبيعة هذا الموقف، الذي تعبر عنه الدولة الأكبر والأقوى اقتصادياً. وفي هذا الإطار أثيرت العديد من التساؤلات المتعلقة بالوضع المتميز الذي تنفرد به هذه الدولة، فهل تتعاون الولايات المتحدة الأمريكية مع أعضاء الجماعة الدولية لإحداث التغييرات التي تنادي بها التنمية المستدامة في الممارسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهل لدى الولايات المتحدة، على الرغم من

الاعتبارات الفردية التي تشكل مذهبها الاقتصادي والسياسي، الرغبة في المراهنة على مستوى معيشة مواطنيها، والتضحية بهذا المستوى من أجل المجتمعات الإنسانية الأخرى؟

وفقاً لهذه الإشكالية، صيغت فرضية هذه الدراسة بالشكل التالي: "يؤثر موقف الدولة الأكبر اقتصادياً سلباً على قبول عالمية متضمنات التنمية المستدامة".

أما أهمية الدراسة فتكمن في أهمية التنمية المستدامة، وحداثة الفكر التنموي الذي تعتمده، إضافة إلى توضيح موقف الدولة الأكبر تأثيراً في واقع العلاقات الدولية من قضايا تتعلق بحياة البشر ومستقبلهم، ودراسة التنمية المستدامة من الجانب السياسي، الذي لا تتجه إليه الدراسات إلا نادراً. لذلك تعتبر هذه الدراسة محاولة لتغطية هذه الندرة.

وبتحديد مشكلة الدراسة والتساؤلات التي تطرحها، ومن ثم صياغة فرضيتها، والإشارة إلى أهميتها، استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة، باعتباره يساعد على دراسة الظاهرة السياسية من كافة جوانبها، كما اعتمدت الدراسة على ما يقدمه مدخل الاقتصاد السياسي، في تفسير العلاقة ما بين تفاعل السياسة والاقتصاد، بالإضافة إلى ما يقدمه المدخل الايكولوجي في تفسير العلاقة ما بين الكائن الحي أو الإنسان، من جانب والنظام الايكولوجي، أو البيئة التي يعيش فيها من جانب أخر، وأخيراً، اعتمدت الدراسة أيضاً على المدخل الواقعي في مسألة النظر إلى واقع وتفاعلات الوحدات السياسية داخل النظام الدولي.

وتحتوى هذه الدراسة على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، يتناول الفصل الأول، مفهوم التنمية وتطوره، وتم تقسيمه إلى مبحثين، حيث استعرض المبحث الأول، المفهوم التقليدي للتنمية، بينما المبحث الثاني تناول مفهوم التنمية المستدامة، أما الفصل الثاني، تناول التميز الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية، وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين، يناقش المبحث الأول القوة الاقتصادية الأمريكية، أما المبحث الثاني يهتم بترتيب الولايات المتحدة الأمريكية في

ميزان القوة العالمي، أما الفصل الثالث، تناول تأثير الوضع الاقتصادي على قبول الولايات المتحدة الأمريكية لعالمية متضمنات التنمية المستدامة، حيث ناقش المبحث الأول عالمية متضمنات التنمية المستدامة، أما المبحث الثاني، اهتم بتناول موقف الولايات المتحدة الأمريكية من متضمنات التنمية المستدامة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من متضمنات التنمية المستدامة، قد اتخذ الشكل والطابع السلبي، والرافض لإجراء أية تغييرات ترتبط بمضمون وجوهر نموذج النمو الاقتصادي السائد، معتمداً في ذلك على أن أثار أي إجراءات أو تغييرات تتضمنها التنمية المستدامة، تعود بالخسائر على واقع النظام الاقتصادى للولايات المتحدة، وبالتالي تهدد قوتها وتميزها على كافة الأصعدة، وقد اتضح هذا الموقف السلبي، من خلال استخدام متضمنات التنمية المستدامة كمؤشرات قياس تساعد في معرفة طبيعة وشكل الموقف الأمريكي ودوافعه لذلك، وقد اتضح منها بأن الطبيعة المميزة للاقتصاد الأمريكي، وتأثيره في امتلاكها لكافة أنواع القوى، كانت هي العامل الموجه والمؤثر في بلورة شكل موقف الولايات المتحدة الأمريكية من متضمنات التنمية المستدامة.

# تأثير التميز الاقتصادي للدولة على قبولها لعالمية متضمنات التنمية المستدامة

**المقدمة:**

شهدت العلاقات الدولية، على مدى العقود الخمسة الماضية، مجادلات واسعة وعميقة حول موضوع التنمية على الصعيد العالمي، فبعد أن كان هذا الموضوع شأناً داخلياً، يخص المؤسسات الوطنية وحدها، ويناقش داخل حدود الدولة، أثر ارتفاع مستوى وكثافة الاعتماد المتبادل في النواحي الاقتصادية والتجارية بين الوحدات السياسية (الدول) في النظام الدولي، والتقدم العلمي والتكنولوجي، والإنجازات التي حققها الإنسان في مجالات التواصل المختلفة، على أن يصبح من الشؤون الدولية، وكذلك العالمية، التي تتطلب عقد اتفاقيات، تتعلق بأبعاده النظرية والقانونية والإجرائية.

وقد شهد موضوع التنمية نفسه تغيرات متعددة، فيما يتعلق بجوانبه النظرية والعملية؛ إذ كانت الوحدات السياسية تصب اهتمامها على مفهوم "النمو الاقتصادي"، ما جعلها أسيرة، على مدى قرون عدة، لمبادئ الاقتصاد الكلاسيكي، التي تشكلها مفاهيم مثل التدفق الحر للبضائع والأفراد ورأس المال.

وقد تحقق للدول الصناعية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، في إطار هذه التغيرات، نموٌّ عالٍ، مكنها من السيطرة على كافة مناحي الحياة؛ إذ إن الصورة التي أفرزتها هذه التجربة متعددة الأجزاء، ومحكمة الترابط، فالقول بأن دولة ما متقدمة، يعني أن هذه الدولة يتحقق لها قدر عالٍ من التطور في المجالات العلمية والاقتصادية والعسكرية.

ثمة دراسات تبين أن المشهد الاقتصادي العالمي أظهر تزاوجاً بين ما يطلق عليه الاعتماد المتبادل والعالمية، على الرغم من أن كليهما ظاهرتان متعددتا الأبعاد[1]. ويمكن توضيح أبعاد ذلك التزاوج في النقاط التالية[2]:

1. تدفق البضائع والخدمات ورؤوس الأموال والمعلومات والمفاهيم التي تصاحب تبادل المنتجات، من مسافات بعيدة، وتنظيم العمليات التي ترتبط بهذا التدفق.
2. بروز مفاهيم أمنية جديدة، أفرزها الاعتماد المتبادل في المجال العسكري والاستراتيجي، الذي اتسم بالحدة وقوة التنظيم والتحالف، واستخدام الأسلحة الفتاكة بشكل ميسر وقصير المدى، على نحو لم يألفه الإنسان قبل هذا الزمن.
3. على مستوى النطاق البيئي ظهر انتقال المواد في الجو وعبر المحيطات إلى مسافات بعيدة، وانتقال مواد حيوية، كالجراثيم أو المواد الجينية التي تؤثر في صحة الإنسان وحياته. هناك أمثلة عديدة تؤكد صحة هذا القول، كاستنزاف طبقة الأوزون من طبقة الستراتوسفير، نتيجة للمواد الكيماوية، وانتشار فيروس الإيدز في غالبية دول العالم. وثمة من يجادل في أن بعض أنواع العالمية البيئية هي من شأن الطبيعة، أو أنها تحدث وفقاً لمقتضيات النظام الايكولوجي؛ إذ إن الأرض مرت بفترات تسخين وفترات تبريد، قبل أن يظهر تأثير الإنسان على هذا الأمر. ولكن هناك دراسات أخرى تبين أن التغيرات الحديثة جاءت جراء أنشطة الإنسان في هذا الزمن.
4. وتشمل العالمية الاجتماعية انتقال الأفكار والمعلومات، والأفراد الدين يحملون أفكاراً. من أمثلة ذلك انتشار الأديان، وانتشار المعرفة العلمية. وأحد وجوه العالمية الاجتماعية

---

(1) روبيرت كيوهن، جوزيف س . ناي، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، ترجمة: محمد شريف الطرح، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2002)، ص 20.

(2) المرجع السابق نفسه، ص ص 21- 22.

المهمة محاكاة ممارسات ومؤسسات مجتمع ما من قبل مجتمعات أخرى، وهو ما يسميه علماء الاجتماع "التماثل" isomorophism .

5. ويمكن أن تشير العالمية الاجتماعية إلى مجموعة فرعية هي العالمية السياسية ، التي تشير إلى الأفكار السياسية، والتطبيقات المختلفة لأنظمة الحكم، والمشاركة السياسية، والتأسيس الدستوري والقانوني للجماعات الإنسانية.

من جهة أخرى تقف دول الجنوب في أوضاع مختلفة عن دول الشمال الصناعية، إذا ما تمت المقارنة بينهما على صعيد مستوى المعيشة والتنمية[1]؛ إذ يتضح الاختلاف الشاسع بين الاثنين، إذا ما نظرنا إلى المشهد الكلي لبعض خصائص دول الجنوب ودول الشمال.

إن تفسير هذا الوضع غير المرضي ليس أمراً يسيراً، لأنه يتطلب إدراكاً دقيقاً وموضوعياً لمجموعة مؤتلفة من العوامل، سواء داخل دول الجنوب الفقيرة، أو في علاقة هذه الدول بغيرها من الدول المتقدمة في الشمال، إلا أن هذا لم يمنع من طرح مجموعة مما يطلق عليه في أدبيات التنمية نظريات، قدمها البعض من خلال النظر إلى الاختلافات بين دول الجنوب نفسها، بينما ركز البعض الآخر على موقف تلك الدول في الاقتصاد السياسي العالمي، وتجسدت مثل هذه المحاولات في شكل أطر فكرية، مثل نموذج أو نظرية التنمية الاقتصادية الكلاسيكية، أو نظرية التبعية، وغيرها العديد.

وفي سياق هذا المشهد تأسست تجربة التنمية في دول الشمال المتقدمة على المبادئ الاقتصادية الليبرالية، وتجربة التنمية متعددة المداخل في دول الجنوب الفقيرة على فكرة النمو الاقتصادي. وقد كان يمكن أن يحدث هذا الوضع، إضافة إلى ظاهرة العالمية التي أشرنا إليها آنفاً، آثاراً سلبية على الجوانب السياسية والاقتصادية والبيئية.

---

(1) Charles W. Kegley jr. and Eugene R.Wittopf, World **Politics Trends and Transformation 9th** (Belmort,CA wadsworh Thomson lerning), P. 202

وقد أوضح ذلك خطيئة الإنسان الكبرى، التي تكمن في خطأ اعتقاده في سيطرته على ما حوله من ظواهر، سواء البيئية منها أو الاجتماعية[1]. وقد خلق كل ذلك مشهداً يشوبه الاضطراب والتشويش والخوف من المستقبل.

وتتفاوت النظرة إلى هذا المشهد، كما تصوره سلسلة الكتب الخاصة بحالة العالم The State of the world، وكذلك مجموعة من التقارير الدولية، بين التحذير والتفاؤل. ينطلق التحذير من رؤية تنبؤية، تشير إلى خطورة أنماط ونماذج التنمية القائمة في معظم أرجاء العالم؛ وبأن العالم يواجه تشكيلة واسعة من التهديدات البيئية الخطرة، كإعطاب التربة والماء والموارد البحرية الأساسية، من أجل زيادة إنتاج الأطعمة، إلى جانب انتشار التلوث المهدد للصحة، واستنزاف غلاف الأوزون، والتغير المناخي، وفقدان التنوع الحيوي.

وفي الوقت نفسه، يواجه العالم مشكلات إنسانية متعددة على صعيد اتساع الفقر المتواصل والشقاء الإنساني، ما يحتم على المجتمعات التعاون فيما بينها، والعمل من أجل إيجاد الحلول المناسبة، حتى لا تتفاقم تلك المشكلات المهددة للأجيال الحاضرة والمقبلة[2].

وقد أحدث هذا المشهد تغييراً في أحد المفاهيم الرئيسة في حقل السياسة، هو الأمن Security، وذلك أن القضايا والمشكلات البيئية للنظام الإيكولوجي باتت تهدد مستوى الحياة في الدول المتقدمة ومحاولات التنمية في الدول المتأخرة، على حد سواء. وفي هذا السياق بدأت النظرية الليبرالية الجديدة Newlibralism تعمل على الكيفية التي تمكن الدول من التعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية، من أجل حماية البيئة العالمية؛ من جهة أنه

---

(1) عمر إبراهيم العفاس، "**العلاقة بين الأبعاد التقنية، والإسكانية، والسياسية في تجربة الثورة الزراعية في الدول النامية: دراسة في المدخل الايكولوجي**"، دراسة مقدمة في المؤتمر الوطني حول السكان والتنمية، ( طرابلس: 2004).

(2) ر. كهاتور، ل. تشايلد، "**تطور التنمية المستدامة**"، ترجمة: محمد عبدالحميد الطبولي، عمر إبراهيم العفاس، مجلة كلية الآداب الاليكترونية، عدد 30، (2008)، ص ص 1- 2.

ليس ثمة مجالٌ للعمل المنفرد في هذا الشأن، الذي يتطلب إعادة تعريف عديد من المفـــاهيم، على نحو يتجاوز المفهوم التقليدي، ويختلف عن الوضع الذي يطلق عليه جـــيمس روزنـــاو (حالة السجون المفاهيمية)، في وصفة لأصحاب المدرسة الواقعية المرتكـــزة علـــى رفعـــة مصلحة الدولة في السياسة العالمية. ومن هنـــا فـــإن البـــارادايم(*) Paradgim الاقتصـــادي والاجتماعي المسيطر، وهو المتعلق بأنماط الإنتاج والاستهلاك الكبير كماً ونوعاً، معـــرّض لاتهامات خطرة، وبراهين قوية، تأتي في سياق ما يدعو إليه أنصار المدرسة المثالية وناشطو البيئة على حد سواء، في واقع العلاقات السياسية الدولية.

تأسيساً على ما سبق، بات رائجاً الآن إدراك التنمية المستدامة خياراً للبحث عن نمـــو غير مطلق العنان. ومن المعروف أن هذا التحرك كان قد بدأ في عام 1972، حينما عقـــدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في مدينة ستوكهولم المؤتمر الأول حول التنمية البشرية. ومنـــذ ذلك التاريخ عقد العديد من المؤتمرات حول قضايا البيئة والتنمية المتعددة، مثل مؤتمر قمـــة الأرض في ريو دي جانيرو، ومؤتمر القمة العالمية للتنمية المســـتدامة فـــي جوهانســـبرج، وأنشئت وكالات دولية لتعزيز التعاون ومراقبة قواعد تنفيذ برامج البيئة والتنمية[1]. وترجـــع معظم أدبيات التنمية، في متابعتها لمفهوم التنمية المستدامة، إلى التقرير الصادر عن اللجنـــة العالمية الخاصة بالبيئة والتنمية، بعنوان "مستقبلنا المشترك"، التي رأستها رئيســـة الـــوزراء النرويجية جروهارلم بروند تلاند، في العام 1987، وعرفت باسمها (لجنة برونـــد تلانـــد)، تقديراً لجهودها في إصدار هذا التقرير.

---

(*) البارادايم: إطار نظري معين، أو مجموعة القناعات التي تجمع بين أفراد مجموعة عينة، في تخصـــص ومجـــال معرفي معين، في مدة زمنية، يوجه بدوره المجموعة في أبحاثها ويمدها بوسائل التقييم والنقد.

(1) C. W. Kegleu jr. and E.R Witt Kopf. **World. Politics and Tranformation**. Op.cit, p. 371.

وقد خلصت هذه اللجنة، فيما خلصت إليه من استنتاج، إلى أن النمو الاقتصادي في العالم لن يبقي ملبياً لاحتياجات وطموحات المجتمعات الإنسانية، إلا إذا تم اعتماد نماذج مختلفة تماماً، فيما يتعلق بقضايا النمو الاقتصادي، وأشكال وأنماط الإنتاج والاستهلاك، والعدالة، والتنوع الثقافي، وغيرها من القضايا. كما خلصت اللجنة أيضاً إلى رفض مفهوم "حدود النمو" الذي يؤيده المالثوسيون(*) الجدد، مؤكدة، بدلاً من ذلك، مفهوم "نمو الحدود". وقد عرفت لجنة بروند تلاند التنمية المستدامة بأنها "هي تلك التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة، دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتها"[1]. وذلك لأنه لا يمكن إدراك التنمية المستدامة ما لم تحدث تغييرات في الممارسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، في كل مكان من العالم المترابط والمتداخل.

هنا تبرز تساؤلات خطرة تطرحها بعض الدراسات التي شاعت في الفترة الأخيرة[2]: هل هناك إمكانية لحدوث تلك التغييرات؟ هل تمتلك الدول ، أو الأشخاص الطبيعيون ، الرغبة في التضحية برفاهيتهم على حساب الخير العام للبشرية؟ هل يملكون الإرادة في أغناء الآخرين؟

في إطار هذه التساؤلات الكبيرة يقدم "جارت هاردين"، في دراسته الشهيرة "مأساة العموم"، مساحة صغيرة للتفاؤل، سواء بالنسبة للأفراد أو الدول، مبيناً أن جشع وتصارع

---

(*) المالثوسيين: نسبة إلى نظرية مالثوس القائلة بأن عدد سكان الأرض يتزايد بنسبة تفوق ازدياد الموارد الغذائية، وبأنه يجب الحد من النسل أو ضبطه.

(1) تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة: محمد كامل عارف، **سلسلة عالم المعرفة**، عدد142، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989) ص79.

(2) John Mcmurtry, value Wars: The Global market Versus the life Economy ,(London: Pluto Press ,2002), P.16.

البعض، من أجل مكاسب نسبية، في غياب قواعد دولية تمتلك قوة الإلزام، سيقود إلى تخفيض تلك المكاسب، بل ومن الممكن أن يؤدي إلى دمارها التام[1].

**مراجعة أدبيات الدراسة:**

بدأت المكتبة العربية تعرف عدداً من الدراسات العربية والأعمال المترجمة، حول بعض القضايا ذات العلاقة بالموضوع محل الدارسة، اهتمت بالدرجة الأولى بالمستجدات التي تقدمها التنمية المستدامة، باعتبارها نموذجاً فكرياً وتنموياً حديثاً، وبغياب الإرادة السياسة لدى أعضاء النظام الدولي في عملية تحقيق التنمية بالشكل المستدام، دون الاهتمام بدراسة الأسباب الكامنة وراء إخفاق التعاون، وغياب الإرادة السياسية للدول القوية، وتأثير هذا الإخفاق على ما تهدف إليه التنمية المستدامة من خلال متضمناتها الأساسية.

أهم هذه الدراسات هي:

1. دراسة **د. مازن إسماعيل الرمضاني**، بعنوان: "تحدي البيئة والصراع بين الشمال والجنوب"، (في مجلة الدراسات العليا، العدد 3، 1997).

في هذه الدراسة سعى الباحث إلى البرهنة على فرضية سببية قوامها "إن تفاقم المشكلة البيئية يؤدي إلى تصاعد حدة الصراع بين الشمال والجنوب". وقد توصل إلى أن البيئة أضحت تحدياً عالمياً، وتقترن بتأثير عالمي، يتبني فيه كل من عالمي الشمال والجنوب مواقف متضاربة، تعبر عن مصالح متناقضة. ولهذا التقاطع في الرؤى والمصالح، اكتسب الصراع بين الشمال والجنوب، بسبب البيئة، بعداً جديداً، يكاد يتجه إلى أن يكون البديل للصراع الدولي السابق: الشرق والغرب.

---

(1) Garrett Hardin," The Tragedy of the Common**",** **Science**, Vol.162, No 3859 (December: 1968), pp. 1243- 1248.

2. دراسة **د.عبدالخالق عبدالله**، بعنوان: التنمية المستدامة العلاقة بن البيئة والتنمية"، (في مجلة المستقبل العربي، عدد13، 1998).

في هذه الدراسة توصل الباحث إلى نتيجة تفيد بأن المأزق التنموي العميق هو من صنع النظام الرأسمالي العالمي، وأن جزءاً مهماً من التدهور البيئي مرتبط ارتباطاً عضوياً ببروز الحضارة الصناعية والتقنية الحديثة. ويرى الباحث أن التنمية المستدامة مهمة في سياق الارتقاء بالوعي البيئي في التفكير التنموي، وأن الارتقاء بالوعي البيئي هو أهم إضافة تقدمها التنمية المستدامة، التي يتطلب تحقيقها إرادة سياسية جماعية، تبدو غائبة، ولم تتبلور، كما كان متوقعاً من خلال مؤتمرات دولية، ذات علاقة بمقتضيات التنمية المستدامة.

3. دراسة **د. علاء محمد الخواجة**، بعنوان: "العولمة والتنمية المستدامة"، في الموسوعة العربية: للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، تحرير مصطفى كمال طلبة، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006).

اهتمت هذه الدراسة بقضية العلاقة بين كل من مفهوم العولمة والتنمية المستدامة، فضلاً عن الآليات والأدوات المستخدمة لكليهما. وقد استنتج الباحث أن هناك إعادة تشكيل للاقتصاد العالمي، من خلال نظام التجارة الحرة، وتنامي تدفق رؤوس الأموال والمعلومات، التي جاءت على رأس قائمة الاهتمامات الدولية، متقدمة بذلك على اعتبارات بيئية وحقوقية، ومستوى معيشة الفرد، وغيرها من أبعاد التنمية المستدامة.

4. دراسة **د. كارن أبو الخير**، بعنوان: "البيئة قضية القرن الحادي والعشرين"، (في مجلة السياسة الدولية، العدد 179، 2010).

يرى الباحث أنه قد أصبح واضحاً أن العالم لا يستطيع مواصلة ممارسته الاقتصادية والبيئية الحالية، دون إلحاق الدمار بهذا الكوكب. ولهذا ترتفع الأصوات المتعددة، قبل انعقاد

المؤتمرات الخاصة بالبيئة وأثناءها، لتذكر المجتمع الدولي بالحاجة إلى مقاربات جديدة للتعامل مع قضايا الاقتصاد والبيئة، كما يجمع الباحث في دراسته بين ما يراه أزمة المجتمع الأمريكي الذي فقد طريقه، وفقد الاحترام على المستوى العالمي، والأزمة العالمية المتمثلة في تغير المناخ، ويرى أن أفضل وسيلة لكي تستعيد الولايات المتحدة مكانتها هي أن تقود العالم في مساعيه لحل مشكلاته المحورية، وهي خلق أدوات ونظم وموارد للطاقة، يمكن أن تتيح تحقيق النمو الاقتصادي بطرق أكثر نظافة واستدامة.

تناولت الدراسات السابقة, الأهمية التي أصبح يمثلها العامل البيئي وعلاقته الإرتباطية بالتنمية, وذلك في إطار ما تقوم عليه التنمية المستدامة, وباعتبار أيضاً أن المشاكل التي يعانى منها النظام البيئي تعود إلى الممارسات السائدة غير المنضبطة, التي يقوم عليها النمط الرأسمالي.

عليه, فإن هذه الدراسة ترتبط مع الدراسات السابقة من خلال القضايا التي تطرحها التنمية المستدامة, حيث أنها تختبر موقف أحدى الدول المتقدمة, المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية, من التنمية المستدامة, ومدى إسهامها مع باقي أعضاء المجتمع الدولي في معالجة قضايا أصبحت ذات تأثير واسع على جميع المجتمعات سواءً في الشمال أو الجنوب.

**تحديد المشكلة:**

يمكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال أبعاد ثلاثة مترابطة توضح على النحو التالي:

**إبستمولوجياً**، أو معرفياً, تتمثل مشكلة الدراسة في تلك العلاقة المتضاربة بين التوجهات الواقعية ونظيرتها المثالية، أو بين تفسير العلاقات الدولية القائم على استخدام القوة، أو السعي نحو امتلاك مقوماتها المختلفة، واستخدامها وفقاً لمقتضيات المصلحة القومية، والتفسير الذي يعطى أهمية للدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الدولية في تغيير المجتمع

الدولي، كي يقوم على التعاون وتعظيم مبدأ ما يجب أن يكون، لا ما هو كائن في واقع العلاقات الدولية.

**واقعياً**، يتشكل المجتمع الدولي من وحدات سياسية متضاربة على المستويات المتعلقة بالقوة بكافة أنواعها: الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية. وثمة عالم غني بنسب متفاوتة بين أعضائه، وعالم آخر فقير، وبنسب متفاوتة بين أعضائه أيضاً، لكن كلاً منهما يشترك مع الآخر في اعتماده النمو الاقتصادي والتعامل غير المنضبط مع طبيعة النظام الايكولوجي.

**نظرياً**، تأتي التنمية المستدامة محدثة تحديات بالغة الخطورة، فيما يتعلق بنمط العلاقات الدولية القائم، والمتلائم تماماً مع الاتجاه الواقعي، لكن هذه التحديات لا تكتسب معنى نظرياً، بقدر ما تأتي بشواهد واضحة، تنبئ بخطورة الحياة، وفقاً للنموذج أو الاتجاه القائم حالياً؛ إذ يجمع كل من المتخصصين البيئيين والمسؤولين السياسيين على أن خطورة القضايا البيئية لا تقل إطلاقاً، من حيث النتائج، عن استخدام السلاح النووي.

**تحديداً**: تقف الولايات المتحدة الأمريكية في وضع دولي، يطرح تساؤلات عدة حول المركز المتميز والمنفرد الذي تحوزه منذ عقود مضت، والذي تشك في مدى استمراريته، إذا ما انصاعت إلى متضمنات التنمية المستدامة.

تأسيساً على ما سلف بيانه تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- هل ستتعاون الولايات المتحدة مع أعضاء الجماعة الدولية لإحداث التغييرات المطلوبة في الممارسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، التي تأكدت في مؤتمرات التنمية المستدامة والبيئة.

- هل تملك الولايات المتحدة، في ظل اعتبارات النظام الرأسمالي الفردية، التي تتشكل منها قوتها الاقتصادية والسياسية، الرغبة في التضحية بمستوى معيشة مواطنيها من أجل المجتمعات الإنسانية الأخرى.

## فرضية الدراسة:

"**يؤثر موقف الدولة الأكبر اقتصادياً سلباً على قبول عالمية متضمنات التنمية المستدامة**".

## تحديد المفاهيم الرئيسة في هذه الدراسة:

**موقف**: يقصد به هنا الخيارات التي أقرتها إدارة الولايات المتحدة الأمريكية في قبول أو رفض الموضوعات التي نتجت عن المؤتمرات الدولية الخاصة بالتنمية المستدامة.

**التميز الاقتصادي**: يقصد به في هده الدراسة, ذلك الوضع الاقتصادي الذي تمتلكه الدولة, وتتميز به أيضاً عن غيرها من الاقتصادات الأخرى, من خلال النظر في ما تقدمه المؤشرات الاقتصادية.

**قبول**: يعني القبول في هذه الدراسة توفر الإرادة السياسية لإحالة القواعد والاتفاقيات القانونية والدولية إلى قواعد داخلية تعتمدها الدولة، وتلتزم بها.

**عالمية**: هو الرضاء الجماعي لكل الوحدات المؤثرة، سواء أكانت دولاً أم منظمات غير حكومية، على ما أنتجته المؤتمرات الدولية المتعلقة بالبيئة والتنمية من موضوعات ومؤشرات، يتم الالتزام بها في تفاعلات بني البشر مع بعضهم البعض، وفي تفاعلهم كذلك مع البيئة والنظام الايكولوجي.

**متضمنات**: هي تلك الأبعاد التي تتضمنها التنمية المستدامة، وكذلك تلك الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والوصول إليها.

**التنمية المستدامة**: هي تلك التنمية التي تلبـــي احتياجـــات الأجيـــال الحاضـــرة، دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة علي تلبية احتياجاتها.

## أهمية الدراسة:

يمكن توضيح أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1. حداثة موضوع الدراسة وخطورته بالنسبة للعلاقة بين الإنسان والنظام الايكولوجي.
2. تأتي أهمية الدراسة أيضاً من الأهمية التي يحظى بها مفهوم التنمية المستدامة، باعتباره نموذجاً تنموياً حديثاً.
3. كذلك تأتي أهمية الدراسة من أهمية موقف الدولة الأقوى في التأثير على واقع العلاقات الدولية، وكذلك على القضايا التي تهم حياة المجتمعات الإنسانية ومستقبلها.

## أهداف الدراسة:

تتطلع الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. توضيح أهمية المتغير الاقتصادي في طبيعة العلاقات السياسية الدولية.
2. عرض موضوعات التنمية والتنمية المستدامة وأبعادها ومؤشراتها.
3. عرض الخصائص الرئيسة لقوة الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة، علـــى الأصـــعدة والمستويات المختلفة.
4. التحقق من العلاقة بين الواقعية والمثالية، ومدى ملاءمة تلك التوجهات بين مـــا هـــو كائن، وما يجب أن يكون في الواقع الدولي.
5. التحقق من موقف الدولة الأقوى عالمياً من الأطروحات التي باتت تشـــكل نموذجـــاً شائعاً، يحظى بتأييد الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وجميع الدول شـــمالاً، وحتى الجنوب نفسه.

## مناهج الدراسة ومداخلها:

اعتمدت الدراسة مناهج تتناسب مع موضوعها ومقاصدها، وذلك بهدف التحقق من فرضيتها وتحقيق أهدافها، هي التالية:

**أولاً - منهج دراسة الحالة:**

يقصد به التركيز على ظاهرة سياسية معينة، عن طريق دراستها من كافة الجوانب، بهدف التعمق في تحليل كل الجزئيات المرتبطة بها, حيث يلجأ الكثير من الباحثين إلى استخدام منهج دراسة الحالة على مستويات الفرد والدولة والنظام الإقليمي أو الدولي[1]. ويستخدم هذا المنهج في الدراسة الحالية لغرض تحليل مواقف الدول المؤثرة في طبيعة النظام الدولي، من خلال دراسة موقف الولايات المتحدة الأمريكية, كنموذج أو دراسة حالة.

**ثانياً - مدخل الاقتصاد السياسي:**

الاقتصاد السياسي تجسيد حي لعلاقة علم السياسة بعلم الاقتصاد، فالظواهر التي تفاعل السياسة والاقتصاد تستلزم من الباحث خلفية اقتصادية[2]. وبالتالي فأن استخدام أدوات التحليل الاقتصادي، والمؤشرات الاقتصادية الكلية، يؤدى إلى فهم الظاهرة السياسية من خلال علاقة الارتباط بين السياسة والاقتصاد والتأثير المتبادل بينهما. ويستخدم في هذه الدراسة، لغرض تحديد مستوى قوة الاقتصاد الأمريكي، وتأثيره على باقي مكونات القوة الأمريكية الأخرى، وكذلك لغرض تحديد دوره في بلورة الموقف الأمريكي من مؤتمرات التنمية المستدامة.

**ثالثاً - المدخل الواقعي:**

---

(1) مصطفى عبدالله أبو القاسم خشيم، **مناهج وأساليب البحث السياسي**، (طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، 2002) ص106.

(2) المرجع السابق نفسه، ص 78.

برز المدخل الواقعي كرد فعل لقصور المدخل المثالي في شرح العلاقة بين الظـــواهر السياسية، لاسيما ما يتعلق بمستوى الدولة، فالقوة أو السعي لتحقيقها هي الأهـــداف الأســـمى للسياسة[1]. ومن ثم فإن استخدام هذا المدخل في الدراسة يتيح للباحث إمكانية تحليـــل واقـــع سياسات الولايات المتحدة، وموقفها تجاه قضايا التنمية المستدامة، من خلال اقتراب القوة، أي سعي الولايات المتحدة لتعزيز قوتها على كافة النواحي، والمحافظة على المستويات التي قـــد وصلت إليها.

**رابعاً - المدخل الإيكولوجي**:

يهتم المدخل الإيكولوجي، في المقام الأول، بدراسة العلاقة بين الكائن الحـــي والنظـــام البيئي أو الايكولوجي الذي يعيش فيه، ويهدف إلى عملية تكييف الإنسان للحفاظ على البيئـــة من التهديد، بدلاً عن تكييف البيئة للتناسب مع احتياجاته.

**التحديد الزماني والمكاني**:

- **الحدود الزمنية**: تقع فترة الدراسة ما بين عامي 1987 – 2010، عند ظهور تقريـــر اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك"، وما تعاقب بعد ذلك مـــن مـــؤتمرات عالمية خاصة بالتنمية المستدامة، غير أن التحديد الزمني هـــذا لا يمنـــع بالضـــرورة الإشارة إلى فترات زمنية سابقة عنه، كلما اقتضت الدراسة ذلك.
- **الحدود المكانية**: يصعب في واقع الأمر تحديد الحيز المكاني لهـــذه الدراســـة، نظـــراً للطبيعة الشمولية لموضوعها، الذي يمس مدى إمكانية حدوث اتفاق دولي حول التنميـــة المستدامة. ومع ذلك، يمكن اعتبار مقر الإدارة الأمريكية في العاصمة واشنطن حيـــزاً مكانياً.

---

(1) المرجع السابق نفسه، ص81.

**أسلوب جمع المعلومات:**

سوف يتم الاعتماد في تغطية هذه الدراسة على المصادر التالية:

أ. المصادر الأولية: التقارير الدولية، وخصوصاً تلك التقارير الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.

ب. المصادر الثانوية: وهي الكتب، والدوريات المحكمة، والرسائل العلمية، وشبكة المعلومات العالمية (الإنترنت).

**محتويات الدراسة:**

تحتوي هذه الدراسة على: مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة، كالآتي:

المقدمة: وتتضمن التعريف بالدراسة ومنهجيتها.

**الفصل الأول:**

يتناول مفهوم التنمية وتطوره، وينقسم إلى مبحثين: يتناول المبحث الأول المفهوم التقليدي للتنمية، ونتطرق فيه إلى ماهية التنمية والتعريف بها، بحسب ما جاء في مختلف العلوم الاجتماعية، وكذلك الاختلاف بين ما تقوم عليه التنمية وما يقوم عليه النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تطور مفهوم التنمية، وفقاً لفترات زمنية مختلفة. أما المبحث الثاني فيتناول مسألة التعريف بمفهوم التنمية المستدامة، وتوضيح أبعادها الرئيسة، في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إضافة إلى المؤشرات الرئيسة التي تقاس بها التنمية المستدامة.

**الفصل الثاني:**

يتناول التميز الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية في مبحثين: يتطرق أولهما إلى القوة الاقتصادية الأمريكية، ومكوناتها الرئيسة، ومنطلقاتها الفكرية، إضافة إلى قياس هذه القوة، وفقاً لمؤشرات اقتصادية مختلفة، ومقارنتها بشكل مبسط مع غيرها من القوى الاقتصادية الأخرى، أما المبحث الثاني فيستعرض ترتيب الولايات المتحدة الأمريكية، وفقاً لميزان القوة العالمي، ونتناول فيه أيضاً قياس قوة الولايات المتحدة، وإبراز خصائص هذه القوة ومكوناتها، على مستويات الاقتصاد السياسي الدولي، والسياسة الدولية، والقدرة العسكرية، والنفوذ الثقافي.

**الفصل الثالث**:

يتناول تأثير وضع الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادي على عالمية متضمنات التنمية المستدامة، وينقسم إلى مبحثين: يتطرق المبحث الأول لمسألة عالمية التنمية المستدامة، من خلال توضيح العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة، والاهتمام العالمي بقضايا البيئة، مع تقديم نموذج حول اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي، وبروتوكول كيوتو، والموقف الدولي من مؤتمرات التنمية المستدامة. ويتناول المبحث الثاني موقف الولايات المتحدة الأمريكية من متضمنات التنمية المستدامة، من خلال دراسة موقف الولايات المتحدة السياسي من المؤتمرات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالتنمية المستدامة، ثم توجهات هذا الموقف الإيجابية والسلبية تجاه مجموعة من المتضمنات الرئيسة والحيوية بالنسبة للتنمية المستدامة.

**الخاتمة**:

نقدم فيها خلاصة الدراسة ونتائجها.

# الفصل الأول

# مفهوم التنمية وتطوره

# الفصل الأول

# مفهوم التنمية وتطوره

**المقدمة:**

يأتي مفهوم التنمية في مقدمة المفاهيم المجتمعية التي تحمل في مدلولاتها العديد من التفسيرات، وفي طياتها عديداً من التحليلات والتأويلات المتنوعة، والمختلفة فيما بينها باختلاف جوانبها ومناحيها، الاقتصادية منها أو الاجتماعية أو السياسية. وكثيراً ما ينظر إلى مفهوم التنمية وفقاً لرؤى متعددة في إطار الحقل العلمي أو الفكري الواحد نفسه. فعلى سبيل المثال، يعكس مفهوم التنمية، على المستوى الاجتماعي أو السياسي، أكثر من اتجاه فكرى.

من جهة أخرى تختلف الأولويات، التي تقوم على وضع نماذج تنموية في حقل التنمية بصفة عامة، من فترة زمنية إلى أخرى، بحسب ما تعكس هذه الفترة من خصوصية الزمان أو المكان، بالنسبة للمجتمعات الإنسانية، ما يضفي طابع التغير والتطور في صياغة مفهوم التنمية، التي وصلت، فيما وصلت إليه، إلى الوقوف عند حقيقة مفادها أن التطورات غير المنضبطة المصاحبة لعملية التنمية قد أسهمت في تنامي سلسلة من المشاكل ذات الصبغة البيئية، وذلك من خلال ما قدمته أطروحة التنمية المستدامة، التي تمثل بدورها أحدث ما وصل إليه الفكر التنموي حتى وقتنا هذا، وأبرز إضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة.

هذا الفصل سيتناول بالمتابعة والدراسة التطورات التي طرأت على النماذج التنظيريـــة في حقل التنمية، ومن ثم تأثير هذه التطورات على مفهوم التنمية خلال فترات زمنية مختلفة، تكللت ببروز مفهوم التنمية المستدامة، وذلك من خلال المبحثين التاليين:

**المبحث الأول: المفهوم التقليدي للتنمية.**

**المبحث الثاني: مفهوم التنمية المستدامة.**

# المبحث الأول
# المفهوم التقليدي للتنمية

**تمهيد:**

يحظى مفهوم التنمية باهتمامات مجتمعية كبيرة، على كافة الأصعدة والمستويات، العالمية منها والإقليمية، وكذلك المحلية. وقد شرعت كافة المدارس الفكرية والعلمية بإعطائه الأولوية، من حيث دراسة مفهومه ومحتواه، وصياغته وفقاً للرؤى والاتجاهات التي تنطلق منها هذه المدارس، وكذلك وفقاً للسبل التي تعتمدها في كيفية وصول المجتمعات الإنسانية إلى مستوى المعيشة الأفضل. كما امتلك البعد المتمثل في العامل الزمني– المكاني تأثيراً ملحوظاً، يؤخذ في الاعتبار من جهة تأثيره بالنسبة لمفهوم التنمية ومحتواه، تماشياً في ذلك مع ما تطرحه خصائص وظروف المكان والزمان.

**أولاً - ماهية التنمية:**

شهدت العلوم الاجتماعية، بصفة عامة، منذ بداية الستينيات، اهتماماً كبيراً ومتزايداً بدراسات التنمية, تجلى بوضوح في المجال الأكاديمي، من خلال الاهتمام بتدريس مجموعة من المواضيع المتعلقة بظاهرة التنمية، مثل التنمية الاجتماعية والتنمية السياسية والتنمية الاقتصادية، في أقسام علم الاجتماع وعلم السياسة وعلم الاقتصاد[1]. ومن حيث الأسبقية في إطار هذه العلوم، كان علماء الاقتصاد أول من استخدم مفهوم التنمية، وذلك للتمييز بين ظاهرة النمو الاقتصادي، التي تعرفها الاقتصادات التي لا تمر بتحول في هياكلها، أي التي تشهد نمواً ، دون أن يطرأ أي تحول أساسي على الأهمية النسبية لأي من قطاعات الإنتاج

(1) محمد زاهي بشير المغيربي، **التنمية السياسية والسياسة المقارنة، قراءات مختارة**، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1998) ص9.

الرئيسة فيها. أما التنمية، كما سنرى لاحقاً، فهي التي تقترن بتغير في الأهمية النسبية لقطاعات الإنتاج. ثم لحق علماء الاجتماع والسياسة بعلماء الاقتصاد، فلم تعد الكتابات الأكاديمية تقتصر على بعد التنمية الاقتصادية، وإنما عرفت هذه الكتابات مفاهيم التنمية الاجتماعية والسياسية[1].

وقد عكست هذه التطورات طبيعة الدول القومية وظروفها ومراحل نموها وتطور هياكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من ناحية، مثلما عكست علاقة هذه الدول بالنسق[*] الدولي من ناحية أخرى، ففي القارة الأوروبية ظهر مفهوم التنمية بعد الحرب العالمية الثانية، ليعني مفهوم الإنتعاش RECOVERY الاقتصادي الذي كان قد حدث قبل الحرب[2]. وفي حالة الدول النامية ظهرت خصوصية المكان والزمان والظروف على نحو مختلف، ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية، وإثر حصول معظم تلك الدول على استقلالها، كان ينظر إلى التنمية باعتبارها مرادفة للنمو الاقتصادي، من حيث إحداث ارتفاع أو زيادة في نصيب الفرد من الناتج القومي[3]. ويجد المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي أن تطوراً مستمراً وواضحاً قد طرأ على التنمية، مفهوماً ومحتوى، وكان هذا التطور استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات وللخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في

---

(1) مصطفى كامل السيد، **صور المجتمع المثالي.. نماذج في فكر القوى السياسية**، (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدولة النامية، 2003)، ص9.

(*) النسق الدولي: مجموعة من الوحدات المترابطة نمطياً من خلال عملية التفاعل، بمعني أن سلوك كل وحدة يتأثر بسلوك الوحدات الأخرى. للمزيد انظر: محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2 (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998) ص ص 257 – 258 – 259.

(2) عمر إبراهيم العفاس، **التنمية والتنمية المستدامة**، دراسة مقدمة في مؤتمر التنمية المستدامة, (بنغازي, جامعة بنغازي), 28- 29/ 6/ 2008م.

(3) المرجع السابق نفسه، ص 16.

مجال التنمية[1]. وتفيدنا مجالات التنمية وعناصرها وسماتها، وحتى وجهتها، أنها شكلت ولا تزال تشكل ميداناً وموضوعاً واسعاً للعلم بكل تفصيلاته، وتتناول بالتحليل والتفسير والتنظير في البنى الاجتماعية، بحثاً عن مكوناتها ومحدداتها البنائية، كما تغوص في استقصاء ومقارنة بين المتشابهات والاختلافات داخل المجتمع الواحد، خلال انتقاله من حقبة زمنية تاريخية إلى أخرى أكثر تطوراً[2].

في هذا السياق، يقول أحد رواد علم الاقتصاد أنه ليس أدل على سديمية مفهوم التنمية في لغة الكُتاب ورجال الرأي وأصحاب القرار من تعدد الألفاظ التي تستخدم، على التتابع أو مجموعة، اسماً ونعتاً أو عدة نعوت للتعبير عن ذلك المفهوم، ولو كانت له دلالة واضحة لما عجزت اللغات المختلفة عن أن تجد مصطلحاً يحيط بجوهره، وينقل معناه. كما استقر الاصطلاح على كلمات مثل الطلب و العرض و المجتمع و الدولة وغيرها[3]. وبمعني آخر، إذا كانت عملية تحديد المفهوم تحديداً إجرائياً في العلوم الطبيعية من السهولة بمكان؛ إذ يمكن ملاحظة ظواهرها وقياسها قياساً كمياً، وتسجيلها تسجيلاً موضوعياً، فإن ذلك هو من الصعوبة بمكان بالنسبة لكثير من ظواهر المجتمع، وذلك لأن المفهوم الاجتماعي Social Concept، في حد ذاته، قد يختلف باختلاف المدارس الفكرية التي ينتمي إليها[4]، ما دفع أروين ساندوز "إلى القول: "إنني سوف لا أحاول إعطاء تعريف محدد دقيق للتنمية، لكني أفضل أن أترك هذا المصطلح ليعني ما يعنيه، حسب ما يريد كل دارس، سواء في أفغانستان أو الهند أو الصين أو

---

(1) عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها**، (الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2007) ص 19.

(2) عز الدين ذياب، " **التنمية في الوطن العربي: الضرورات والصعوبات**" ، نقلاً عن الموقع www.aeedam.org .

(3) إسماعيل صبري عبدالله، **في التنمية العربية**، (بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، 1983) ص 38,

(4) فادية عمر الجولاني، **التغير الاجتماعي: مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير** (الإسكندرية: المكتبة المصرية للطباعة والنشر، 2004) ص 44.

غيرها"[1]. والحقيقة أن مثل هذه الرؤى تفسر لنا، إلى حد بعيد، سمة تعدد التعريفات التي تحاول تحديد دلالة مفهوم التنمية، فكثيراً ما يقع من يتتبع مفهوم التنمية في مأزق المفاضلة والاختيار، ثم التعامل مع عدة مفاهيم ومصطلحات متداخلة ومتشابكة فيما بينها، مثل: التنمية، النمو، التغير، التطور، التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وغيرها من المفاهيم التي سوف نتعرض لها، بهدف الوصول إلى تبيان المقصود بمفهوم التنمية.

وقد وردت عدة تعريفات لهذه المفاهيم نذكر منها على سبيل المثال:

**التطور**: يقصد به ذلك التغير التدريجي، والطريقة التي تتغير بها الأشياء من حالة إلى أخرى ببطء، ويأخذ ذلك فترات طويلة[2].

**النمو**: ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات، على اختلاف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والحضارية، وهو مفهوم يستخدم للدلالة على الزيادة الثابتة نسبياً والمستمرة في جانب من جوانب الحياة[3].

**التنمية**: هي إرادة التغيير في اتجاه موجب، التي يسعى إليها المجتمع، لينتقل بها من الحال غير المرضي الذي هو عليه فعلاً، إلى الحال الأفضل الذي ينبغي أن يكون أملاً"[4]. وهناك من يعرف التنمية بأنها "عملية تغيير واعٍ، يحدث في المجتمع، من خلال التوحد

---

(1) عبدالحليم تمام أبو كريشة **دراسات في علم الاجتماع**، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2003) ص37.
للمزيد حول مسألة الاختلاف والتباين وفقاً للتفضيلات والمدارس الفكرية حول موضوع التنمية، انظر: إسماعيل صبري عبدالله، **نحو نظام اقتصادي عالمي جديد**، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1977) ص ص 50-51. وانظر كذلك: يوسف صايغ، **التنمية العصية من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992) ص ص 136، 137، وانظر كذلك: محمد زاهي بشير المغيربي، المرجع السابق، ص ص 323 – 324.

(2) أبو الحسن إبراهيم، **التنمية وحقوق الإنسان – نظره اجتماعية** (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006) ص7.

(3) المرجع السابق، ص 48.

(4) أحمد رأفت عبدالجواد، عبدالمنعم بدر، **دراسات في التنمية الاجتماعية**، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999) ص8.

والمشاركة بين جهود المواطنين والحكومة، بهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة في المجتمع، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، ويتم وفق خطة مرسومة"[1]. ثمة تعريف آخر يرى أن التنمية "عملية تتخطى مجرد تحقيق نمو مقبول في الناتج القومي والفردي، لتتضمن تحقيق عدد من التبدلات الجوهرية في المعطيات والمؤسسات الاقتصادية الديموغرافية والتكنولوجية والاجتماعية والسياسية، وأنها تتطلب تداخل عدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضمن آلية معقدة"[2].

وهكذا فإن النظرة التحليلية لما تقدم من تعريفات لمفهوم التنمية تكشف أنه ثمة جملة خصائص يتسم بها المفهوم تتلخص فيما يلي[3].

1. أن التنمية يجب أن تكون جزءاً من سياسة المجتمع، التي تتمثل في خطة قومية شاملة للإصلاح والارتقاء به.
2. أن التنمية عملية تغيير مستمرة وشاملة، أي أنها عملية اجتماعية، وليست مجرد عملية اقتصادية.
3. ضرورة تعاون واشتراك جميع فئات المجتمع في تنفيذ المشاريع. والجانب المهم هنا هو موقف أفراد المجتمع من هذه المشاريع، ومدى إدراكهم لأهميتها، وتقديرهم لنتائجها.
4. التنمية تقتضي اشتراك المواطنين والحكومة معاً في العملية التنموية.

---

(1) إحسان حفظي، **علم اجتماع التنمية**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2006) ص33.

(2) نادر فرجاني، غياب التنمية في الوطن العربي، في **الواقع الراهن والمستقبل**، تحرير نادر فرجاني وآخرون، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984) ص38.

(3) عمر عبدالكريم، **الإدارة والتنمية في ليبيا**، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1995) ص93.

## المفهوم السياسي للتنمية:

تطرح دراسة التنمية السياسية أسئلة لا إجابة محددة لها، لعدم وجود اتفاق عـــام حـــول مدلولها، فعلى الرغم من استخدام هذا المصطلح، إلا أنه ما زال تعبيراً غائماً وضبابياً، ويحمل عدة معانٍ في آن واحد[1]. وليس أدل على هذا من أن لوشيان باي قد أحصى عشرة تعريفات متمايزة لنفس المفهوم، تعرف التنمية السياسية بأنها[2]:

- تمثل مطلباً سياسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- تبني سياسة المجتمعات الصناعية.
- هي التحديث السياسي.
- فعالية الدولة القومية.
- هي التنمية الإدارية والقانونية.
- هي المشاركة والتعبئة الجماهيرية.
- هي بناء الديمقراطية.
- هي الاستقرار والتغير المنضبط .
- هي التعبئة والقوة .
- تمثل أحد أبعاد عملية التغير الاجتماعي.

وفي محاولة منه للتوليف بين هذه التعريفات لخص لوشـــيان بـــاي الأفكـــار الرئيســـة المشتركة حول التنمية السياسية، واعتبر أنها "تتضمن الحركة تجاه المزيد من المساواة بـــين

---

(1) نداء مطشر صادق، **التخلف والتحديث والتنمية. دراسة نظرية**، (بنغازي: منشورات جامعة قـــاريونس، 1998) ص99.

(2) ريتشارد هيجوت، **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة: حمدي عبدالرحمن ومحمـــد عبدالحميـــد، (الأردن: المركـــز العلمي للدراسات السياسية، 2001) ص9.

الأفراد في علاقتهم بالنظام السياسي، وتجاه تزايد قدرة النظام السياسي في علاقته بالبيئة المحيطة، وتجاه ازدياد تمايز وتخصص المؤسسات والبنى داخل النظام السياسي[1].

ويعرف جبرائيل الموند التنمية السياسية بأنها "تمثل استجابة النظام السياسي للمتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، وبالذات استجابة النظام لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة والمشاركة والتوزيع"[2]. ويرى آخر أنها "مجموعة التغيرات المخططة التي يتم تنفيذها للأبنية أو العمليات المجتمعية، بغرض زيادة قدرات النظام السياسي، وزيادة استجابته للنظم المجتمعية، وإسهامه في زيادة قدرات النظم المجتمعية: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"[3].

ويرى محمد علي أحمد أنها "العملية التي يحدث بمقتضاها تغير في القيم والاتجاهات السياسية والنظم والبناءات، وتدعيم ثقافة سياسية جديدة، بحيث يؤدى ذلك إلى مزيد من التكامل السياسي"[4].

وفقاً لما تقدم من تعريفات لمفهوم التنمية السياسية نستخلص مجموعة من النقاط المشتركة بينها، هي كما يلي[5]:

- تمايز البنى والمؤسسات السياسية وتخصصها الوظيفي.
- تفعيل البنى والمؤسسات السياسية ورفع قدراتها على الإنجاز.
- ترشيد الممارسة السياسية وبنائها على أسس عقلانية.
- المشاركة الشعبية في العملية السياسية.

---

(1) محمد بشير زاهي المغيربي، **التنمية السياسية والسياسة المقارنة قراءات مختارة**، مرجع سبق ذكره، ص 172.

(2) المرجع السابق، ص171.

(3) عبدالمطلب غانم، **دراسات في التنمية السياسية**، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1981) ص135.

(4) محمد علي محمد، **أصول الاجتماع السياسي**، الجزء الثاني، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1994) ص317.

(5) علي عباس مراد، فتحي محمد البعجة، **المجتمع المدني والديمقراطية في ضوء تجارب التحديث والتنمية العربية: قراءة تحليلية**، (بنغازي: دار الإبل للنشر والتوزيع، 1005) ص 280.

## المفهوم الاجتماعي للتنمية:

لقد أوضح علماء الاجتماع أن التنمية الاجتماعية هي "تنمية المجتمع، التي ترتكز على المشاركة، على نطاق واسع، بين السكان في المجتمع المحلي، لتحقيق الأهداف المقصودة، من أجل خلق وإيجاد الظروف والأوضاع التي تحقق التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع"[1]. ويرى البعض أنها "منهج علمي وواقعي لدراسة وتوجيه نمو المجتمع المحلي من النواحي المختلفة، مع التركيز على الجانب الإنساني منه، وذلك بهدف إحداث التكامل والترابط بين مكونات المجتمع "[2]. ويعرفها تقرير التنمية الإنسانية للعام (2003) بأنها "ليست مجرد تنمية موارد بشرية، أو حتى تنمية بشرية، أو وفاء بالاحتياجات الأساسية فحسب، وإنما هي نهج أصيل للإنسانية في التنمية الشاملة المتكاملة للبشر وللمؤسسات المجتمعية، يستهدف تحقيق الغايات الإنسانية الأسمى: الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية"[3].

كذلك فقد نُظر إلى التنمية الاجتماعية باعتبارها "عملية تقيد بناء المجتمع وتركيبته، وتزيد النشاط، وتوسع مجاله، وتزيد التخصص وترشده، وتكيف السلوك، وتضفي طابعاً نظامياً على أنواعه"[4]. ويذهب آخر إلى القول بأن التنمية الاجتماعية "عملية مجتمعية واعية ودائمة وموجهة، في ظل مرجعية قيمية، وإدارة وطنية، من أجل إحداث تغييرات اجتماعية

---

(1) يسرى دعبس، **المشاركة المجتمعية والتنمية المتواصلة**، (الإسكندرية: البيطاش للنشر ، 2008) ص334.

(2) محمد، عبدالفتاح، **الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية**، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث)، 2005.

(3) تقرير التنمية الإنسانية، **نحو إقامة مجتمع المعرفة، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي**، (الأردن: المطبعة الوطنية، 2003) ص81.

(4) فاديه عمر الجولاني، **المجتمع: الأنساق التقليدية المتغيرة**، (الإسكندرية: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2005) ص52.

شاملة، تحقق تصاعداً مطرداً لقدرات المجتمع، وتحسيناً مستمراً لنوعية الحياة فيه، وتعزيز الأداء الاجتماعي للأفراد والأسر، للوصول إلى مجتمع آمن متماسك"[1].

وفقاً لما ذُكر آنفاً من تعريفات، يمكن القول إن هناك مجموعة أبعاد يمكن اعتبارها الأسس المكونة لفلسفة التنمية الاجتماعية تتمثل في أنها[2]:

- ترتكز على الأفراد والجماهير في المقام الأول.
- تتطلب التنظيم.
- أنها مدخل دينامي لمواجهة المشاكل.
- أن تربية الأفراد يجب أن تكون أحد المحصلات النهائية وأهمها على الإطلاق.

**المفهوم الاقتصادي للتنمية:**

تتعدد التعريفات التي قدمت لمفهوم التنمية الاقتصادية، وغالباً ما يحدث خلط بينها وبين مفهوم النمو الاقتصادي، كما سيتبين لاحقاً، من جهة اعتبار أنها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم. ويرى عدد من الباحثين في علم الاقتصاد أن التنمية الاقتصادية تعني "تلك العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي"، أي أنها "العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، على مدار الزمن، والتي تحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء"[3]. ويعرفها البعض ، بأنها "العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط

---

(1) أبو الحسن إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 13.

(2) يسرى دعبس، مرجع سبق ذكره، ص 336

(3) محمد عبدالعزيز عجمية، إيمان ناصف، **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية**، (الإسكندرية: منشورات جامعة السكندرية، 2000) ص56.

الدخل الحقيقي، وتحسن في عملية توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسن في نوعية الحياة"[1].

من جهة أخرى يرى البعض, بأنها "عملية تتخطى مجرد تحقيق نمو مقبول في الناتج القومي الفردي، لتتضمن تحقيق عدد من التبدلات الجوهرية في المعطيات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية"[2].

بناءً على جملة ما ذكر من تعريفات لمفهوم التنمية الاقتصادية، نجد أن العناصر التي تنطوي عليها هي أنها[3]:

- زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.
- أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.
- أن تكون الزيادة على المدى الطويل، وليست زيادة مؤقتة.

إضافة إلى خصائص وعوامل أخرى تتميز بها التنمية الاقتصادية، وتميزها عن مفهوم النمو الاقتصادي، هي أنها[4]:

1. تغييرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي.
2. تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل.
3. الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة.

ويميل البعض إلى الخلط بين مفهومي التنمية الاقتصادية Economic Development ، والنمو الاقتصادي Economic growth. ويسود الاعتقاد بأن هذه

---

(1) عبدالقادر محمد عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2003) ص17.

(2) سهير إبراهيم الهيتي، **المسؤولية الدولية عن الضرار البيئي**، (دمشق: دار رسلان للنشر، 2008) ص28.

(3) محمد عبدالعزيز عجمية، إيمان ناصف, **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية**, مرجع سبق ذكره، ص56.

(4) محمد عبدالعزيز عجمية، وآخرون، **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2006) ص74.

المفاهيم مترادفة في الجوهر، وأن النمو الاقتصادي يؤدى حتماً إلى التنمية الاقتصادية. ويرى آخرون أن التمييز بينها لا يستند إلى أسس علمية، بل يهدف إلى تحقيق أغـراض محـددة، لوضع فواصل بين البلدان النامية والدول المتقدمة صناعياً[1].

ويعرف النمو الاقتصادي, بأنه "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلـي، أي إجمـالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[2]. ووفقـاً لهـذا التعريف نجد أن مفهوم النمو ينطوي على بعض الخصائص التي يقوم عليها مفهوم التنميـة، وهي الزيادة في متوسط نصيب الفرد – أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقديـة – أن تكـون الزيادة على المدى الطويل.

من هنا يتبين أن التفرقة والتمييز بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنميـة الاقتصـادية ترتبط بمدى وجود (التلقائية والتدخل) في تحقيقهما، فالنمو تلقائي، يحصل مع مرور الـزمن باستمرار. وبوجود تشكيلة اجتماعية معينة، وسعيها الدائم للعيش، فالسكان ينمـون، وتنمـو احتياجاتهم من السلع والخدمات المختلفة، ومن ثم فإنهم يحاولون زيادة إنتاجهم منها، وبـذلك ارتبط النمو الاقتصادي بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو متوسطه لكل فرد من أفراد هذه التشكيلة التي تسمى مجتمعاً"[3]. أما التنمية الاقتصادية فهي فعل يتطلـب (التـدخل والتوجيه) من قبل الدولة، التي تملك القدرة على أن تنمي المجتمع، فهـي ظـاهرة مركبـة، تتضمن النمو الاقتصادي، كعنصر مهم وأساسي، مقروناً بحدوث تغير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية، التـي تربطـه بالنظـام الاقتصـادي

---

(1) عادل خليفة، **اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية**، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2000) ص139.

(2) محمد عبدالعزيز عجمية، وآخرون، **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية**, مرجع سبق ذكره، ص75.

(3) سعد حسين فتح الله، **التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات**، (بيروت: مركز دراسـات الوحـدة العربيـة، 1999) ص22.

والسياسي العالمي[1]. كذلك لا يقترن النمو الاقتصادي بالضرورة بحدوث التنمية الاقتصادية، فقد يحدث نمو دون تحقيق الأهداف التنموية، وذلك لأسباب عدة، من أبرزها[2]:

1. حدوث نمو اقتصادي دون أن تواكبه تحولات جذرية في المجالات التكنولوجية والاجتماعية والسياسية، وبذلك لا يحدث الأثر المرجو لصانع التنمية.
2. قد يحدث نمو اقتصادي في ظل خلل في التوازن القطاعي، كنمو قطاع الخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية، أو قد يحدث النمو الاقتصادي في ظل عدم توازن في التوزيع الإقليمي للخدمات والإنتاج داخل الدولة الواحدة.
3. حدوث نمو اقتصادي دون أن يكون مصحوباً بتوسيع كبير للدخل، أو إذا جاء النمو الاقتصادي في سياق المزيد من الاعتماد على الخارج.

وفي سياق هذا التمايز والاختلاف يرى أحد الباحثين أن التنمية الاقتصادية يجب أن تدرك وتفهم على أنها تلك العملية متعددة الأبعاد، التي تشتمل على إعادة تنظيم الاقتصاد والنظام الاجتماعي وتوجيههما، بالإضافة إلى التحسن في الدخل والناتج، وتشتمل على تغيرات جذرية في الهياكل المؤسسية والإدارية، وإحداث تحسن في اتجاهات الناس، كثيراً ما يمتد ليشمل عاداتهم[3]. وهذا يعني ألا تكون (نتائج التنمية) حاصل التغيرات التي تطرأ على الجوانب والهياكل المذكورة فحسب، بل تتسع لتكون حصيلة التفاعلات المتبادلة والمستمرة فيما بينها، بحيث تشكل كل منها عاملاً مستقلاً وتابعاً في آن واحد، فالتنمية من جهة أنها

---

(1) نزار سعد الدين، إبراهيم قطف، **الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات**، (الأردن: دار الحامد للنشر، 2006) ص313.

(2) نزار سعد الدين، إبراهيم قطف، المرجع السابق نفسه، ص 316.

(3) ميشيل ب. تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة: محمود حسن، محمود حامد، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2006) ص123.

مشكلة عملية، لا مجرد فكرة نظرية، هي بالضرورة تحول جذري للمجتمع بأسره، يصبح أكثر يسراً وسهولة عندما يجني ثمار نموه الاقتصادي[1].

## ثانياً - تطور مفهوم التنمية الاقتصادية:

بادئ ذي بدء، يمكن القول إن جميع ما طرح حول مفهوم التنمية ومواضيعها المختلفة، ولاسيما الاقتصادية منها، لم يصل بعد إلى مرحلة النظرية الإمبيريقية[*] الاختبارية. ولئن كان بالإمكان وصف التنمية وتحديد ماهيتها، إلا أن الحقيقة تكمن في الافتقار إلى وجود النظرية، كما هو الشأن في سائر العلوم الاجتماعية. وذلك أن النظرية في العلوم الاجتماعية، بطبيعتها، في حالة سيولة، فعند أنصار اتجاه ما, تكون النظرية معتمدة Confirmed Theery ومقبولة، في حين أن نفس النظرية تكون موضع انتقاد شديد عند أنصار اتجاه آخر[2]. وقد رجح توماس كون، في ستينيات القرن الماضي، القصور الذي يتخلل النظريات الاجتماعية، ولاسيما التنموية منها، من ناحية الافتقار إلى المنهج العام الذي يوحد قضاياها، ورأى أن يكون لكل علم من العلوم إطاراً فكرياً عاماً وخاصاً Paradigm، يحتوى المشكلات التي تنتجها من ناحية، ويعطى هذه العلوم المقدرة على التواصل والتراكم من ناحية أخرى[3]. وينطلق كون من حقيقة مفادها أن التوصل إلى النماذج النظرية لا يتم بطريقة علمية مجردة؛ إذ أنها تبني

---

(1) عبدالناصر عزالدين بوخشيم، **تقييم دور الدولة في التنمية الاقتصادية في ليبيا**، رسالة ماجستير غير منشورة، (بنغازي: جامعة قاريونس، 1990) ص7.

(*) النظرية الإمبيريقية: هي النظرية التي تعتمد في نتائجها على الخبرة الواقعية والملاحظة والتجربة، وتتضمن الملاحظة والتقسيم وتفسير السلوك الفعلي. وبالمفهوم العلمي هي ذلك النظام من التعميمات المترابطة منطقياً والقابلة للاختبار على أرض الواقع. المصدر: محمد بشير زاهي المغيربي، **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهجية ومداخل نظرية**، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 2007) ص

(2) عبدالمنعم المشاط معتزبالله عبدالفتاح، **التحليل السياسي الامبيريقي**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2007) ص47.

(3) عبدالملك المقرمي، **الاتجاهات النظرية لتراث التنمية والتخلف في نهاية القرن العشرين**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر ، 1991) ص49.

على الإجماع الضمني لجماعة العلماء، الذين يحددون فيما بينهم الأسس العامة المكونة للعلم، مثل الإجماع على أسس البحث العلمي، وعلى أفضل المناهج المستخدمة للتحليل. وحين يتحقق الإجماع التام حول هذه المفاهيم، تنشأ مرحلة تسمي (العلم العادي normal science)، ولكن حين تبرز مشكلات معقدة، يعجز النموذج القديم عن التصدي لها ومعالجتها، يبدأ ذلك النموذج في (التحلل)، ويظهر في الأفق نموذج آخر أكثر قدرة على معالجة المشاكل المطروحة، وتسمى هذه الدورة بالثورة العلمية[1]. ويجمع الامبيريقيون ويتفقون على عدم وجود نظرية معتمدة بشكل مطلق، فكل النظريات هي مجرد مقولات نظرية، أو أسس نظرية للبحث، ومن ثم فهي جميعها خاضعة للدراسة، وتجميع المادة العلمية بشأنها، واختبار مقولاتها، والترجيح فيما بينها، فإذ ثبتت صحة نظرية ما، في بحث ما، فهذا يزيد من الأدلة على صدق فرضياتها، ولا يعني أنها غير خاضعة لمزيد من الدراسات[2].

لقد قدمت نظريات عديدة حول التنمية الاقتصادية، منها ما يفسر التخلف، مثل نظرية الحلقة المفرغة للفقر، وأخرى في استراتيجيات التنمية، مثل نظرية النمو المتوازن، والنمو غير المتوازن، وهناك أيضاً نظريات عرقية في التنمية، مثل نظرية رقي الرجل الأبيض، ونظريات دينية، مثل أخلاق البروتستانت، ونظريات جغرافية، مثل التخلف في المناطق المتطرفة، ولكن التنمية تظل مفهوماً غامضاً ومبهماً، على صعيد النظرية والتفسير العلمي[3].

---

(1) محمد أحمد مفتي،" المنهجية السياسية الغربية: تحليل نقدي"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، عدد 12، (1987) ص68.

(2) عبدالمنعم مشاط معتز بالله عبدالفتاح ، مرجع سبق ذكره، ص 49.

- للمزيد حول النظرية الامبيريقية، انظر: محمد زاهي المغيربي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 35 36 وانظر كذلك: عمر إبراهيم العفاس، "الدراسة الامبيريقية في العلوم السياسية: مفهومها، تطبيقاتها، مشاكلها"، **في الدراسة الامبيريقية في العلوم الاجتماعية**، تحرير يوسف صوان، (طرابلس: مركز دراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2005).

(3) الطاهر الجهيمي، التنمية: مفاهيم ونظريات, **في التنمية الاجتماعية والاقتصادية :واقع وآفاق**، تحرير عمر الشيبانى، (طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، 1993) ص 26.

ولم تظهر التنمية كعلم متميز عن غيره من العلوم إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بعد أن تزايد الاهتمام بقضايا التخلف والتنمية، نتيجة تعاظم حركات التحرر الوطني، والاستقلال السياسي للدول التي كانت مستعمرة، التي أخذت تركز اهتمامها في كيفية مواجهة الفقر، وكذلك نتيجة اهتمام منظمة الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية بقضايا التنمية[1].

صحيح أن اهتمامات الاقتصاديين الأوائل مثل آدم سميث وروبرت مالتوس وديفيد ريكارد، وحتى كارل ماركس، كانت أقرب للتنمية، نظراً لأنهم عالجوا قضايا كلية، مثل: خلق الثروة والإنتاج والسكان ووغيرها مقارنة بمن جاء بعدهم من العلماء، الذين ظهروا في منتصف القرن التاسع عشر، واهتموا بالأسواق والأسعار وتوازن المنشآت، إلا أن التنمية، كموضوع علمي مستقل، لم تبدأ إلا في العقود الستة الماضية[2].

"ومنذ أن بدأ الحديث عن التنمية، اقترن بذلك اللفظ حكم قيمي إيجابي، مؤداه أن التنمية أمر طيب، وغاية تسعى إليها كل شعوب العالم. وبفضل هذا الحكم القيمي احتلت التنمية المكان الأعلى بين مقاصد المجتمع، وحتى حين خيبت نتائج جهود التنمية ما كان معلقاً عليها من آمال، فإن الهجوم الحاد الذي بدأ منذ أواسط الستينيات كان يركز على نقد (استراتيجيات التنمية)، ولم يتعرض أحد فيما نعلم لنقد (مفهوم التنمية) المتضمن حكماً قيمياً إيجابياً"[3]. وقد نظر إلى التنمية، في عقدي الأربعينيات والخمسينيات، على أنها ارتفاع مستوى دخل الأفراد. وكان هذا مرادفاً لمفهوم النمو الاقتصادي. وفي عقد الستينيات أصبحت التنمية الاقتصادية، تعني مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي، بحيث يكون

---

(1) عزت عبدالحميد البرعي، **استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، (القاهرة: دار المحروسة للنشر، 2004) ص166.

(2) الطاهر الجهيمي، **التنمية: مفاهيم ونظريات**، مرجع سبق ذكره , ص30.

(3) إسماعيل صبري عبدالله، "التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل"، في **التنمية في الوطن العربي** ، تحرير، نادر فرجاني، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1987) ص26.

أعلى من معدل زيادة السكان. وبعد أن صاحب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي زيادة في عدد الفقراء، وارتفاع معدلات البطالة، أعيد النظر في منتصف السبعينيات، مفهوم التنمية، لتصبح عملية تخفيض الفقر وسوء توزيع الدخل أو القضاء عليهما. ومع حلول الثمانينيات، شهدت الدول النامية تدهوراً في مستوى الدخل الحقيقي، لأسباب داخلية وخارجية، ما أدى إلى لجوئها للاقتراض الخارجي، ومن ثم استنزاف الكثير من مواردها الطبيعية، للوفاء بالتزاماتها الخارجية. ونتيجة لذلك أصبح هناك اهتمام بمفهوم التنمية، التي تعكس أبعاداً بيئية وبشرية، وهو ما يعرف بالتنمية المستدامة[1]. في ضوء ما سبق، سوف نحاول تتبع مفهوم التنمية الاقتصادية في الفكر التنموي الرأسمالي، خلال هذه الفترة، التي شهدت العديد من النظريات والنماذج، التي قامت في سبيل صياغة مفهوم التنمية، بما يتسق ويتماشى مع كل من الفروض التي تقوم عليها هذه النظريات.

1. **التنمية في الستينيات**:

عندما رغبت دول العالم الفقيرة في أن تبدأ بشكل جاد في التغير، بعد الحرب العالمية الثانية، وجد اقتصاديو الدول الصناعية أنفسهم مقيدي الأيدي، ولم تتوفر لهم بسهولة أدوات ومفاهيم يتم من خلالها تحليل عملية النمو الاقتصادي، في ظل اقتصاد ريفي كبير، ومجتمعات تتصف بالغياب الحقيقي لهياكل الاقتصاد الحديث، لكنهم اعتمدوا على الخبرات الحديثة المكتسبة من خطة مارشال Marshall plan، التي تمكنت من خلالها دول أوروبا الغربية الممزقة من أن تعيد بناء اقتصادياتها وتحديثها في سنوات قليلة، بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية[2].

---

(1) الطاهر خامرة، **المسؤولية البيئية والاجتماعية: مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر: جامعة أبو سطيف، 2007) ص27.

(2) ميشيل. ب تودارو، مرجع سبق ذكره، ص125.

وقد اتسمت هذه المرحلة بسيادة النموذج الذي قدمه الاقتصادي الأمريكي وايت وايتمان روستو w.w.Rostow، الذي يزعم أن عملية الانتقال من التخلف إلى التنمية تكمن في شكل سلسلة من المراحل التي يجب أن تمر بها كل الدول، وقد اتخذت هذه المراحل التقسيم التالي[1]:

أ. **مرحلة المجتمع التقليدي**: التي تتميز ببدائية أساليب الإنتاج، وبميول اجتماعية تتصف بالاستسلام للمحيط الخارجي، إلى آخر الصفات التي يتميز بها المجتمع التقليدي، وقد تشهد هذه المجتمعات بعض الزيادة في الإنتاجية، والتجديد التكنولوجي.

ب. **مرحلة التهيؤ للانطلاق**: في هذه المرحلة تنمو الظروف اللازمة لانطلاق الاقتصاد الوطني؛ إذ يحتاج المجتمع إلى فترة زمنية ما، كي يتحول من المرحلة التقليدية، إلى وضع يتم فيه استغلال أساليب العلم الحديث.

ج. **مرحلة الانطلاق**: وتحدث نتيجة ظهور حافز قوي على التغيير، قد يكون ثورة سياسية، أو حصول تجديدات تكنولوجية، تترتب عليها وفورات خارجية كبيرة في مختلف قطاعات المجتمع.

د. **مرحلة الارتقاء نحو النضج**: وهي المرحلة التي يبلغها المجتمع عادةً بعد نحو (60) عاماً من مرحلة الانطلاق، وتتميز باستخدام وسائل العلم الحديث، مع ارتفاع درجة التصنيع وتعمق آثارها.

---

(1) محمد سلطان، "نظريات التنمية الاقتصادية"، في **الموسوعة العربية: للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، تحرير، البرداغر، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2007)ص ص 42، 43.

للمزيد من التفاصيل عن نموذج روستو انظر: عبد المنعم المشاط ، **التنمية السياسية في العالم الثالث** (العين: مؤسسة العين للتوزيع والنشر، 1988) ص 123 – 124.

ه. **مرحلة الاستهلاك الوفير**: وهي المرحلة الأخيرة، التي يتمتع فيها أفراد المجتمع بأنماط استهلاكية عالية، وبتزايد متوسط نصيب الفرد من السلع الاستهلاكية المعمرة.

وقد شهدت فترات سابقة ، بروز نماذج أخرى مثل نموذج، هارود. دومار، الذي يوضح الميكانيكية التي يتحقق بها المزيد من النمو، في ظل المزيد من الاستثمار، وأن هناك علاقة اقتصادية مباشرة بين الرصيد من رأس المال والناتج المحلي الإجمالي. ومن ثم فإن مفهوم التنمية، خلال هذه المرحلة، قد استند، بصفة أساسية، على المكون الاقتصادي، وهو معدل نمو الناتج المحلي، أي أن المفهوم المستخدم للتنمية يمثل امتداداً لما سبق من أفكار أوائل الاقتصاديين عن النمو الاقتصادي[1]، التي تعد للدول الغربية، الرأسمالية تحديداً، نمطاً تنموياً ونقطة مرجعية يتم على أساسها بناء نموذج عالمي شامل Universal للتنمية، يجب على المجتمعات الأخرى أن تتبناه من أجل تحقيق التنمية[2].

2. **التنمية في السبعينيات**:

في هذه المرحلة الزمنية أصبح مفهوم التنمية يشمل أبعاداً اجتماعية، بعد أن كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الاقتصادية فقط، فقد أخذت التنمية تركز على معالجة مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة، من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية، والمشاركة الشعبية، في إعداد خطط التنمية ومتابعة تنفيذها[3]. وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار قم 2626-25، مستهدفة معدلاً للنمو لا يقل عن 4%

---

(1) منال متولي، "تطور مفهوم التنمية في الفكر الاقتصادي"، في **صور المجتمع المثالي: نماذج في فكر القوي السياسية**، مرجع سبق ذكره، ص107.

(2) جلال معوض، "العلاقة بين الديمقراطية والتنمية"، في **العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا**, تحرير .محمد السيد سليم ، (القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، 1987) ص18.

(3) عثمان غنيم، ماجة أبو زنط، **التنمية المستدامة.. فلسفتها وأساليب تخطيطها**، مرجع سبق ذكره، ص23.

للناتج الإجمالي للدول النامية، ومعدل 4% للناتج الزراعي، ومعدل 8% للنـــاتج الصـــناعي، ومعدل 3.5% لنمو الناتج للفرد، باعتبار معدل نمو السكان 2.5%، ليمكن مضـــاعفة دخـــل الفرد خلال عقدين من الزمن، مع إمكانية رفعه في النصف الثاني للعقد، لتحقيق بداية لتضييق فجوة مستويات المعيشة بين الدول المتقدمة والدول النامية[1]. وقد تجسدت هذه المرحلة بشكل واضح في كل من نموذج سيرز Seers، ونموذج تودارو Todaro اللذين عرفا التنمية مـــن خلال حجم المشكلات، مثل مشاكل الفقر والبطالة وحرية الاختيار وغيرها، بمعنى أنه إذا ما تفاقمت حدة واحدة أو أكثر من هذه المشكلات أو جميعها، فلا يمكن القول بوجود تنمية فـــي تلك الدولة، ولو تضاعف الدخل القومي والفردي فيها[2].

**3. التنمية في الثمانينيات:**

تعكس هذه المرحلة إستراتيجية تنموية، اعتبرت أن هدف التنمية النهائي هو التحســـن المستمر لرفاهية جميع أفراد المجتمع، على أساس المشاركة في عملية التنمية مـــن جانـــب، والتوزيع العادل لمنافعها من جانب آخر، إلا أن هذه المرحلة، كما يرى البعض، كانت عقـــداً ضائعاً للتنمية، وخصوصاً للدول الأقل نمواً؛ إذ بلغ متوسط النمو للدول النامية في الثمانينيات 3% سنوياً، ووصل إلى معدل 1% للفرد، بعد أن كان قد وصـــل إلـــى 5.5%، 3% علـــى التوالي في مرحلتي الستينيات والسبعينيات[3]. وقد امتـــدت هـــذه المرحلـــة مـــن منتصـــف السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات، وظهر فيها مفهوم (التنمية الشاملة) التي تهـــتم بجميـــع جوانب المجتمع، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين، وليس من أجل

---

(1) محمد الإمام، "الموارد والبيئة: التطور التاريخي," في **الموسوعة العربية:للمعرفة من أجل التنميـــة المســـتدامة**، تحرير مصطفى طلبة، (بيروت: الدار العربية للعلوم ، 2007) ص 354.

(2) عثمان غنيم، ماجدة أبو زنط ، **التنمية المستدامة.. فلسفتها وأساليب تخطيطها**، مرجع سبق ذكره، ص 24.

(3) محمد الإمام ، المرجع السابق، ص 355.

زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، بمعنى أنها تهتم أيضاً بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان. لكن السمة التي غلبت على هذه النوعية من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى، ووضعت حلولاً لكل مشكلة على انفراد، الأمر الذي جعل مثل هذه الإستراتيجية التنموية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات[1]، فقد ظلت هناك أبعاد ناقصة في مفهوم التنمية، نالت من شموله وإمكانية تعبيره عن حركة نهوض شامل، وأثرت بصورة مباشرة في قدرته على وصف الواقع والتعاطي معه. والدليل على ذلك فشل العديد من الخطط والبرامج التنموية، والمطالب العالمية التي تدعو إلى الحفاظ على البيئة وحماية الأرض من الكوارث الطبيعية التي أحدثها نموذج التصنيع الذي تحاكيه التنمية[2]، ما يبرر القول بأن الممارسة العملية والتطبيقية والافتراضات التي قامت عليها النظريات الغربية قد أثبتت تعثرها وعدم جدواها على مر السنين. وليس أدل على ذلك من الوضع المتدهور الحالي لعدد غير قليل من الدول والمجتمعات الإنسانية.

"إن قوة النظرية، ومدة صحتها من الوجهة العلمية، لا تكمن في تقديم صورة كاملة وحقيقية عن الواقع فحسب، بل أيضاً في قدرتها على أن تصبح أداة فاعلة لتغيير هذا الواقع"[3]. يتضح من الجدول رقم (1) مراحل التطور، والمحاولات التي تمت لإعطاء تعريف محدد ودقيق لمفهوم التنمية، عبر فترات زمنية مختلفة، والتي يمكن النظر إليها باعتبار أنها تمثل مؤشراً على استمرارية المحاولة والتنظير لإيجاد مفاهيم بديلة للتنمية وصياغتها.

---

(1) عثمان غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها, مرجع سبق دكره, ص 25.

(2) محمد نصر عارف، "مفهوم التنمية: إعادة اعتبار الإنسان"، نقلاً عن الموقع الالكتروني، **www.islamonline.net**

(3) محمود عبدالفضيل، **الفكر الاقتصادي العربي: قضايا التحرر والتنمية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985) ص54.

**الخلاصة**: اهتم المبحث الأول بتناول مفهوم التنمية,إلى جانب التعــرض لــبعض المفــاهيم المرتبطة به, وإبراز خصائص كل منها, والتعريف بها, وما يمكن استخلاصه هنا, يتمثل في إن مفهوم التنمية يمثل موضوعاً حيوياً, ويخضع لنقاشات عديدة ومتنوعة, تختلف بــاختلاف الموقف الاجتماعي للباحثين , وقد تبلورت بشكل واسع خلال فترة الخمسينيات مــن القــرن الماضي, حين بدأت العديد من الدول في المحاولة لتغيير واقعها المتخلف بجميــع أوضــاعه الاقتصادية, والسياسية, والاجتماعية, وبالتالي كان العامل المؤثر في مفهوم التنمية, يتمثل في أبعاد المراحل التي طرحت فيه, وللخصوصية التي تفترضها طبيعة الزمان والمكان.

**جدول رقم (1)**

**تطور مفهوم التنمية**

| المرحلة | مفهوم التنمية | الفترة الزمنية | محتوى التنمية ودرجة التركيز | أسلوب المعالجة | المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان |
|---|---|---|---|---|---|
| (1) | التنمية = النمو الاقتصادي. | نهاية الحرب العالمية الثانية، ستينيات القرن العشرين. | اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية<br>اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية.<br>إهمال الجوانب البيئية. | معالجة كل جانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة). | الإنسان هدف التنمية (تنمية من أجل الإنسان). |
| (2) | التنمية = النمو الاقتصادي والتوزيع العادل. | منتصف الستينيات، منتصف السبعينيات من القرن العشرين. | اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية<br>اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية.<br>اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية. | معالجة كل جانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة). | الإنسان هدف التنمية (تنمية من أجل الإنسان) الإنسان وسيلة التنمية، تنمية الإنسان. |
| (3) | التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه | منتصف السبعينيات = منتصف الثمانينات من القرن العشرين. | اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية<br>اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية.<br>اهتمام متوسط بالجوانب البيئية. | معالجة كل جانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة). | الإنسان هدف التنمية (تنمية من أجل الإنسان) الإنسان وسيلة (التنمية الإنسان) الإنسان صانع التنمية (تنمية بواسطة الإنسان). |
| (4) | التنمية المستدامة = الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. | النصف الثاني من الثمانيات حتى وقتنا الحاضر. | اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية<br>اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية.<br>اهتمام كبير بالجوانب البيئية.<br>اهتمام كبير بالجوانب الروحية والثقافية. | معالجة كل جانب معالجة تكاملية مع الجوانب الاخري(إفتراض وجود تاثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة) | الإنسان هدف التنمية (تنمية من أجل الإنسان، الإنسان وسيلة التنمية/ ،الإنسان صانع التنمية/ تنمية بواسطة الإنسان). |

**المصدر**: عثمان غنيم، ماجة أبو زنط ، **التنمية المستدامة.. فلسفتها وأساليب تخطيطها**، مرجع سبق ذكره، ص45

# المبحث الثاني

# مفهوم التنمية المستدامة

**تمهيد:**

نتيجة للتطورات المتلاحقة والمستمرة التي مر بها مفهوم التنمية، ولتعدد القضايا التي باتت تواجه المجتمعات الإنسانية، طرحت التنمية المستدامة في العام 1987 كفلسفة تنموية مستحدثة، تقدم منهجية، تحظى الآن باتفاق المجتمع الدولي على ما تطرحه من سبل لمعالجة القصور الذي شاب الفكر والسياسات والنماذج التنموية، وتقدم تفسيراً منطقياً للقضايا التي تهدد المجتمعات الإنسانية، معتمدةً في ذلك على أخذها في الاعتبار تأثير العامل البيئي وعلاقته الارتباطية بالنمو الاقتصادي السائد، ومن ثم مناقشة موضوع التنمية عبر أنماط فكرية تهتم بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

**أولاً - ماهية التنمية المستدامة:**

يعود أصل مصطلح الاستدامة Sustainable إلى علم الإيكولوجيEcology إذ استخدمت الاستدامة للتعبير عن حالة التطور التي تتعرض لها النظم الديناميكية التي تكون قابلة، نتيجة لطبيعتها، إلى تغيرات هيكلية، تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر ببعضها البعض. وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد Economy، وعلم الإيكولوجي (البيئة)[1]. وعلى الرغم من أن مفهوم التنمية المستدامة أخذ في الشيوع في فترة الثمانينيات من القرن الماضي، إلا أن هناك دراسات تشير إلى أن استخداماته الأولي ترجع إلى القرن الثامن عشر، عندما

(1) عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط ، **التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها**، مرجع سبق ذكره، ص25.

استخدم مصطلح الاستدامة ليشير إلي مشاعر القلق من عمليات قطع الأشجار لصناعة الخشب. وعلى مر السنين أصبح مصطلح التنمية المستدامة شائعاً عند المتخصصين في مجال البيئة والاقتصاد، على الرغم من عدم اتفاقهم على تعريف محدد له[1]، من حيث أنهما تخصصان علميان يتباين بنيانهما الفكري تبايناً واضحاً، فالاقتصاديون يحللون الاتجاهات في الادخار والاستثمار والنمو، معتبرين أن المستقبل نتيجة استقرائية للماضي تقريباً، وليس لديهم سبب يدعوهم إلى القلق بشأن القيود الطبيعية على النشاط الاقتصادي، ويرى كثير منهم أن التكنولوجيا المتقدمة يمكنها التغلب على أي قيود، وتسود وجهة نظرهم هذه في عالمي الصناعة والمال، وفي بعض حكومات الدول الصناعية المتقدمة[2]. وقد أدى هذا إلى أن يذهب البعض إلى أن جوهر مشكلة البيئة هو الاقتصاد: تصرفات المنتج ورغبات المستهلك، فبدون الاقتصاد تصبح معظم القضايا البيئية مجرد أسئلة بحثية، تهم علماء الكيمياء والأحياء، دون أن تكون لها أية أهمية من ناحية السياسات[3]. وبما أن موارد العالم الطبيعي محدودة، فإن البشرية تواجه مشكلتين ماديتين: فمن جهة ستبدأ كثير من الموارد، التي نعد وجودها الآن من المسلمات، في النفاذ في المستقبل القريب. ومن جهة أخرى، أصبحت بيئتنا تشهد تلوثاً متزايداً بسبب بقايا المواد التي تنتج [4]. لهذه الأسباب تأتي التنمية المستدامة لتقدم بديلاً لمفهوم التنمية التقليدي، الذي ركز على النمو بوصفه الغاية النهائية، واعتبر أن أدوات ووسائل تحقيق هذه

---

(1) ر. كهاتور، ل. تشايلد، "تطور التنمية المستدامة"، مرجع سبق ذكره، ص3.

(2) نادية حمدي صالح، **الإدارة البيئية: المبادئ والممارسات**، (القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003) ص22.

(3) شارلزد. كوستاد، **الاقتصاد البيئي**، الكتاب الأول، ترجمة: أحمد يوسف، (الرياض: منشورات جامعة الملك سعود، 2005) ص5.

(4) سوزان كالفرت، بيتركالفرت، **السياسة والمجتمع في العالم الثالث: مقدمة**، ترجمة: عبدالله بن جمعان الغامدي، (الرياض: جامعة الملك سعود، 2002) ص 423.

الغاية غير مهمة. في الوقت الذي تذهب فيه التنمية المستدامة إلى اتجاه معاكس؛ إذ ترى أن الاهتمام بوسائل تحقيق التنمية وطرقها أمر أساسي[1].

يجمع مفهوم التنمية المستدامة بين بعدين أساسيين هما: التنمية كعملية للتغيير، والاستدامة كبعد زمني، وكان من أهم أسباب بروزه إدراك أن عملية النمو في حد ذاتها لا تكفي لتحسين مستوى معيشة الأفراد، على نحو يتسم بقدر من العدالة في توزيع ثمار التنمية، كما أن التركيز على البعد المادي لعملية النمو قد تراجع، ليحل بدلاً منه الاهتمام بالعنصر البشري, على أساس أن الإنسان هو هدف عملية التنمية، وهو أداتها في الوقت نفسه[2].

وفقاً لهذه الإستراتيجية التنموية بات مفهوم التنمية المستدامة قضية متعددة الأبعاد، تتعدى حدود التخصص العلمي الواحد، فهي قضية يهتم بها علماء الاقتصاد، والبيئة، والاجتماع والسياسة، كما يهتم بها الفيلسوف والتربوي أيضاً. ومن هنا فإن مفهوم التنمية المستدامة يختلف، بشكل أو بآخر، بين التخصصات العلمية المختلفة، ومع ذلك فمن الممكن إيجاد إطار عام لتحديد مفهومه ومناقشته[3]، من خلال نظرة شمولية تفيد أن مفهوم التنمية المستدامة يراد به إحداث نقلة نوعية في الفكر التنموي، عبر رفضه فكرة النمو الاقتصادي غير المترابط مع التغيرات التي يمكن حدوثها في الحقول الاجتماعية والسياسية والبيئية والثقافية، فالتنمية الصحيحة، كما يتبين من أطروحات التنمية المستدامة، تأخذ في الحسبان

---

(1) عمر إبراهيم العفاس,"**التنمية والتنمية المستدامة**", مرجع سبق ذكره, ص16

(2) محمد سمير مصطفى، "إستراتيجية التنمية المستدامة" في **الموسوعة العربية: للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، تحرير مصطفي طلبه، مرجع سبق ذكره، ص 443.

(3) أحمد محمد جلالة، "قضايا التنمية المستدامة"، **مجلة البحوث الاقتصادية**، عدد2 ، (1995) ص32.

الترابط بين أبعاد تلك الحقول[1]، وتقوم على مجموعة من المرتكزات الأساسية التي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية[2]:

1. أن قضية التنمية المستدامة قضية عدالة بين الجيل الحاضر والأجيال المقبلة بالدرجة الأولى، وعلى صعيد الجيل نفسه، وبذلك فإن الجيل الحاضر مسؤول عن الوضعية التي يترك عليها الأرض، بما في ذلك غلافها الجوي ومواردها الطبيعية المختلفة للأجيال القادمة.
2. أن التنمية المستدامة لا تهدف إلى إيقاف العمليات التنموية كليا، من خلال إيقاف التأثيرات السلبية للنشاطات المختلفة، ولكنها تعني، فيما تعنيه، إيجاد مناطق توازن بين الفوائد الممكن جنيها من النشاطات الاقتصادية من جانب، وآثارها السلبية من جانب آخر، بحيث يمكن المحافظة على مستوى معين من الرفاهية البشرية أطول فترة زمنية ممكنة.
3. أن التنمية الاقتصادية تعني استخداماً أكبر للموارد الطبيعية، بغرض إنتاج السلع والخدمات اللازمة لتحقيق أهداف العملية التنموية. ولهذه النشاطات آثار سلبية عديدة بجانب إيجابياتها، لا يتزامن ظهورها بالضرورة مع الإيجابيات، بل يحدث، في بعض الحالات، أن يصل مستوى التأثير السلبي درجة لا يمكن معها الإصلاح، وإن أمكن، فإنه لا يكون إلا بتكبد تكاليف باهظة.

---

(1) عمر إبراهيم العفاس، **التنمية والتنمية المستدامة**، مرجع سق ذكره، ص17

(2) خالد زكي الدين، "مفهوم التنمية المستدامة"، **العربية للاقتصاد والتجارة**، عدد (2007) ص434.

**ثانياً - تعريف التنمية المستدامة:**

طرحت في الأدبيات، وكذلك في المنظمات الدولية، تعريفات عديدة لمفهوم التنمية المستدامة انظر الجدول رقم (2)، ما جعل البعض يقول إن مشكلة الحديث عن التنمية المستدامة، مثلها في ذلك مثل العديد من الكلمات في معجم التنمية، تكمن في أن قوتها مستمدة من غموضها، فالتنمية المستدامة تعني أشياء مختلفة، لأناس مختلفين[1]. وقد قدمت للتنمية المستدامة تعريفات عدة، منها أنها[2]:

- "التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار".
- "التنمية التي لا تتعارض مع البيئة".
- "التنمية التي تدعو إلى التفكير النقدي في واقع الحياة ومستقبل الكرة الأرضية".
- "التنمية التي لا تؤدي، مع مرور الزمن، إلى تناقص رأس المال البشري والطبيعي والبيئي".

وعلى الرغم من أن جذور مفهوم التنمية المستدامة ترجع إلى ما قبل تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (WCED)، أو كما تسمى (لجنة بروند تلا ند)، الذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك Our Common Future، إلا أن هذا التقرير هو الذي أكسب المفهوم الشعبية والثقة، ما جعل صدوره بمثابة الميلاد الحقيقي لمفهوم التنمية المستدامة.

وقد عرفت لجنة بروند تلاند التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر، دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتها".

---

(1) عوض يوسف الحداد، **دراسات في الجغرافيا البشرية**، (الزاوية: دار شموع الثقافة، 2006) ص51.

(2) عبدالخالق عبدالله،" **التنمية المستدامة: العلاقة بين البيئة والتنمية**"، مرجع سبق ذكره، ص32.

## جدول رقم (2)

## تعريف التنمية المستدامة بالنسبة لمجموعة من المؤسسات الدولية

| المنظمة | المفهوم | التعريف | المحاور والأهداف |
|---|---|---|---|
| البنك الدولي | التنمية المستدامة بيئياً.<br>Environmentally Sustainable Development | "الاستدامة تعني أن نترك للأجيال القادمة نفس الفرص التي حصلنا عليها، إن لم يكن أكثر منها" | يهتم مفهوم التنمية المستدامة بيئياً بتحسين شكل المعيشة، وزيادة فرص العمل، وكسب الرفاهية للأفراد والمجتمع. |
| برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP | التنمية الملائمة (السليمة) بيئياً.<br>Environmentally Development | التنمية الملائمة تعني "تحسين جودة الحياة | الإنتاج والاستهلاك المستدام، واستخدام الموارد الطبيعية بصورة مستدامة، وتحسين نوعية البيئة وعولمة الاقتصاد. |
| برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP | التنمية البشرية المستدامة.<br>Sustainable human Development | الهدف النهائي من التنمية ليس مجرد تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الدخل، وإنما هو تنمية البشر | التركيز على أربعة محاور أساسية هي: الفقر، النوع، البيئة، الحكم. |
| منظمة التجارة العالمية WTO | لا يوجد مفهوم خاص، ولكن يتم الاهتمام بالركائز الأساسية للتنمية المستدامة، من خلال الربط بين البيئة والنمو الاقتصادي والأهداف الاجتماعية والأخلاقية | | تلعب حرية التجارة دوراً أساسياً في الحد من عدم كفاءة الأسواق، كما تخلق نظاماً قائماً على المصالح المتبادلة، بما يؤدي إلى زيادة الاستيراد العالمي، وتسهيل الحصول على التكنولوجيا الملائمة بيئياً. |
| منظمة الأمم المتحدة للصناعة والتنمية UNIDO | التنمية الصناعية المستدامة.<br>Sustainable industrial Development | التنمية الصناعية المستدامة هي نمط أو أنماط التنمية التي توازن بين تنافسية بلد ما والتنمية الاجتماعية والسلامة البيئية. | تنافسية الاقتصاد والعمالة المنتجة، والبيئة السليمة. |
| منظمة الغذاء العالمية FAO | الزراعة المستدامة والتنمية الريفية.<br>Sustainable Agriculture and Rural Development | الزراعة المستدامة والتنمية المستدامة تعني "الاستدامة الغذائية للأرض ". | تركز منظمة الفاو على أربعة محاور للتنمية المستدامة، فيما يتعلق بالزراعة المستدامة والتنمية الريفية هي: البشر أو الأفراد، المؤسسات، المعرفة، البيئة. |
| منظمة العمل الدولية ILO | التنمية الاقتصادية والموارد الطبيعية المستدامة.<br>Economic | | تنمية الموارد البيئة البشرية والحد من الفقر، وقضايا المرأة، والنوع، والإدارة المستدامة للموارد، وتعميق الديمقراطية |

| المنظمة | المفهوم | التعريف | المحاور والأهداف |
|---|---|---|---|
| | Ddevelopment Sustainable and Natural Rresources | | واللامركزية. |
| منظمة الصحة العالمية WHO | التنمية المستدامة والبيئة. Sustainable Development and the Environment | يعني مفهوم التنمية المستدامة والبيئة الصحية "التحسينات في صحة وبيئة البشر". | حماية البيئة البشرية من خلال مفهوم التصحيح البيئي، الذي يعني تحسين وتطوير الرعاية الصحية. |
| منظمة اليونسكو UNESO | لم تطور منظمة اليونسكو مفهوماً خاصاً بها فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، لكنها بدأت تعيد توجيه برامجها وأولوياتها لخدمة قضايا التنمية المستدامة منذ مؤتمر ريو دى جانيرو. | | تقع قضايا التنمية المستدامة في بؤرة اهتمام منظمة اليونسكو، من خلال الاهتمام بقضايا العلوم والتعليم والثقافة والاتصالات، وذلك لخدمة السلام والأمن الدوليين. |

**المصدر**: محمد زكي السيد، **أبعاد التنمية المستدامة: مع دراسة للبعد البيئي في مصر**، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة: جامعة القاهرة، 2000) ص ص 21 ، 22.

## الاهتمام العالمي بالتنمية المستدامة:

يؤكد تقرير بروند تلاند على الارتباط المتبادل والوثيق بين دعامات الاستدامة، التي تبرز الحاجة إلى ألا يؤخذ في الحسبان الناحية البيئية للاستدامة، أو حتى النواحي الاقتصادية لها فحسب، بل أيضاً نواحيها الاجتماعية[1]. وقد طرح هذا التقرير عناصر النقاش حول التنمية المستدامة في السياق الاقتصادي والسياسي للتنمية الدولية، وكرس وضع قضايا البيئة ضمن القضايا السياسية التي ينشغل بها المجتمع الدولي، كما أنه دفع الأمم المتحدة لمناقشة كل من البيئة والتنمية كقضية واحدة، بل أكد أنه من غير المجدي مناقشة قضايا التنمية دون إطار

(1) تقرير عن التنمية في العالم، **التنمية المستدامة في عالم دائم التغير**، (واشنطن: منشورات البنك الدولي، 2003) ص14.

واسع، يشمل العوامل التي تؤدي إلى الفقر وعدم التكافؤ في العالم، واعتبر أن الفقر هو سبب ونتيجة رئيسيان ومتزامنان لمشاكل البيئة العالمية[1].

تأكيداً على ما سبق أكد تقرير مؤتمر الحكومات حول البيئة الإنسانية، الذي انعقد في مدنية ستوكهولم عام 1972، أن مشاكل البيئة تتطلب عملاً عاجلاً، وحاول تحديد تلك التي تمثل مشاكل عالمية، وتمخض المؤتمر عن وثيقتين هما: إعلان ستوكهولم الخاص بالمبادئ الأساسية التي ينبغي أن تحكم السياسات البيئية، وخطة عمل مفصلة. وهذا بدوره أدى إلى إنشاء برنامج الأمم المتحدة البيئي UNEP[2]؛ إذ أدى عدم اعتراف المشاكل البيئية بالحدود السياسية للدول إلى انتقال الاهتمام بالبيئة إلى إطارات دولية، تتناول مشاكل بيئية مثل: مشاكل التصحر، تدمير الغابات، انقراض بعض الكائنات الحية، التغير المناخي، وغيرها من الشواهد التي تحتم على العالم ضرورة التعاون إزاء هذه التحديات البيئية[3].

في سياق هذه التطورات عقد مؤتمر ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992، الذي أطلق عليه مؤتمر (قمة الأرض)، ومثل أهم الملتقيات الدولية التي قدمت مفهوم التنمية المستدامة، ليتشكل حوله هذا الاهتمام والشيوع، فقد نصت الفقرة 32 من المبدأ الرابع من إعلان المؤتمر على أنه، من أجل تحقيق تنمية مستدامة، يجب أن تكون حماية البيئة جزءاً من عملية التنمية، ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها"[4]. ويعكس هذا المبدأ التركيز على جوانب التكامل والتبادل

---

(1) مصطفى كامل السيد، "التنمية والبيئة: نقاش نظري"، في **الموسوعة العربية: للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، تحرير مصطفي طلبه، مرجع سبق ذكره، ص383.

(2) سوزان كالفرت، بيتركالفرت،السياسة والمجتمع في العالم الثالث, مراجع سبق ذكره، ص 425.

(3) سيد فتحي الخولي، " التعاون الدولي والتنمية المستدامة في مواجهة التحديات البيئية"، **مجلة النفط والتعاون العربي**، عدد36، (2001) ص15.

(4) لجنة التنمية المستدامة، **إعلان ريو دى جانيرو بشأن البيئة والتنمية**، نقلاً عن الموقع الالكتروني، **www.un.org**

والترابط بين البيئة والتنمية، التي تمثل العمود الفقري للتنمية المستدامة، كما يعكس أيضاً الترابط بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وجوانب حقوق الإنسان.

وقد شهد مؤتمر قمة الأرض أيضاً وضع اتفاقيتين دوليتين أمام الدول المشاركة، هما: الاتفاقية الإطارية حول التغير المناخي، واتفاقية التنوع الإحيائي، وتمت الموافقة على خطة عمل رئيسة للقرن الحادي والعشرين، التي تتضمن السبل اللازمة لجعل التنمية مستدامة، اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً، من خلال وضع مجموعة من المؤشرات كما يتبين في الجدول رقم (3)، تعكس بدورها مدى النجاح الدولي في تحقيق تنمية مستدامة، وتقييم وضع الدول، من خلال معايير رقمية، يمكن حسابها ومقارنتها مع دول أخرى، وتسهم في إعطاء صورة واضحة عن مدى التقدم والتراجع في تطبيق سياسات كل دولة في مجالات التنمية المستدامة[1]. كل هذا يرجح أن الزعم بأن هناك مجالاً للاختيار بين البيئة والتنمية يعد زعماً زائفاً ومضللاً، مثل عدد من المزاعم السياسية الأخرى؛ إذ لم يعد بالإمكان الحصول على أحدهما دون الآخر، فالعالم يعد نسقاً مغلقاً، وكل شيء فيه يؤثر على كل شيء آخر[2].

**جدول رقم ( 3 )**

**عناصر خطة القرن الحادي والعشرين**

| | |
|---|---|
| الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية | الفقر، الإنتاج والاستهلاك، الصحة، التوطين الإنساني، العملية المتكاملة لصنع القرار. |
| الحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها | الفضاء الخارجي، المحيطات والبحار، الغابات الجبال، التنوع البيولوجي، الأنظمة الايكولوجية، التكنولوجيا الحيوية، موارد المياه العذبة، الكيمياويات السامة، المخلفات المشعة. |
| تعزيز دور الجماعات | الشباب، النساء، الشعوب الأصلية، المنظمات غير الحكومية، السلطات |

(1) رولا نصر الدين، "الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة"، الجزء الأول، **مجلة النقط والتعاون العربي**، العدد 118، (2006) ص 131.

(2) سوزان كالفرت، بيتركالفرت،السياسة والمجتمع في العالم الثالث, مرجع سبق ذكره، ص428.

| | |
|---|---|
| المعنية بالبيئة | المحلية، نقابات العمال، الشركات، تجمعات العلماء والفنيين. |
| وسائل التنفيذ | التمويل، نقل التكنولوجيا، الإعلام، نشر الوعي، بناء القدرات، التعليم، إصدار القوانين، إبرام المعاهدات، استخدام أطر مؤسسية. |

**المصدر**: مصطفى كامل، "التنمية والبيئة: نقاش نظري"، مرجع سبق ذكره، ص 385.

وفي سياق التأكيد على تفعيل عناصر خطة القرن عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا العام 2002. وتهدف هذه القمة، بالدرجة الأولى، إلى استكمال الإنجازات التي تحققت في تنفيذ هذه الخطة من جانب، ودفع التكامل فيما بين المكونات الثلاثة للتنمية المستدامة، كركائز تعتمد على بعضها البعض، ويدعم كل منها الآخر من جانب آخر.

وقد جاء نص الفقرة (8) من القرار رقم (1) من تقرير قمة جوهانسبرج , وفقاً للصياغة التالية: "منذ ثلاثين عاماً اتفقنا على ضرورة التصدي لمشكلة تدهور البيئة. ومنذ عشرة أعوام اتفقنا في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعقود في ريو دى جانيرو، على أن حماية البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية أمور لا بد منها للتنمية المستدامة. ولتحقيق هذه التنمية اعتمدنا البرنامج العالمي المعروف باسم جدول أعمال القرن 21 ، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية اللذين نعيد اليوم تأكيد التزامنا بهما[1]. كما نصت الفقرة (2) من القرار رقم(2) على أنه: "سيظل استئصال الفقر، وتغيير الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك، وحماية الموارد الطبيعة وإدارتها، التي تشكل أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هي الأهداف العامة والمطالب الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة"[2].

---

(1) تقرير **مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة**، جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2002) ص4.

(2) المرجع السابق نفسه ، ص9.

من خلال ما تقدم من تعريفات متعلقة بمفهوم التنمية المستدامة، التي قدمتها المنظمات الدولية ذات الاختصاصات المختلفة، وكذلك ما قدمته لجنة برونـد تلانـد لتعريـف التنميـة المستدامة، الذي يعد أبرزها انتشاراً وقبولاً علمياً وعملياً، وكذا ما أصدرته المؤتمرات الدولية بشأن التنمية المستدامة، يمكن القول إن الاهتمام قد تركز، بالدرجـة الأولـى، علـى تأكيـد إستراتيجية الارتباط بين مجموعة الأنظمة المستدامة: نظم اقتصادية ونظـم بيئيـة، ونظـم اجتماعية كما يبين الشكل رقم (1) التي تعمل بدورها على تحقيق التنمية المستدامة. ويمكـن توضيح ذلك كما يلي[1]:

**اقتصـادياً**: النظام المستدام هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات، بشكل مسـتمر، ويحافظ على مستوى معين من التوازن الاقتصادي ، ويمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.

**بيئياً**: النظام المستدام يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، ويتجنب الاستنزاف الزائد للموارد الطبيعية، ويتضمن ذلك حماية البيئة، بما فيها كافة الأنظمة البيئية والطبيعية.

**اجتماعياً**: يكون النظام مستداماً اجتماعياً إذا ما تمكن من تحقيق العدالة في التوزيع، وأوصل الخدمات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم، إلى المحتاجين إليها، وأقر المساواة في المجتمع.

**شكل رقم (1)**

**أبعاد التنمية المستدامة**

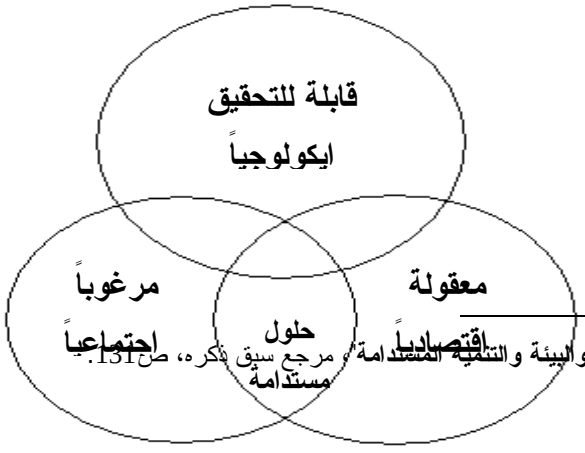


(1) رولا نصار، "**الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة**"، مرجع سبق ذكره، ص131.

**المصدر** : س. كامبل، ولترو. هيك،" رؤية بيئية حول التنمية المستدامة"، في **مبادئ التنميـــة المســـتدامة**، تحريـــر دوجـــلاس موسثيت، ترجمة: بهاء شاهين، (القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات، 2000) ص73.

من خلال عملية الربط هذه بين مجموعة النظم الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، التـــي تمثل الأساس المكون للتنمية المستدامة، يمكن عرض مجموعة الأهداف التـــي تســـعى إليهـــا أطروحة التنمية المستدامة كما يوضحها الشكل التالي:

**شكل رقم ( 2)**

**أهداف التنمية المستدامة**

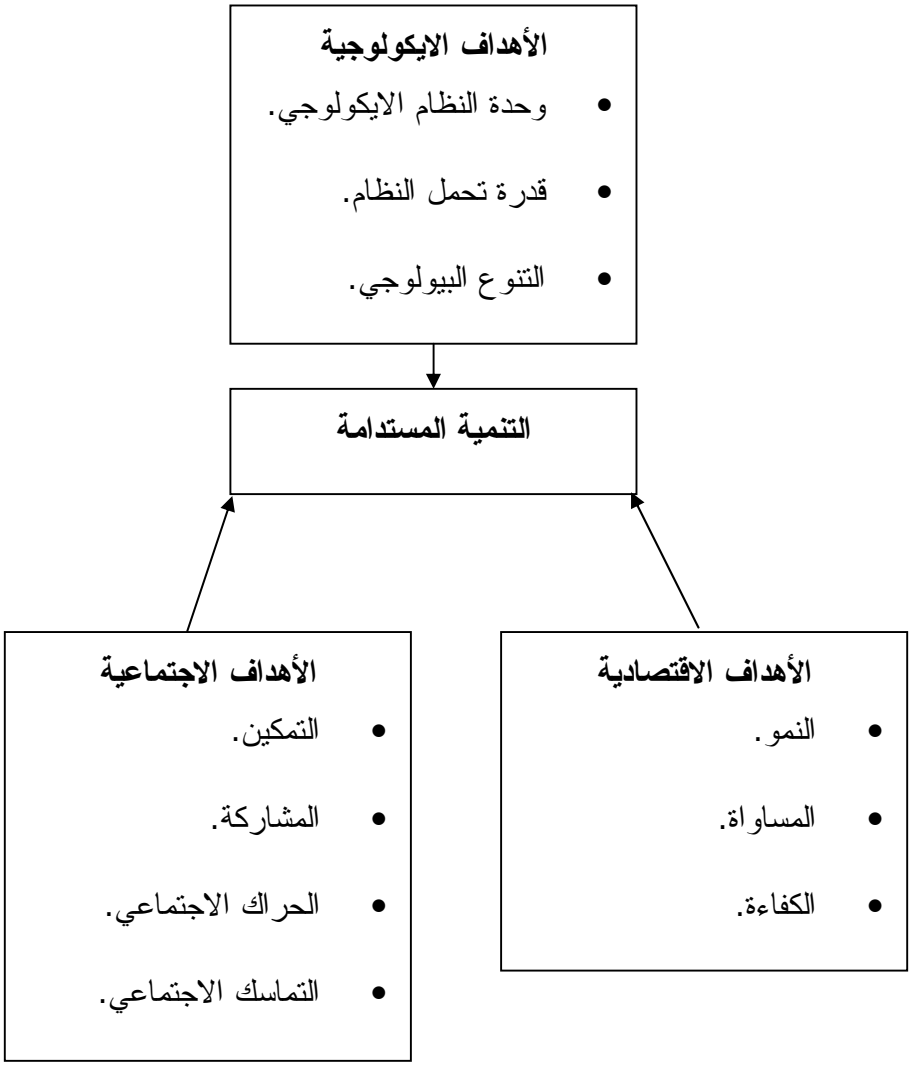

**المصدر**: س. كامبل، ولتروهيك،" رؤية بيئية حول التنمية المستدامة", المرجع السابق نفسه، ص 73.

**ثالثاً - متضمنات التنمية المستدامة:**

توجد وجهات نظر عديدة تتعلق بمفهوم التنمية المستدامة، وهي توجهات أو رؤى مستقلة عن بعضها البعض، لكنها متداخلة معاً، بحيث تعرض أراء متباينة بشأن التنمية المستدامة[1]. إذ يتضمن هذا المفهوم أبعاداً متعددة ومترابطة فيما بينها، من شأن التركيز عليها أن يحرز تقدماً في استيعاب التنمية المستدامة. وفي هذا السياق هناك من يرى أنه يلزمنا بناء إطار مفاهيمي كافٍ، يمكن من خلاله استكشاف فكرة التنمية المستدامة، التعرف على ما تتضمنه الأبعاد المتعددة للمفهوم[2].

ومما لاشك فيه أن الأهداف المرسومة لمتضمنات التنمية المستدامة تتطلب الإلمام بمجالات ونظم متعددة، فقد يفترض المرء أن علماء الاقتصاد سوف يميلون لإعطاء قدر أكبر من الأهمية للأهداف الاقتصادية، ويرجح علماء البيئة البعد البيئي أكثر، بينما يكون تقدير منظري علم الاجتماع للقضايا الاجتماعية أكبر.

وقبل أن نتمكن من خلق توازن بين وجهات النظر المختلفة هذه، فإننا نحتاج لفهمها وسبر أغوارها، فكل منها يسمى نظاماً، وكل له منطقة الخاص. ويستحيل تحليل هذه الأنظمة والأبعاد دفعة واحدة، لذلك يجب أن يحلل كل واحد منها بمفرده، على النحو التالي:

---

(1) عوض يوسف الحداد, **دراسات في الجغرافيا البشرية**, مرجع سبق ذكره، ص 59.

(2) جوناتان هاريس، " المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة"، **بحث مقدم إلى مؤسسة التنمية والبيئة الدولية**، واشنطن: جامعة ميد فورد، 2001) ص4.

### 1. البعد الاقتصادي:

بداية، يمكن القول إن التنمية الاقتصادية لا تزال في مراحلها الأولى، عند مقارنتها ببقية فروع علم الاقتصاد، ولذا فإنه من غير المستغرب إهمالها، لبعض الاعتبارات النوعية، مثل الاعتبارات البيئة والاجتماعية. ويبدو هذا الإغفال واضحاً في كثير من نماذج التنمية الاقتصادية السائدة[1]، التي يتفق أغلبها على أن التنمية هي عملية نقل الاقتصاد من حالة التخلف إلى حالة التقدم[2]، من خلال تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، بغض النظر عن محتوى وتركيب وتوزيع هذا النمو مكانياً وطبقياً، ما قد يؤدى إلى استئثار فئة قليلة من السكان، في كثير من دول العالم، بثمار هذا النمو، في الوقت الذي يمكن أن تترك فيه إعداد كبيرة من السكان على هامش التقدم، وخارج دائرة التنمية. من جانب آخر تجاوزت التنمية في هذه الفترة حدود الإمكانيات البيئية المتاحة في كثير من دول العالم، فقد كان لكل جماعة بشرية أسلوبها في استنزاف الموارد الطبيعية، بحيث تشكلت حلقتان مفرغتان لهدر الموارد واستنزافها: واحدة يمكن تسميتها بحلقة اليسر، والأخرى حلقة الفقر[3]. هذه الحلقات عبر عنها دوغلاس موسشيت D. Muschett بقوله: "إن الدول الصناعية الغنية لا تعرف شيئاً عن الاستدامة، في الوقت الذي لا تعرف فيه بقية دول العالم شيئاً عن التنمية[4].

لقد مثلت التطورات التي شهدها العالم نمواً اقتصادياً غير مسبوق إلى حد كبير، اعتماداً على التقدم التكنولوجي، وتطور وسائل الاتصال[5]، إلى جانب عدد آخر من

---

(1) خالد زكي الديب ,"،مفهوم التنمية المستدامة", مرجع سبق ذكره، ص 442.

(2) عمرو محي الدين، **التخلف والتنمية**، (بيروت: دار النهضة العربية، 1972) ص7.

(3) عثمان غنيم ، ماجدة أبو زنط ، "إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية والسائدة"، **مجلة دراسات العلوم الإدارية** ، عدد1، (2008) ص174.

(4) دوجلاس موسيشت، وآخرون، **مبادئ التنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره، ص12.

(5) أ. أس. بالا، وآخرون، **البيئة والتشغيل والتنمية**، (القاهرة: منشورات منظمة العمل العربية، 1995) ص438.

الإنجازات العلمية التي حازت على اهتمام كثير من المراقبين، ما أدى إلى بروز ما أصبح يعرف بالمجتمع ما بعد الصناعي، الذي يعتمد على فرضية قدرة البشر على السيطرة على ذلك التقدم، وهيمنة فكرة التفاؤل التقني Technological Optimism، التي تفترض أن فجر عصر التقنية يمثل إيذاناً بعصر خالٍ من المشاكل، سواء في المجال الاجتماعي أو الاقتصادي، فضلاً عن المجالات الأخرى، ومن بينها المجال البيئي. إلا أن التطورات غير المنضبطة، المصاحبة لنموذج النمو الاقتصادي، أسهمت من جانب آخر في تنامي سلسلة من المشاكل ذات الطابع البيئي[1]. وينبغي ألا يفهم من هذا أن التنمية الاقتصادية غير مهمة، من حيث هي أحد الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة، بل على العكس من ذلك، فأهمية التنمية الاقتصادية يعكسها تحقيق المستوى الأمثل من التنمية الشاملة، والمحافظة على الرفاهية الإنسانية وتطويرها، في حين أن التنمية المستدامة تنظر بشكل شمولي لقضايا التنمية والعلاقة المعقدة بين مكوناتها؛ إذ تركز بشكل كبير على البعد البيئي لقضايا النمو والتنمية الاقتصادية، وهذا الاختلاف ليس هيناً ولا يسيراً، فهو يفرض ضرورة استحداث منهجية جديدة لعلم التنمية الاقتصادية، حتى يستطيع النظر بصفة شمولية متكاملة لقضايا التنمية بجميع أبعادها[2]، كما أنه يضع قيوداً على النمو الاقتصادي، مثل معدلات استخدام الموارد الطبيعية، بما في ذلك الموارد البيئية، والمحافظة عليها، أطول فترة زمنية ممكنة، لضمان مستوى مقبول من الرفاهية الإنسانية للجيل الحاضر والأجيال المقبلة[3].

**2. البعد البيئي:**

---

(1) عبدالله بن جمعان الغامدي، "التنمية المستدامة: بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة"، نقلاً عن الموقع الإلكتروني: **www.osung.org**

(2) أحمد محمد جلاله،" قضايا التنمية المستدامة" , مرجع سبق ذكره، ص 42.

(3) المرجع السابق نفسه، ص42.

تزايد الاهتمام العالمي بالقضايا التي تتصل اتصالاً وثيقاً بعملية التنمية، وكان من أبرزها المشكلات البيئية، ويعود ذلك إلي الإدراك الواسع والمتزايد لأهمية البيئة، ومدى المخاطر التي تهدد النظم البيئية [1]. يتضح مثل هذا الاهتمام في جملة من الشواهد، فعلى المستوى القطري يلاحظ أن معظم الدول تتبني سياسات عامة بيئية، تضع آليات تتمشي والمعطيات المحيطة، كما أن جهود أطراف العلاقات الدولية، لاسيما الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، وتنظيمات المجتمع المدني العالمي، تشير إلى تحقيق العديد من الإنجازات على المستويين الإقليمي والعالمي، كما أبرمت اتفاقيات ومعاهدات دولية عديدة، تؤكد أهمية وضرورة تحقيق التوازن البيئي لصالح الأجيال القادمة[2].

في هذا السياق هناك من يرى أن من السمات الجديدة التي تميز عالم اليوم شمولية الأمور وترابط المواضيع. وإذا كان مفهوم السلم هو الشغل الشاغل للإنسان، فإن الحرب لم تعد اليوم هي المهدد الوحيد للإنسانية؛ فقد برزت أمور كثيرة باتت تشكل تهديداً للإنسان، مثل الفقر والجوع والتغير المناخي، وما إلى ذلك من أمور يمكن اعتبارها من المشاكل التي يتعدى نطاقها الحدود الجغرافية الدولية[3]. فعلى سبيل المثال، شدت ظاهرة الاحتباس الحراري الأنظار الدولية، عبر عدد من الفعاليات الدولية والإقليمية، التي أجمعت على خطورة هذه الظاهرة، وضرورة أن يتحرك العالم بصورة جماعية لحماية البيئة، وإلا واجه مخاطر جمة، من بينها غرق مساحات واسعة من الأرض نتيجة ارتفاع مياه البحار، وتغير التركيب المحصولي العالمي، وندرة المياه العذبة في مناطق واسعة من العالم، وتشريد عدة ملايين من

---

(1) سهام إبراهيم الهيتي، **المسؤولية الدولية عن الضرر البيئى**, مرجع سبق ذكره، ص 32.

(2) مصطفى عبدالله خشيم، "التنمية المستدامة: واتساع هوة التلوث البيئي في إطار العولمة"، الواقع والطموح , **بحث مقدم إلى مؤتمر التنمية المستدامة في ليبيا**, (بنغازي, جامعة بنغازي) 28-2008/6/29

(3) سهام إبراهيم الهيتي،**المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي**, مرجع سبق ذكره، ص107.

البشر، وتصاعد درجات الحرارة بواقع درجتين إلى أربع درجات مئوية بحلول العام 2080, فضلاً عن التوقعات بمعاناة ما يتراوح بين 1.1 إلى 3.1 مليار شخص من ندرة مياه الشرب، ومواجهة 200 إلى 600 مليون آخرين مجاعات، ومعاناة نحو 200 إلى 700 مليون من سكان المناطق الساحلية فيضانات وكوارث أخرى[1].

وقد حذر خبراء في برنامج الأمم المتحدة للشؤون البيئية من احتمال أن يؤدي التغير المناخي إلى نزاعات داخلية جديدة، واضطرابات إقليمية وحروب تضرب، بشكل أساسي، دول المغرب العربي وجنوب آسيا والساحل الشرقي الإفريقي؛ إذ يمكن أن يؤدي نقص المياه والمحاصيل الزراعية، مع الارتفاع المستمر في أعداد السكان، وضعف الحلول السياسية والقدرة على حل المشاكل، إلى زيادة احتمالات حدوث أزمات سياسية وضغوط تدفع إلى مزيد من الهجرة إلى الخارج، ومن ثم حدوث أزمات ومخاطر أمنية، تضرب مناطق عدة في العالم[2].

والحقيقة أن مثل هذه الآثار البيئية، التي هي نتاج السياسات الاقتصادية السائدة، كما يرى مارك دانيال، ليست سوى أمثلة قليلة للقائمة الطويلة من الأخطار البيئية المحققة. في حين يعد تقييم الخطر الحقيقي للأداء في مجالات البيئة في وضعه الراهن مغرقاً فى السلبية، وأن كارثة عالمية آتية لا محالة[3]. وفي هذا السياق يرى وليام كلارك أن لهذه الظواهر الطبيعية قوة كامنة، تجعل البيئة تدخل في علاقات ما بين العوامل البشرية على نطاق عابر

---

(1) التقرير الاستراتيجي العربي، **التغيرات المناخية كوارث مؤكدة وجهود دولية محدودة**: ، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2008) ص 37.

(2) التقرير الاستراتيجي العربي، مرجع السابق نفسه، ص36.

(3) مارك هاينز دانيال، **عالم محفوف بالمخاطر**: **إستراتيجيات الجيل القادم في عصر العولمة**، ترجمة: أدهم شكري، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2002) ص 332.

للقارات. وفضلاً عن ذلك توجد أسباب وجيهة للشك في أن بعض هذه الصلات البعيدة يمكن أن تتغير، وقد تغيرت بالفعل بفعل أنشطة البشر في المناخ أو في النظام البيئي[1].

وقد تمثلت نقطة التحول للرأي العام العالمي في اكتشاف ثقب الأوزون Ozone hole، الذي حفز على عقد اتفاقية، أسفرت عن وضع بروتوكول مونتريال لمعاهدة فيينا حول حماية طبقة الأوزون، بهدف تنظيم استخدام وإطلاق المواد المستنفذة للأوزون، مثل غاز الكلوروفاوركربون Cfcs والهالون halons [2]. وقد أدى ذلك إلى الاقتناع بخطورة الآثار التي تنتجها سياسات وأساليب النموذج التنموي السائد، كما يتضح من الجدول رقم (4) الذي يشير إلى بعض هذه الآثار البيئية.

**جدول (4)**

**الآثار البيئية الناجمة عن النمو الاقتصادي**

| النوع | الأثر البيئي |
|---|---|
| الأجناس النباتية | هناك 33.000 نوع من الأجناس النباتية، من بين 242.000 نوع مهدد بالفناء والانقراض. |
| الأجناس الحيوانية | هناك 11% من مجموع الأجناس الحيوانية التي يصل مجموعها إلى 9600 نوع مهددة بالانقراض. |
| الغابات | فقد العالم خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين نحو 200 مليون هكتار من الغابات. |
| التلوث | ارتفعت نسبة ثاني أكسيد الكربون في الجو من 280 جزء في المليون، إلى |

(1) وليم سي. كلارك، "العولمة البيئية", في **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، تحرير. روبيرت كيوهن وجوزيف ناي، مرجع سبق ذكره، ص 137.

(2) سوزان كالفرت، بيتركالفرت، **السياسة والمجتمع في العالم الثالث** , مرجع سبق ذكره، ص426.

| | |
|---|---|
| | 363 جزءاً في المليون.<br>تجاوزت الإطلاقات والانبعاثات الصناعية من الرصاص مستواها الطبيعي بسبعة وعشرين مرة. |

**المصدر**: عثمان غنيم، ماجدة أبوزنط ، "**إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة**"، مرجع سبق ذكره، ص177.

في هذا السياق يؤكد آل غور نائب الرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلينتون) أنه ليس ثمة شك في أن أزمة المناخ خطرة للغاية، وهي فعلاً حالة طوارئ كونية، تستدعي عملاً عاجلاً. وقد عمل نحو ألفي عالم في ما يزيد عن مائة دولة، ولما يقرب من عشرين عاماً، في أكبر تعاون علمي جيد التنظيم، شهدته البشرية في تاريخها، على بناء إجماع في الرأي ليس له مثيل، يقضي بوجوب أن تعمل أمم الأرض كافة في سبيل حل أزمة الاحتباس الحراري[1]. وفي العام 1997 اجتمعت وفود 160 دولة وممثلو المنظمات والهيئات الدولية العلمية، تحت إشراف الأمم المتحدة في مدينة كيوتو اليابانية، لبحث الإجراءات الحاسمة لحماية البيئة والكرة الأرضية من الغازات الضارة، التي تتسبب في ارتفاع درجة حرارة الأرض نتيجة النشاط الاقتصادي[2]. وقد انتهى ذلك الاجتماع إلى إلزام الدول بخفض الغازات المنبعثة، من خلال بروتوكول كيوتو[*]، المستند على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغيير المناخ، الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد وضعت عقبات عديدة في مساره، كما سيتبين لاحقا، قبل دخوله

---

(1) أل غور، **الحقيقة المؤلمة: حالة طوارئ لهذا الكوكب بسبب الاحتباس الحراري وما لذي نستطيع فعله حيا لها**، ترجمة: وليد شحادة، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2008) ص15.

(2) نادية حمدي صالح، **الإدارة البيئية: المبادئ والممارسات**, مرجع سبق ذكره ص256.

(*) بروتوكول كيوتو: نسبة إلى مدينة كيوتو اليابانية، التي شهدت المعاهدة الدولية وإجماع أمم العالم على الالتزام بتطبيقاتها ، باستثناء الولايات المتحدة، وتهدف إلى إلزام 38 بلداً صناعياً بالمبادرة فيما بين 2005- 2012، بتخفيض إصدارتها الملوثة للبيئة والمسببة لأثر ظاهرة الاحتباس الحراري.

حيز التنفيذ، أهمها الامتناع عن التوقيع، تماشياً مع موقف سياسي اقتصادي، تدعمه مجموعات الضغط في قطاعات الصناعة والنفط والغاز، التي ترى أن الالتزامات الواردة في الاتفاق ستؤثر بشكل سلبي على أداء هذه القطاعات[1].

يتضح من هذا أن التضارب بين المصالح الدولية وحماية البيئة يتطلب أشكالاً جديدة من التنظيم الاقتصادي والتنمية, تعيد توجه النشاط الاقتصادي نحو إيقاف الضرر الذي يلحق بالبيئة وإصلاحه. ويتمثل التحدي في إيجاد إستراتيجية اقتصادية بديلة قائمة على أساس توجيه العمل نحو تلبية الحاجات الاجتماعية، بطرق تحافظ على البيئة[2]. وهذا ما يقوم عليه البعد البيئي للتنمية المستدامة، وذلك من خلال هدفين أساسيين هما[3]:

1. المحافظة على طاقة التحمل للأنساق البيئية، التي تعني قدرتها على تجديد حيويتها، باعتبار أن تلك الأنساق تمثل الأصول الإيكولوجية اللازمة لدعم الحياة واستمرارها.
2. ترشيد استخدام الموارد البيئية المتجددة وغير المتجددة في العمليات الإنتاجية.

ووفقاً لهذه الأهداف الرئيسة يمكن التفرقة بين بعدين أساسيين هما: الأول هو (البعد المحلي)، الذي يهتم بمشاكل البيئة في الدول النامية، الناتجة عن انخفاض الدخل، ويطغى على هذا البعد، في الغالب، الإضرار بالموارد الطبيعية بمفهومها التقليدي. مثال ذلك الرعي الجائر، والقضاء على الغابات، والتصحر. أما البعد الثاني فهو (البعد الدولي)، الذي يرتبط بأنماط ونماذج النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة صناعياً، وتطغى على هذا البعد، في الغالب، مشاكل تلوث البيئة، الناتجة من عمليات الإنتاج الصناعي والزراعي والتسلح وأنماط

---

(1) محمد مصطفى الخياط ،" تغير المناخ: مواقف دولية متباينة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 179، (2010) ص48.

(2) جيريمي برشيمر وآخرون، **العولمة من تحت**: **قوة التضامن**، ترجمة: أسعد الياس، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003) ص 149.

(3) محمد زكي السيد، "أبعاد التنمية المستدامة:دراسة للبعد البيئي في مصر", مرجع سبق ذكره، 27.

الاستهلاك المختلفة[1]. ولأول وهلة يتضح وجود هذين النوعين من التأثيرات البيئية السلبية في كل من البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، إلا أن حدة كل نوع وأهميته النسبية مختلفة، ففي حين أن الفئة الأولى يجب أن تتطور، وفق طرق تحافظ على البيئة، فإن الفئة الثانية هي حتى الآن لا تحافظ على البيئة، فكلتا الفئتين بحاجة إلى تفكيك تلك الجوانب من الاقتصادات التي تسبب الهدر والتدمير، وكلتاهما بحاجة إلى استثمار موارد كبيرة في إعادة البناء على أساس سليم بيئيا. ومع ذلك فهذا لا يمنع من القول بأن البلدان التي حققت النمو بصورة خاطئة هي صاحبة نصيب الأسد[*] في التسبب بالتلوث العالمي وبالغازات التي تسبب الاحتباس الحراري[2]. وهذا يستدعي القول بأنه في الوقت الذي تقطع فيه أمم الشمال، وبخاصة تلك التي تشكل مجموعة دول الشمال الثمانية (الصناعية)، أشواطاً واسعة في شتى ميادين العلم والتقنية، لتصنع من خلال ذلك رفاه مجتمعاتها وازدهارها التنموي الراهن، انعكست هذه النعمة النسبية إلى نقمة عالمية، عامة وخاصة، على أمم الجنوب، وذلك عندما اندفعت عوامل الأنانية الكامنة لدى الشمال لاستخدام آليات سيطرتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية لتوطيد سيرة نموها على حساب عيش الآخرين على كوكب الأرض[3].

مثل هذه الرؤى تجد صداها في العديد من الملتقيات والمؤتمرات. فعلى سبيل المثال، نص مبدأ المسؤوليات المشتركة المتباينة على أن "تتعاون الدول، بروح من المشاركة العالمية،

---

(1) أحمد محمد جلالة،" قضايا التنمية المستدامة", مرجع سبق ذكره، ص 44.

(*) على سبيل المثال، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية، تمثل خمسة في المائة من عدد سكان العالم، وهي أكبر مصدر لتبديل مناخ العالم؛ إذ إنها مسؤولة عن إطلاق ربع ما يتعرض له العالم من غازات دفيئة ووفقاً لمركز العلوم والبيئة، فإن مستوى ما يبثه المواطن الواحد في الولايات المتحدة من الكربون سنة 1999 كان يعادل ما يبثه 19 هندياً، 30 باكستانياً، 17 شخص في المالديف، 49 من سيرلانكا، 107 من بنغلاديش، 134 من تايوان، 269 من نيبال، للمزيد: انظر: جيريمي برشيمر وآخرون،العولمة من تحت: قوة التضامن, مرجع سبق ذكره، ص ص 167 – 168.

(2) المرج السابق نفسه، ص 165.

(3) عدنان مصطفى، "حوافز وغرامات حماية البيئة واستدامتها" في **الموسوعة العربية:للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، تحرير ألبرداعز، مرجع سبق ذكره، ص 448.

في حفظ وحماية واستعادة صحة وسلامة النظام الإيكولوجي للأرض، وأنه بالنظر إلى المساهمات المختلفة في التدهور العالمي للبيئة، يقع على عاتق الدول مسؤوليات، وإن كانت متباينة. وتسلّم البلدان المتقدمة بالمسئولية التي تتحملها في السعي، على الصعيد العالمي، إلى تحقيق التنمية المستدامة، بالنظر إلى الضغوط التي تلقيها مجتمعاتها على كاهل البيئة العالمية، وإلي التكنولوجيات والموارد المالية التي تستأثر بها"[1].

**3. البعد الاجتماعي:**

كثيراً ما يستخدم مفهوم التنمية المستدامة مؤشراً لأهمية اتباع الأساليب الإدارية البيئية، إلا أن حقيقة مفهوم التنمية المستدامة لا يقتصر على ذلك فقط، بل يشمل التركيز على إستراتيجية تنموية اقتصادية، تتضمن منظوراً بيئياً واجتماعياً ومؤسسياً، قوامة التنمية البشرية[2]. وقد اهتم أوائل الاقتصاديون في مراحل مبكرة بالنمو الاقتصادي، ووضعوا في ذلك النظريات التي ركزت على عوامل الإنتاج وكمه، وعلى عمليات العرض والطلب. لقد كانت هناك مرحلة يمكن أن ينظر إليها على أنها (التنمية بالبشر)، ثم جاءت مرحلة أكثر تقدماً هي مرحلة (تنمية البشر)، التي ركزت على تحسين نوعية عوامل الإنتاج، ومنها العنصر البشري، بالتعليم والصحة، بغية رفع إنتاجيته. وفي مرحلة أخرى بدأ التركيز على جعل الإنسان غاية التنمية، لا مجرد أداة في تحقيقها، وهي المرحلة التي يطلق عليها مرحلة التنمية من أجل البشر[3].

---

(1) تقرير **مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره، ص64.

(2) عبدالله عبدالقادر نصير، "البيئة والتنمية المستدامة"، بحث مقدم في مؤتمر الخير العربي، نقلاً عن الموقع الالكتروني، **www.goglle.com**

(3) محمد عدنان وديع، " المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة"، **في الموسوعة العربية: للمعرفه من أجل التنمية المستدامة**، تحرير, مصطفى طلبة، مرجع سبق ذكره، ص 475.

من هنا بدأ الاهتمام بالعنصر البشري يأخذ أبعاداً كثيرة، وفق مراحل زمنية مختلفة، إلى أن أصبح ينظر للإنسان الآن على أنه المحور الرئيس للتنمية، فالإنسان، إضافة إلى كونه عنصراً مهماً للإنتاج، يعد عنصراً رئيسياً ونهائياً للتنمية، انطلاقاً من أن التنمية البشرية هي عبارة عن توسيع اختيارات الأفراد، من خلال توظيف القدرات البشرية إلى أفضل توظيف لها، في جميع الميادين, الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية[1]. ومنذ البدء يتضح أن مثل هذه الاستراتيجيات تقتضي عملية بناء الإنسان، التي تتطلب العديد من الجهود؛ إذ لا يمكن الاستفادة القصوى من الطاقات البشرية إلا من خلال بناء الإنسان، عن طريق التعليم وتطويره. وهذا يتطلب محاربة الأمية والقضاء عليها، وتطوير ملكات النقد والتعبير والإبداع. إضافة إلى ذلك يحتاج بناء الإنسان إلى رفع المستوى الصحي، وتوفير الغذاء الكامل، وتأمين الوقاية والعلاج من الأمراض. وبتعبير أدق تأمين الحاجات الإنسانية الضرورية، التي تحفظ كرامة الإنسان وتصونها[2]. واستمراراً لهذا التوجه اتفق زعماء الدول، في مؤتمر عقدته الأمم المتحدة في عام 2000، على عدد من الغايات والأهداف، اعتبرت قاسماً مشتركاً للتنمية في العالم للألفية الثالثة، وربطت تحقيق تلك الغايات بإطار زمني يصل إلى سنة 2015. هذه الغايات هي[3]:

- القضاء على الفقر والجوع.
- تحقيق تعميم التعليم.
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- خفض معدل وفيات الأطفال.

---

(1) جميل طاهر، "تطور مفهوم التنمية المستدامة"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، عدد9 ، (1989) ص 60 .

(2) مصطفى عبدالله الكفري، "التنمية الشاملة والتنمية البشرية"، **مجلة الحوار المتمدن**، نقلاً عن الموقع الالكتروني **www.alhewar.org**.

(3) محمد عدنان وديع،" المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة", مرجع سبق ذكره، ص476.

- خفض معدل الوفيات النفاسية.
- مكافحة فيروس نقص المناعة والملاريا، وغيرهما من الأمراض.
- ضمان الاستدامة البيئية.
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

ولكل من هذه الغايات هدف أو أهداف فرعية، كما سيتبين لاحقاً ما يتعلق بمؤشرات التنمية المستدامة المتفق عليها، للتعبير عن مدى التقدم في الوصول إلى تلك الأهداف على المستويات المختلفة.

وعلى الرغم من أن مفهوم التنمية المستدامة، كما رأينا، لا يزال مجالاً للمهتمين بالبيئة، إلا أن هناك قناعة بأنه لا يمكن وجود تنمية مستدامة بدون التنمية البشرية؛ إذ يشير التقرير الخاص بالتنمية البشرية للعام 1996 إلى أن عالمية الاعتراف بمطالب الحياة لكل فرد تعكس العلاقة الوثيقة بين مطالب التنمية البشرية من جهة، وضرورات التنمية، وخاصة الحاجة إلى الحفاظ على البيئة واستدامتها من أجل المستقبل، من جانب أخر[1]. ووفقاً لروية أخرى يرى البعض أن التنمية تكون قابلة للاستدامة، عندما لا تنكمش القاعدة الاجتماعية الإنتاجية للمجتمع، وهي أفراده, حيث تعني الإنتاجية الاجتماعية زيادة صافية في مستوى الرفاهية الاجتماعية Social Well being، التي يمكن التمتع بها. ويجب ألا يتضمن مصطلح الرفاهية الاجتماعية فى هذا السياق, رفاهية أولئك الحاضرين فحسب، بل أيضاً رفاهية الذين سيكونون هنا في المستقبل[2].

---

(1) خالد زكي الديب، مفهوم التنمية المستدامة, مرجع سبق ذكره، ص60.

(2) بارثادا سكوبتا، **علم الاقتصاد**: **مقدمة مختصرة جداً**، ترجمة: خضر الأحمد، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2008) ص197.

لذا فمن الضروري الاعتراف بأن القضايا البيئية هي قضايا اجتماعية وثقافية، وأنه، في ظل غياب التحليل النقدي للمعتقدات الأساسية والأطر السياسية والاجتماعية للمجتمعات، لن يكون هناك مبادرات ناجحة تجاه العدالة الاجتماعية والبيئية، ولن يصبح المجتمع في وضع يسمح له بالتكيف مع رؤية عالمية بديلة، وبناء سياسي وثقافي قادر على دعم وبروز مجتمع مستدام بيئياً وتنموياً[1]. ومن هنا فإن التنمية المستدامة تتضمن، أيضاً، بناء القدرات المجتمعية، لا بما يجعل الأفراد قادرين على العطاء فحسب، ولكن إلى جانب ذلك الاهتمام بما يجعلهم قادرين على العطاء، من خلال إرادة التغيير، النابعة من وجود نوع من الانتماء والترابط الاجتماعي، الذي لا يمكن تحقيقه بدون وجود المساواة وتكافؤ الفرص، وتوفير الحرية الديمقراطية، والمحافظة على الهوية الثقافية، واحترام التباينات الثقافية والاجتماعية، التي بدورها تجعل الأفراد يشعرون بالانتماء والمسؤولية تجاه المجتمع، ومن ثم يكونون أكثر استعداداً للتضحية والعمل الجماعي، فتتغير عاداتهم السلوكية تجاه الطبيعة، الأمر الذي يعمل على تحسين نوعية البيئة، وتحقيق المزيد من الأمن المقترن بالعدالة وتحسين نوعية الحياة[2].

**رابعاً - مؤشرات قياس التنمية المستدامة:**

مثلما تطورت التنمية في العالم خلال النصف الثاني من القرن العشرين، تطورت أيضاً مؤشرات التنمية، وتعددت مكوناتها واهتماماتها، من حيث أن التنمية المستدامة تثير وتتضمن مجموعة واسعة من القضايا، وتستلزم نهجاً متعدد الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والاهتمامات البشرية والقدرة المؤسسية، يحتاج المخططون فيها إلى معلومات لتحديد

---

(1) عبدالله بن جمعان الغامدي، "بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة", مرجع سبق ذكره، ص 17.

(2) محمد زكي السيد،" أبعاد التنمية المستدامة : مع دراسة للبعد البيئي في مصر", مرجع سبق ذكره، ص26.

الإجراءات المطلوب اتخاذها، لإحراز التقدم المطلوب، تشمل الوضع الراهن للأمور والاتجاهات ونقاط الضعف وأثر التداخلات[1].

وقد جرت العادة على استخدام المؤشرات Indicators والمعاملات أو الأدلة Indices لقياس مدى التقدم والإنجاز الذي تحقق في التنمية المستدامة. ويعرف المؤشر بأنه أداة تصف، بصورة كمية موجزة، وضعاً أو حالة معينة. أما المعاملات أو الأدلة فهي عبارة عن مقياس تركيبي أو تجميعي لعدد من المؤشرات المختارة، التي يتم توليفها بطريقة إحصائية معينة، لوصف حالة أو وضع قائم، لنفس الأغراض التي يستخدم من أجلها المؤشر، ولكن بصورة أكثر شمولية[2]. وتساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي، كما تقيم بشكل رئيسي وضع الدول، من خلال معايير رقمية، يمكن حسابها ومقارنتها مع دول أخرى، وإعطاء صورة واضحة عن مدى التقدم أو التراجع في تطبيق سياسات كل دولة في مجالات التنمية المستدامة[3].

ومن هنا فإن المؤشر، وفقاً لهذا التعريف، يحتوي على جملة من الخصائص التي تعكس طبيعة استخدامه، وهي كالتالي[4]:

- أن يكون دقيقاً، بمعنى أنه يقيس بالفعل ما يراد منه قياسه.
- إمكانية الاعتماد عليه، بمعنى أنه لو استخدم في أوقات مختلفة، وتحت ظروف مختلفة، فإنه سيعطي النتائج ذاتها.
- أنه يمكن التنبؤ به أو توقعه.

---

(1) نوزاد عبدالرحمن الهيتي، "التنمية المستدامة: في المنطقة العربية الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية"، **مجلة شؤون عربية**، عدد125، (2006) ص6.

(2) عثمان غنيم، ماجة أبو زنط، **التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها**، مرجع سبق ذكره، ص251.

(3) ورلا نصار،" الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة", مرجع سبق ذكره، ص132.

(4) محمد سمير مصطفى، "إستراتيجية التنمية المستدامة", مرجع سبق ذكره، ص443.

- أنه حساس، بمعنى أنه يستجيب للتغيرات في الحالة المعنية بالقياس.
- عدم تحيزه أو تضليله.
- السهولة النسبية لجمع البيانات واستخدامها.
- سهولة قياسه وتطبيقه في المجال العلمي.
- أن يعكس شيئاً جوهرياً عن صحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية الطويلة الأجل.

وقد شهد العديد من المؤتمرات الدولية محاولات عدة لوضع المؤشرات التي يمكن أن يساعد الأخذ بها في تحويل البعد النظري لمفهوم التنمية المستدامة إلى برنامج عملي، والتي بدورها تشكل المجالات التي يتعين على المجتمعات الإنسانية الاهتمام بها انظر الجدول رقم (5) أثناء وضع السياسات الخاصة بمعالجة الفقر والنمو الاقتصادي والاجتماعي، وعند تحديد العلاقة مع البيئة المحيطة، كما أنها تعطي صورة أكثر اكتمالاً وتفصيلاً للحقول التي يجب مراعاتها واستخدامها كقياسات للتنمية المستدامة[1].

**الجدول (5)**

**المؤشرات الرئيسة لقياس متضمنات التنمية المستدامة**

| التسلسل | المؤشر | نوع المؤشر |
|---|---|---|
| .1 | نصيب الفرد من الدخل. | اقتصادي |
| .2 | نسبة الاستثمار من الناتج الإجمالي. | اقتصادي |
| .3 | الميزان التجاري. | اقتصادي |
| .4 | نسبة الديون من الناتج الإجمالي. | اقتصادي |
| .5 | كثافة استخدام الموارد والمعادن. | اقتصادي |
| .6 | نسبة المساعدات الخارجية من الناتج الإجمالي. | اقتصادي |

(1) عمر إبراهيم العفاس، "التنمية والتنمية المستدامة"، مرجع سبق ذكره، ص 19.

| التسلسل | المـــــؤشـــــــر | نوع المؤشر |
|---|---|---|
| .7 | نسبة استهلاك الطاقة السنوية للفرد. | اقتصادي |
| .8 | نسبة استهلاك الطاقة من المصادر المتعددة. | اقتصادي |
| .9 | كثافة استغلال واستهلاك الطاقة. | اقتصادي |
| .10 | كميات النفايات الصناعية والمنزلية. | اقتصادي |
| .11 | كميات النفايات الخطرة. | اقتصادي |
| .12 | إدارة النفايات المشعة. | اقتصادي |
| .13 | تدوير النفايات. | اقتصادي |
| .14 | المسافة المقطوعة للفرد بواسطة وسائل النقل. | اقتصادي |
| .15 | نسبة السكان تحت خط الفقر . | اجتماعي |
| .16 | معامل جيني لتوزيع الدخل. | اجتماعي |
| .17 | معدل البطالة. | اجتماعي |
| .18 | نسبة معدل أجور الإناث إلى أجور الذكور. | اجتماعي |
| .19 | مستوى التغذية للأطفال. | اجتماعي |
| .20 | معدل الخصوبة. | اجتماعي |
| .21 | العمر المتوقع عند الميلاد. | اجتماعي |
| .22 | السكان المخدومون بالصرف الصحي. | اجتماعي |
| .23 | السكان المخدومون بمياه الشرب. | اجتماعي |
| .24 | الأطفال المحصنون ضد الأمراض. | اجتماعي |
| .25 | الأطفال في مرحلة التعليم الأساسي. | اجتماعي |
| .26 | الشباب في مرحلة التعليم الثانوي. | اجتماعي |
| .27 | معدل الأمية. | اجتماعي |
| .28 | مساحة المسكن للفرد. | اجتماعي |
| .29 | عدد الجرائم لكل 100.000 من السكان . | اجتماعي |
| .30 | معدل النمو السكاني. | اجتماعي |
| .31 | سكان الحضر في التجمعات الرسمية وغير الرسمية. | اجتماعي |
| .32 | انبعاث غازات البيوت البلاستيكية. | بيئي |
| .33 | درجة استهلاك طبقة الأوزون. | بيئي |
| .34 | درجة تركيز الملوثات في المناطق الحضرية. | بيئي |

| التسلسل | المـــــؤشـــــــر | نوع المؤشر |
|---|---|---|
| .35 | مساحة الأراضي الزراعية الدائمة. | بيئي |
| .36 | استعمال المخصبات. | بيئي |
| .37 | استعمال المبيدات. | بيئي |
| .38 | نسبة مساحة الغابات إلى المساحة الكلية. | بيئي |
| .39 | كثافة استغلال أخشاب الغابات. | بيئي |
| .40 | مساحة الأراضي المتصحرة. | بيئي |
| .41 | نسبة السكان المقيمين في المناطق الساحلية. | بيئي |
| .42 | معدلات الصيد حسب النوع. | بيئي |
| .43 | معدلات تراجع المياه الجوفية. | بيئي |
| .44 | نسبة مساحة المحميات الطبيعية من المساحة الكلية. | بيئي |
| .45 | أنواع النباتات والحيوانات المقترضة. | بيئي |
| .46 | الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. | مؤسسي |
| .47 | تطبيق المعاهدات الدولية الخاصة بالاستدامة. | مؤسسي |
| .48 | نسبة عدد المشتركين بشبكة الانترنت إلى مجموع السكان. | مؤسسي |
| .49 | عدد خطوط الهاتف لكل 1.000 فرد. | مؤسسي |
| .50 | نسبة الإنفاق على البحث العلمي. | مؤسسي |
| .51 | الخسائر البشرية والاقتصادية نتيجة الأخطار الطبيعية. | مؤسسي |

**المصدر**: ناصر مراد،" التنمية المستدامة وتحدياتها" ، **بحوث اقتصادية عربية**، عدد 46، (2009) ص ص 26،27.

وفقاً لما تقدم من تحديد لماهية التنمية المستدامة والتعريف بهـا وبمكوناتهـا الرئيسـة وبمتضمنات أبعادها، يمكن أن نبين مجموعة الخصائص التي يتمتـع بهـا مفهـوم التنميـة المستدامة بشكل عام، هي [1]:

(1) مصطفى كمال طلبة، "التنمية المستدامة ضرورة لمنطقة العربية،" في **الموسوعة العربية:للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، تحرر، مصطفى كمال طلبة، مرجع السابق ذكره، ص541.

**أولاً**: أن التنمية المستدامة ليست وصفة جاهزة للتطبيق، وإنما هي برنامج عمل، تضعه كل دولة، طبقاً لما هو متاح لها من مصادر الثروة الطبيعية والمالية والبشرية، وما يؤثر فيها، سواء من داخلها، كالنمو السكاني والفقر والأمية، أو من الخارج، كالعولمة وتحرير التجارة والتجمعات الاقتصادية الضخمة.

**ثانياً**: أن النمو الاقتصادي أمر لا بد منه لمواجهة حاجات التنمية الاجتماعية، بشرط أن يكون هذا النمو نفسه محافظاً على الأساس الذي يستند عليه، وهو مصادر الثروة الطبيعية، لا عن طريق حفظها دون أن تمس فحسب، ولكن عن طريق الاستخدام الرشيد لها كذلك.

**ثالثاً**: أن التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وحماية البيئة ليست ترفاً، وليست اختياراً يمكن أن يطبق أو يترك، وإنما هي البديل الوحيد المتاح لمواكبة ما يجرى في العالم ومواجهة حاجات كل شعب من الشعوب.

**رابعاً**: أن تحقيق التنمية المستدامة يحتم وضع استراتيجيات تقرر في أي اتجاه يسير النمو الاقتصادي، ليحقق أكبر قدر من الإفادة من مصادر الثروة الطبيعية والبشرية، من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية اللازمة للارتقاء بمستوى حياة الإنسان، مع المحافظة على البيئة بكل مكوناتها؟، مع وضع المؤشرات الاقتصادية والبيئة والاجتماعية لقياس مدى تحقيق الأهداف وتصحيح المسار، كلما لزم الأمر.

**الخلاصة**: وهكذا نخلص في هدا المبحث, إلي أن التنمية في سياقها كمفهوم شهدت العديد من التطورات،التي وصلت إلى تبلور مفهوم التنمية المستدامة، وفقاً لأبعاد ومتضمنات رئيسة، لذا فقد اهتم المبحث الثاني من هذا الفصل بالتعريف بماهية التنمية المستدامة، وتقديم أهم التعريفات التي قدمت لهذا المفهوم، في محاولة لتقديم تعريف جامع مانع لمحتوى التنمية

المستدامة، والكشف عن الأبعاد الرئيسة للتنمية المستدامة، وما طرح حولها من رؤى، خـــلال الملتقيات الدولية، وتوضيح أهم المؤشرات المتفق عليها والتي تقاس بها عند التطبيق العملي.

## خلاصة الفصل الأول

يتضح من استعراض مفهوم التنمية وتطوره أن هناك العديد من القضايا الواسعة التـــي يحتويها مفهوم التنمية، فهي كغيرها من المفاهيم الاجتماعية، كانت موضـــوعاً لكثيـــر مـــن الدراسات، ومثلت أرضاً خصبة للكثير من التفسيرات والتأويلات، حول ماهيتهـــا والتعريـــف بها. بل، أكثر من ذلك، يمكن القول بأن التنمية، من حيث مفهومها ومحتواها، تعرضت أكثر من غيرها من المفاهيم والمفردات الأخرى، للاختلاف والتضارب في التحديد والتعريف، من خلال مدارس فكرية واتجاهات علمية متضادة. والتضاد هنا لا يعني الخلاف، بقدر ما يعنـــي الاختلاف والتباين لكل من هذه الاتجاهات والمدارس في إطار مناقشتها للتنمية.

من جهة أخرى لطالما كان مفهوم التنمية يمثل نتاجاً لفترات زمنية مختلفة، وقد نتج عن ذلك أن تأثر مفهوم التنمية بخصوصيات زمنية ومكانية مختلفة أيضاً، لعبت فيهـــا مكونـــات اقتصادية وسياسية وكذلك ثقافية دوراً بالغ الأهمية فـــي بلـــورة معنـــى ومحتـــوى التنميـــة ومدلولاتها. فعلى سبيل المثال, يرجع علماء السياسة عدم اتفاقهم على مفاهيم رئيسية في حقل العلوم السياسية، كمفهوم القوة، إلى كونه مفهوماً مركزياً بالنسبة لحقلهم، ومن ثم فلا غرابة في

تشابك الآراء حول مفهوم التنمية، ولاسيما أنه مفهوم مركــزي لكافــة العلــوم الاجتماعيــة الأخرى.

في سياق هذه التطورات، التي صاحبت مفهوم التنمية، طرحت التنمية المستدامة كفكــر تنموي، يسعى لتعويض النقص الذي اعترى هذا المفهوم ، الذي يجد المــرء نفســه، عنــد الحديث عنه، يستشهد تلقائياً بالمؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالنمو الاقتصادي وحــده، مثــل الناتج الإجمالي القومي، أو متوسط دخل الفرد، في حين أن التنميــة المســتدامة، كبرنــامج تنموي، تأخذ أبعاداً حديثة في طرحها التنموي، من خلال التأكيد على أن عمليــة التنميــة لا يمكن لها، بأي حالٍ من الأحوال، أن تتجاهل العلاقة الارتباطية ما بين الاقتصاد مــن جهــة، والبيئة من جهة أخرى، في ظل مكونات متداخلة ومكملة لبعضــها الــبعض فــي الجوانــب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذلك الثقافية. ولم يكن لمفهوم التنمية المستدامة أن يتمتــع بهذا الصدى والانتشار الواسع الآن بدون التقرير الشهير الصادر عن اللجنة العالميــة للبيئــة والتنمية، الذي يحمل عنوان "مستقبلنا المشترك"، فقد نجح هذا التقرير في أن تناقش عناصــر التنمية المستدامة ضمن مستوى مناقشة القضايا الدولية، التي تهم وتشغل المجتمــع الــدولي، وبالتأكيد على دفع الأمم المتحدة إلى ضرورة مناقشة قضايا البيئة والتنمية كقضــية واحــدة, بالإضافة إلى الاتفاق على وضع إلية عمل تمثلت في الاستناد علي مجموعة مؤشرات قيــاس تجمع بين أبعاد بيئية واقتصادية واجتماعية, تساعد بدورها علــى عمليــة التطبيــق الفعلــي للممارسات التنموية المنضبطة. وقد تجسد ذلك في ما وصلت إليه توصيات ونتائج مؤتمرات دولية، لاقت قبولاً ونجاحاً كبيرين، مثل مؤتمر ريو دى جانيرو بالبرازيل، الذي سمى مؤتمر قمة الأرض، ومن بعده جاء مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جنوب أفريقيــا. وقــد

وضع هذان المؤتمران آلية عمل لإنجاز ما تصبو إليه المجتمعات الإنسانية, فـــي إطـــار مـــا تطرحه وتقوم عليه التنمية المستدامة.

# الفصل الثانـي

## التميز الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية

# الفصل الثاني

# التميز الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية

## المقدمة:

تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية, في قوتها متعددة الجوانب، إلى حد بعيد، على العامل الاقتصادي، الذي تشير العديد من الحقائق تدعمها المؤشرات الاقتصادية، إلى أنه الاقتصاد الأقوى عالمياً، حيث يتميز عن اقتصادات الدول الأخرى بجملة من الخصائص، كاعتماده الكبير على التكنولوجيا المتقدمة، والتطور السريع والمستمر، في إطار منظومة اقتصادية متوافقة في أساليبها وآلياتها مع ما تقوم عليه طبيعة الفكر الاقتصادي الرأسمالي الحر.

وقد كان لهذا الوضع الاقتصادي المتميز للولايات المتحدة, تأثيراً كبيراً في تعاظم الحضور الأمريكي, على كافة جوانب القوة وأنواعها، وكان عاملاً رئيسياً في القدرة الأمريكية على تبوؤ المراكز المتقدمة لجميع أشكال القوة والنفوذ، فعلى مستوى القدرة على التأثير على واقع عمل المؤسسات المالية العالمية، وعلى آلية عمل الاقتصاد الدولي, تتضح القوة الأمريكية من خلال ما تمتلكه من نفوذ قوى علي المؤسسات ذات الاختصاص، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وعلى مستوى درجة الاستعداد العسكري، تعد الولايات المتحدة، وبدون منازع، الدولة الأقوى عسكرياً، من خلال ما تمتلكه من قوة عسكرية فريدة، ومن خلال حجم إنفاق عسكري يفوق في ميزانيته جميع الدول الكبرى الأخرى, كما يبين حجم معدل الإنفاق العسكري الأمريكي. وفي جانب السياسة الدولية والنفوذ السياسي تمثل الولايات المتحدة منفردة قلب منظومة النظام الدولي. فيما يعد النظام السياسي فيها هو المعيار الذي تقاس به الممارسة الديمقراطية لجميع دول العالم. وعلى مستوى الثقافة الراقية أو الشعبية،

تميل الخصوصية الثقافية للولايات المتحدة لأن تكون نموذجاً للمحاكاة والتقليد، نتيجة ما لديها من مد ثقافي واسع وقابل للانتشار والقبول العالمي.

من هنا فإن هذا الفصل سيتناول دراسة الاقتصاد الأمريكي، من خلال التعرض للقـــوة الاقتصادية الأمريكية وإبراز أهم خصائصها,كما يهتم هدا الفصـــل بترتيـــب هـــدا الوضـــع الاقتصادي المتميز ضمن جدول الدول القوية اقتصادياً في العالم. وذلك من خلال المبحثـــين التاليين:

**المبحث الأول: القوة الاقتصادية الأمريكية.**

**المبحث الثاني: ترتيب الولايات المتحدة الأمريكية في ميزان القوة العالمي.**

# المبحث الأول
# القوة الاقتصادية الأمريكية

**تمهيد:**

لطالما مثلت قوة العامل الاقتصادي للدولة المعيار الرئيسي, ضمن معايير أخري الـــذي يحدد ما تملكه من دور وحجم، تؤثر به في ميزان القوة العالمي. وفي أحيان كثيرة تكون القوة الاقتصادية هي العامل الرئيس في قوة الدولة، باعتبار أن أشكال القوة الأخرى التـــي تملكهـــا الدولة، على مختلف الأصعدة، هي عوامل تابعة، يتحدد مدى تأثيرها، وفقاً لما تملكه الدولة في نظامها الاقتصادي من خصائص، تميزه عن غيره من الأنظمة الاقتصادية الأخرى، سواء تلك الخصائص المتمثلة في حجم ما تملكه الدولة من موارد طبيعية، أو أشكال تنظيمية، أو مدى ما يحققه النظام الاقتصادي من معدلات في النمو، الذي اعتاد علماء الاقتصاد عند قياسه علـــى اعتماد مؤشرات قياس اقتصادية، مثل مؤشر إجمالي الناتج القومي، الـــذي يعكـــس القاعـــدة الإنتاجية للدولة, وقدرتها على النمو.

**أولاً - العناصر الرئيسة للاقتصاد الأمريكي:**

ممالا شك فيه أن القوة الاقتصادية أصبحت عاملاً متزايد الأهمية، بل حاسماً في تحديد مكانة الدولة في هرم السيطرة Pyramid of Supremacy عالمنا المعاصر؛ إذ نشهد إمـــا استبدال التفوق العسكري والسياسي بالنجاح الاقتصادي، كأساس لتلك المكانة، أو اعتماد هـــذا الأخير كأساس لتحقيق ذلك التفوق[1]. وعلى هذا الأساس دخلت الولايات المتحدة الأمريكيـــة القرن الحادي والعشرين باقتصاد هو الأكبر، ولعله الأنجح في تاريخها، فلم يكفِه أنه صمد في

(1) علي القزويني، "نظام القوة الاقتصادية في ظل العولمة"، **مجلة أكاديميـــة الدراســـات العليـــا**، عـــدد17، (2007) ص102.

وجه حربين عالميتين، وكساد اقتصادي في النصف الأول من القرن العشرين، بل إنه تغلب أيضاً، في النصف الثاني من ذلك القرن، على تحديات تراوحت بين حرب باردة مع الاتحاد السوفيتي سابقاً، وفترات من التضخم الحاد ومعدلات البطالة المرتفعة، وعجز ضخم في موازنات الحكومة[1]. ويرى معظم الاقتصاديين أن هناك ثلاثة عناصر رئيسة، تمثل بدورها الركائز والمكونات التي يستند عليها اقتصاد الدولة، هي التالية:

**1. الموارد الطبيعية:**

فيما يتعلق بهذه الركيزة تعد الولايات المتحدة من أغنى الدول، من حيث ثرواتها المعدنية، وتربتها الزراعية، وتعدد أشكال التضاريس فيها، التي من أهمها: جبال الأبلاش، الممتدة على مساحات شاسعة من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي، وجبال الروكي، وسلسلة جبال سيرانفادا، وسلسلة جبال الأسكا، التي تكمن أهميتها في توفير ثروات معدنية مهمة، بالإضافة إلى توفر شبكة مائية غنية، أهمها: نهر الميسيسيبي وروافده، ونهر الميزوري، ونهر أوهايو,وشلالات نياجرا[2]. وقد عملت هذه الموارد الطبيعية على أن تحتل الولايات المتحدة مراتب جد متقدمة، على الصعيد العالمي، في إنتاج العديد من المنتجات الزراعية والحيوانية كما يوضح الجدول رقم (6). ويرجع ذلك إلى ملاءمة المناخ وتنوعه، نتيجة الامتداد الجغرافي الهائل للولايات المتحدة، بالإضافة إلى استخدام التقنية الزراعية الحديثة، وارتباط المقاولات الزراعية بمراكز البحث العلمي واعتماد التقنية، والأهم من ذلك

---

(1) كريستوفر كونت، ألبرت كار، **موجز الاقتصادي الأمريكي**،(تقرير) ترجمة: مفيد الديك، (واشنطن، وكالة الإعلام الأمريكية، 2005) ص4.

(2) عبدالحكيم الغلالي، "الولايات المتحدة: قوة اقتصادية عظمي"، نقلاً عن الموقع الالكتروني، **www.ashaml.net**.

ارتباط الأنشطة الزراعية والحيوانية واندماجها مع باقي القطاعات الاقتصادية في الولايـــات المتحدة مثل ارتباطها بالصناعة والتجارة[1].

**جدول(6)**

**إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من بعض المنتجات الزراعية للعام(2005)**

| (أ) الإنتاج النباتي | الإنتاج (مليون طن) | % من الإنتاج العالمي | المرتبة العالمية |
|---|---|---|---|
| القمح | 57.3 | 9.16 | 3 |
| الذرة | 280.02 | 41.9 | 1 |
| الصويا | 83.32 | 34.6 | 1 |
| اللفت السكري | 27.654 | 10.1 | 3 |
| القطن | 5.026 | 19.29 | 2 |
| الحمضيات | 10.30 | 15.27 | 2 |

**المصدر**:علي القنوشي,"الولايات المتحدة الأمريكية":دعائم القوة الاقتصادية, نقلاً عـن الموقـع الالكترونـي, **www.achamel.info**

**جدول(7)**

**نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من بعض الأنواع الحيوانية ومنتجاتها للعام (2005)**

| (ب) الإنتاج الحيواني | العدد | % من الإنتاج العالمي | المرتبة العالمية |
|---|---|---|---|
| الأبقار (مليون رأس) | 97.102 | 7.2 | 4 |
| الخنازير (مليون رأس) | 61.197 | 6.5 | 2 |
| الأغنام (مليون رأس) | 6.230 | 0.7 | 27 |
| اللحوم (مليون طن) | 39.50 | 15.3 | 2 |
| الحليب (مليون طن) | 77.47 | 19.17 | 1 |
| الصيد البحري (مليون طن) | 4.959 | 5.2 | 3 |

**المصدر**: علي القنوشي، "الولايات المتحدة: دعائم القـوة الاقتصـادية"، نقـلاً عـن الموقـع الالكترونـي، **www.achamel.info**

(1) مصطفى القصباوي، "قوة الاقتصاد الأمريكي"، **www.achamel.info** تاريخ الدخول 2010/11/5

كما تملك الولايات المتحدة أيضاً من الموارد الطبيعية، مجموعة من الثروات الطبيعيـــة الهائلة، نخص منها بالذكر النفط الخام، كما يبين ذلك كل من الجدول رقم ( 8) وكذلك الجدول رقم ( 9).

**جدول ( 8)**

**أكبر عشرة منتجين للنفط للعام (2008)**

| الدولة | (مليون برميل/اليوم) |
|---|---|
| المملكة العربية السعودية | 9.95 |
| الولايات المتحدة | 8.84 |
| روسيا | 8.44 |
| إيران | 3.87 |
| المكسيك | 3.79 |
| الصين | 3.54 |
| النرويج | 3.27 |
| كندا | 2.66 |
| الإمارات العربية المتحدة | 2.66 |
| فنزويلا | 2.85 |

**المصدر**: توبي شيلي، **النفط: السياسة، والفقر والكوكب**، ترجمة: دينا الملاح، (الرياض: مكتبة العبيكان،2009) ص40.

**جدول ( 9 )**

**صادرات الولايات المتحدة من بعض المنتجات الأولية للعام (2005)**

| الإنتاج الصناعي | الوحدة | الإنتاج | % المجموع العالمي | المرتبة العالمية |
|---|---|---|---|---|
| الفولاذ | مليون طن | 24.9 | 8.38 | 3 |
| الألمونيوم | مليون طن | 5.468 | 15.2 | 1 |
| النسيج | مليون طن | 3.63 | 12.1 | 2 |
| المطاط | ملون طن | 2.4 | 20 | 1 |

**المصدر**: علي القنوشي، "الولايات المتحدة: دعائم القوة الاقتصادية"،نقلاً عن موقع الالكتروني,**www.google.com** .

**2. اليد العاملة:**

تمثل اليد العاملة المكون الرئيس الثاني للاقتصاد، فهي التي تقوم بتحويل الموارد الطبيعية إلى سلع ومنتجات. ويساعد عدد الأيدي العاملة المتوفرة، وخاصة مستوى إنتاجيتها، في تقرير مدى نجاح اقتصاد الدولة وتفوقه. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية ثالث أكبر دولة في العالم، من حيث تعداد السكان، الذي يبلغ 307 مليون نسمة، بحسب الإحصائيات الصادرة عن البنك الدولي لعام 2009، وبذلك فهي، بعد استبعاد الصين والهند، تعد أكبر دول العالم من الناحية السكانية، كما تشكل أكبر سوق استهلاكية، وخاصة مع ارتفاع الميل للاستهلاك في المجتمع الأمريكي، وهو ما يميز هذا الاقتصاد الذي يعتمد على الاستهلاك، قبل الادخار والاستثمار، كآلية لدفع مسيرة النمو الاقتصادي[1]. ومن المتعارف عليه أن الولايات المتحدة تجتذب أعداداً كبيرة من المهاجرين من جميع أنحاء العالم، وليس هناك شك في أنها تمنح الأولوية في تصاريح الهجرة لأصحاب الكفاءات والمهن المرغوب في الحصول عليها في شتى المجالات، التي بدورها تشكل رافداً قوياً لإمداد السوق الأمريكي بالعمالة المطلوبة للعمل[2]. وفي هذا السياق تقول شيرلي أن جاكسون[*] أنه من خلال الهجرة الوافدة واجتذاب الأفراد تواصل ارتفاع نسبة المولودين خارج الدولة، من حملة الشهادات في المجالات العلمية؛ إذ كانت نسبة من يحملون شهادة البكالوريوس 17%، ومثلت نسبة حملة شهادة

---

(1) محمد عبدالشفيع عيسى، "المواقع الراهنة للقوة في النظام الاقتصادي العالمي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 173، (2008) ص56.

(2) مازن عبدالسلام أدهم، **اقتصاديات الولايات المتحدة: الأسس والسياسات**، (طرابلس: دار الأكاديمية للنشر، 2008) ص35.

(*) **شيرلى أن جاكسون**: أمريكية من أصول أفريقية رئيسة اللجنة التنظيمية النووية في الولايات المتحدة الأمريكية.

الماجستير 29%، وبلغت نسبة حملة الدكتوراه 38% في مجالات العلوم والهندسة[1]. إذ يرى الأمريكيون، في الوقت الحاضر، أن "رأس المال البشري" هو مفتاح النجاح في العديد من صناعات التكنولوجيا الحديثة. ولذا يشدد زعماء البلاد السياسيون، وكذلك المسؤولون في مجال إدارة الأعمال، على أهمية التعليم والتدريب، لتطوير القدرات البشرية، وإكسابهم المهارات اللازمة في الصناعات الجديدة، كأنظمة الكمبيوتر والاتصالات[2].

**3. التنظيم:**

تعد كل من الموارد الطبيعية والأيدي العاملة جزءاً من أي نظام اقتصادي. ولنجاح هذا النظام ينبغي تنظيم هذه الموارد وتوجيهها، بفعالية وكفاءة قصوى. وقد تبنى النظام الأمريكي وجهات نظر مغايرة بالنسبة للأنظمة الإدارية؛ إذ يسعى رجال الأعمال لمواجهة التنافس العالمي المتنامي من خلال تبني هيكليات أكثر مرونة في التنظيم[3]، مثل التخلص من تلك الأجزاء من الإدارات البيروقراطية التي تنظم تدفق السلع والخدمات وتسيطر عليها، بحيث تقوم الحكومة بتوظيف الأدوات التي تختارها لأداء مهمة تحديد حقوق الملكية، وفرض الالتزام بالعقود، وفي النهاية تعزيز وتشجيع السوق التنافسي الحقيقي[4]. ولذلك فقد كان الدستور الأمريكي يتضمن قيوداً كثيرة على الحكومة، وقيوداً أقل على الأفراد. وقد نتج عن ذلك أن أعطى النظام السياسي الفرد حرية أكبر من تلك التي أعطاها للمؤسسات الحكومية، كما كانت الحرية التي أعطاها للحكومات المحلية أكبر من تلك التي أعطاها لحكومات

---

(1) توماس فريدمان، **العالم مسطح**: **تاريخ موجز للقرن الواحد والعشرين**، ترجمة: عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2006) ص 288.

(2) كريستوفر كونت، ألبرت كار, موجز الاقتصاد الأمريكي, مرجع سبق ذكره، ص9.

(3) المرجع السابق نفسه، ص9.

(4) محمد زاهي المغيربي، " الإصلاح الاقتصادي والتنمية الديمقراطية: المتطلبات السياسية والقانونية والمؤسسية للخصخصة، ليبيا نموذجاً" في **الخصخصة في الاقتصاد الليبي**، تحرير: عبدالجليل المنصوري، (بنغازي: منشورات مركز البحوث الاقتصادية، 2005) ص35.

الولايات. ولأن الفرد يملك هذه الحرية ويتحملها، وخصوصاً في جانبها الاقتصـــادي، فإنـــه يعمل بجد، ولا يركن إلى حكومته، ولذا فإن الاقتصاد الأمريكي يتمتع بمرونة عالية، ناتجـــة من الإبداع الذي يتحقق لعدم وجود أي عائق أمامه[1]. بالإضافة إلى ما تقدم تتمتع الولايـــات المتحدة بوجود سوق مالي، يقدم كافة الخـــدمات التمويليـــة والمصـــرفية لكافـــة القطاعـــات الاقتصادية، حسب معايير مثالية، تمكنها من الاستمرار في أعمالها بكل سهولة ويسر، ومـــن ثم تعمل على تهيئة الظروف التي تمكنها من التقدم والتطور في أداء أعمالها[2].

ومن واقع عرض العناصر الرئيسة لاقتصاد الدولة نجد أن الولايات المتحدة، في واقع الأمر، لم يعزها شيء من هذه العناصر والركائز الرئيسية، فقد فرضت سيطرتها على قـــارة شاسعة، تصل مساحتها إلى عشرة ملايين كيلو متر مربع، وهي دولة اســـتطاعت الحصـــول على صفوة المجتمعات البشرية. ومهما قيل عن حياد الجغرافيا، فهي تظل عاملاً مهمـــاً فـــي صياغة تجارب الأمم، فالولايات المتحدة، المعزولة بالمحيطات عن أقرب جيرانها، استطاعت أن تصنع تجربة فريدة في التاريخ، وتطور مؤسساتها على مر السنين، وتبني ذاتها في إطار وضع يتمتع بدرجة عالية من الاستقرار[3].

## ثانياً - أهم خصائص النظام الاقتصادي الأمريكي:

الحديث حول خصائص الاقتصاد الأمريكي يقودنا، بطبيعة الحال، نحو الفكر الذي صاغ نمط الولايات المتحدة الاقتصادي, متمثلاً في الفكر الرأسمالي، الذي يمثل، قبل كـــل شـــيء،

---

(1) سيف العسلي، "هل الاقتصاد الأمريكي قريب من الانهيار"، **جريدة 26 سبتمبر**، عدد 1313، (2010)، نقلاً عـــن الموقع الالكتروني **www.googl,com**

(2) مازن عبدالسلام أدهم، **اقتصاديات الولايات المتحدة:الأسس والسياسات**, مرجع سبق ذكره، ص36.

(3) إبراهيم أبو خزام، **أقواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلـــع القـــرن العشـــرين حتـــى الآن**، (طرابلس: دار أويا للنشر، 2005) ص12.

القاعدة التي ينطلق منها نظام الاقتصاد الأمريكي، وفقاً لما تتضمنه فلسفته الاقتصادية التي تقوم على أسس نوجز أهم ملامحها في النقاط التالية[1]:

1. **الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج**:

ففي اقتصاد السوق، يملك الأفراد من الرأسماليين ورجال الأعمال المدخلات (عناصر الإنتاج) المختلفة التي تستخدم لإنتاج المخرجات (السلع والخدمات) المختلفة، وتعد الملكية الخاصة من الأسس الفلسفية لنظام السوق، أو مرادفاً للنظام الاقتصادي الرأسمالي.

2. **حرية المنتج**:

بمعني أن المنتج له الحرية في إقرار طبيعة السلع التي ينتجها، والكيفية التي ينفذ بها ذلك، وله الحرية في إقرار نوع العمل الذي سيقوم به، وكذلك اختيار نوع السلع التي ينفق عليها دخله.

3. **حرية المستهلك**:

بمعني أن قرارات المستهلك تعكس تماماً رغباته وذوقه ومقدرته، وذلك على ضوء أسعار السلع المختلفة (مدخلات ومخرجات)، الناجمة عن التفاعلات المختلفة بين قوى السوق، التي تتمثل بصورة أساسية في قوى العرض والطلب.

4. **قابلية الأسعار للحركة بحرية معقولة**:

بمعنى أن قوى العرض والطلب والتفاعل بينها، تمثل الآلية الرئيسة التي تحدد أسعار السلع المختلفة، وتتحدد على ضوئها الكيفية التي توزع بها الموارد المختلفة في مجالات إنتاج السلع المختلفة، مُلبية رغبات المستهلك وحاجاته.

---

(1) سيد أبو ضيف أحمد، "أثر البيئة الاقتصادية للنظام السياسي الأمريكي على وضع السيطرة في النظام العالمي الجديد"، **المجلة العلمية الاقتصاد والتجارة**، عد3، (1997) ص 386.

**5. الربح حافز للإنتاج:**

بمعنى أن المنشأة أو المؤسسة، عندما تقرر السلع التي ستنتجها، والموارد التي ستستخدمها، والأسعار التي ستبيع بها، فإنها تأخذ في اعتبارها الأسعار السائدة وإمكانيات الإنتاج، بحيث يحقق اختيارها في النهاية أكبر قدر ممكن من الأرباح.

بعد استعراض أهم ملامح الفكر الرأسمالي, تتطلب الدراسة الوقوف عند إلية عمل نظام الاقتصاد الأمريكي, ومدى ملاءمته لواقع الفكر الرأسمالي. مع تقديم نموذج يوضح نمط هذه العلاقة، ومن ثم إبراز دور العامل التقني(التكنولوجي) الذي يعتمد عليه الاقتصاد الأمريكي, لاسيما أنه من أبرز العوامل التي مكنت الاقتصاد الأمريكي بأن يكون على قائمة رأس الاقتصادات العالمية.

**1. الفلسفة العقائدية لنظام الاقتصاد الأمريكي:**

تتضح مظاهر النظام الرأسمالي، في الولايات المتحدة الأمريكية، بشكل أكبر من أي بلد رأسمالي أخر، حيث يمتد المشروع الخاص إلى كل نشاطات الحياة، في الوقت الذي يتقلص فيه كثيراً دور القطاع العام، ومن ثم يبلغ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي درجة منخفضة من حيث المدى[1]. وينسجم ذلك مع وجهة النظر القائلة, بأن أفضل السبل لإحداث نهضة في الدولة هو السير على نظام السوق الحر الرأسمالي، الذي يرتكز على الدولة الرشيدة والسوق الناضجة، واضطلاع الدولة بأدوار معينة وأساسية، منها ضمان كفاءة آلية السوق، بما يعنيه ذلك من توفير الظروف، التي تجعل العرض والطلب يتمان في إطار حقيقي، مع ضمان التخطيط الاستثماري السليم، من خلال توفير البيانات والمعلومات السليمة

(1) التقرير الاستراتيجي العربي، **الأزمة المالية العالمية والسوق الديمقراطية**، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2008) ص386.

والصحيحة، وكذلك توفير التشريعات القانونية والإدارية، وخلق بيئة تنافسية، تدفع للمزيد من الكفاءة الإنتاجية[1].

وقد أبقت العقيدة الأمريكية في النشاط الاقتصادي على, ضرورة المحافظة على قدسية الحرية في ممارسة النشاط الاقتصادي، والحد، قدر الإمكان، من تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، مع تدخلها في حالات معينة، مثل تحمل أعباء العدل والتعليم والدفاع الوطني والأمن الوطني العام، وتوفير الطاقة الكهربائية بأسعار منخفضة، والإشراف على برنامج الضمان الاجتماعي، وتقديم الدعم للمتضررين من الكوارث الطبيعية، وضمان جودة المنتجات الزراعية والغذائية والصناعية المعروضة على المستهلكين[2].

**نموذج تدخل الدولة في الاقتصاد الأمريكي:**

نقدم نموذج تدخل الدولة من خلال إبراز صورة التدخل الحكومي في النظام الاقتصادي الأمريكي، للفترة التي تلت الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الأمريكي في مارس 2008، وكانت نتاجاً لأسباب منها - على سبيل المثال- أن المواطن الأمريكي لا يدخر، ويعيش على مستوى أكبر من دخله، وأن إدارة النظام لا تقوم على التدخل الحكومي في السوق، وتترك ممارسات القطاع الخاص بدون رقابة، وغير ذلك من الأسباب [3] التي أدت إلى تضخم المديونية الداخلية للولايات المتحدة.

---

(1) مازن عبدالسلام أدهم، مرجع سبق ذكره، ص 38.

(2) سيد أبو ضيف أحمد، "النظام السياسي للولايات المتحدة والنظام العالمي الجديد"، **مجلة الدراسات العليا**، عدد7 (1428) ص 105.

(3) أحمد جلال، "العولمة والنظام الدولي: جدلية اللحظة الراهنة"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 175 (2009) ص40.

إن ما يهمنا بالدرجة الأولى هو إبراز صورة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصـــادي، التي تمثلت في عدة خطوات منها[1]:

1. ضخ الحكومة مبلغ 800 مليار دولار، تلتها الخطوة الثانية التي تمثلت في ضخ مبلـــغ 200 مليار دولار.
2. التركيز على المشاركة بين وزارة الخزانة، وبنك الاحتياط الفيدرالي، والقطاع الخاص مع الاستمرار في تقديم دفعات مالية مباشرة إلى البنوك.
3. العمل على تحفيز جانب الطلب، وتحفيز الأفراد على مزيد من الإنفـــاق، مـــن خـــلال إنقاص الضرائب والتوسع في تقديم القروض.
4. تشديد الرقابة والقيود المفروضة على الجهات المتلقية للمساعدات المالية، سواء أكـــانوا أفراداً أم مؤسسات، مثل بنك سيتي جروب[*] City Group الذي حصل على مبلغ 20 مليار دولار.

وقد جاءت صور التدخل الحكومي هذه وفقاً لما تقتضيه مبادئ الرأسمالية الاقتصـــادية؛ إذ تمثلت في توفير الظروف الملائمة للطلب والعرض، من خلال, إنقاذ المؤسســـات الماليـــة المتعثرة ودعم الاقتصاد الحقيقي وزيادة الإنفاق العام (الحكومي) بما يؤدي إلى زيادة الطلـــب الكلي في الاقتصاد, بسبب قصور الطلب الكلي عن مجاراة العرض الكلي. وفيما يتعلق بتأثير هذه الأزمة على المستوى الاقتصادي الدولي، فإن ذلك مرجعه، كما يرى البعض ، إلى الحجم الاقتصادي الذي تمثله الولايات المتحدة؛ إذ تأثرت عدة دول أوروبية، ودول أخرى مـــن دول

---

(1) نزيرة الأفندي، "الأزمة المالية العالمية: تباين الرؤى والحلول"، **السياسة الدولية**، عدد 176، (2009) ص44.

(*) سيتي جروب: أكبر مؤسسة مالية في الولايات المتحدة، تبلغ أصولها ما يقرب من تريليوني دولار، أي ما يعـــادل مرة ونصف مجموع أصول البنوك العربية مجتمعة من المحيط إلى الخليج. المصدر: عبدالحى زلوم، **أزمة نظام: الرأسمالية والعولمة في مأزق**، (الأردن: المؤسسة العربية للنشر، 2009) ص 231.

العالم، نتيجة اندماجها في السوق العالمية، وارتباطها كغيرها من الدول بالإطـــار المؤسســـي الذي يحكم النظام المالي العالمي، الذي أرسيت دعائمه في بريتـــون وودز[*]، بعـــد الحـــرب العالمية الثانية[1]، لمعالجة الأزمات الاقتصادية، التي أدت إلى ما يعرف بظهور سياسات إفقار الجوارbeggar the neighbor، أو الفترة المعروفة بالكساد العالمي، أو عصر الكارثـــة[2]، وما إلى ذلك من المسميات، فقد كان الهدف تشجيع النمو والتعاون الاقتصادي العالمي، مـــن خلال اقتصاد عالمي متوسع ومفتوح. وقد أنجزت هذه الأهداف بنجاح إلى حد ما ولكن وجدت سلسلة من المشاكل الجديدة كلياً.

**2. التفوق التكنولوجي:**

يمثل العامل التكنولوجي[**] أحد أبرز الخصائص التي يعتمد عليهـــا نظـــام الولايـــات المتحدة الأمريكية الاقتصادي، باعتباره عاملاً حاسماً في تحقيق الرقي والتقـــدم الحضـــاري للبشرية وللمجتمع الدولي. ومن هنا فإن كثيراً مما حققته المجتمعات البشرية من تقدم ملموس في المجالات المختلفة يرجع الفضل فيه، بدون منازع، إلى الثورة التكنولوجية، عبر فتـــرات زمنية متفاوتة[3].

---

(*) بريتون وودز: مدينة في نيوهامشير الأمريكية، شهدت مؤتمراً لمناقشة الاقتراحات التي قدمتها كل مـــن بريطانيـــا والولايات المتحدة وكندا، فيما يتعلق بمشاكل موازين المدفوعات. وقد أفضى إلى توقيع اتفاقية بريتون وودز، التي نشأ بمقتضاها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. المصدر: ريتشارد هيجوت، **نظرية التنميـــة السياسية**، مرجع سبق ذكره، ص 228.

(1) بهجت قرني، "العولمة والنظام الدولي"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد175، (2009) ص 102.

(2) جون ستيل جوردن، إمبراطورية الثورة: التاريخ الملحمي للقوة الاقتصادية الأمريكية، ترجمة: محمد مجد الـــدين، **سلسلة عالم المعرفة**، عدد102 (الكويت: عالم المعرفة، 2008) ص 273.

(**) التكنولوجيا: هي تطبيقات متوقعة للمعرفة الإنسانية التي يتم اكتشافها عن طريق الدراسات والبحوث العلمية، وهي مرادف لمصطلح تطبيق المعرفة. المصدر: مصطفى عبدالله خشيم، **موسوعة علم العلاقات الدولية**، (سرت: الدار الجماهيرية للنشر، 2002) ص 81.

(3) مصطفى عبدالله خشيم، "أثار الثورة التكنولوجي على نظام تـــوازن القـــوة: دراســـة مقارنـــة"، **مجلـــة البحـــوث الاقتصادية**، العدد22، (1991) ص112.

وقد اتسمت بجملة من السمات، نذكرها في النقاط التالية[1]:

- أنها تعتمد على العلم الحديث الذي أصبح قوة إنتاجية شاملة.
- أنها تعطى الأولوية لوسائل الإنتاج المميكنة التي تدور ذاتياً.
- أنها تعمل على اكتشاف مصادر جديدة للطاقة.
- أنها تغير الصناعة والاقتصاد تغييرات كيفية، فتنشأ فروع جديدة، وتزول من الوجـــود فروع أخرى، ويحدث تداخل بين الفروع المختلفة.
- أنها تنظم إدارة الإنتاج الصناعي على هدى أسس أخرى مختلفة.
- أن العلم والتقنيات تتطور بمعدلات قياسية.
- أن دور الإنسان، باعتباره القوة الإنتاجية الرئيسة، يتغير تغيراً كيفياً.

وقد حلت التكنولوجيا، ممتزجة بالعقل البشري، محل رأس المال المادي، كعامل رئيس من عوامل الإنتاج. وفي عصر الاقتصادات القائمة على القدرة العقلية، أصبح النجاح والفشل في هذا العالم يتوقف حالياً على مدى النجاح في الانتقال إلى صناعات المستقبل، المعتمدة على قدرة الإنسان العقلية، أكثر من اعتماده على نشاط معين أو على حجم الاستثمارات المتاحة[2]. وفي هذا الانتقال، يرى البعض أن العمل يكون معرضاً للنجاح أو الفشـــل، ولكـــن نتيجتـــه النهائية، بصرف النظر عما ينفق فيه من أموال, لا بد أن تكلل بالنجاح, والذين لا يتفهمـــون ذلك، مؤسسات أو حكومات، يجدون أنفسهم عاجزين عن تحقيق تقدم حقيقي، حيث إن الذي لا يغامر، يعرض نفسه لدفع ثمن لا يستطيع تقديره أحد[3]. ومن المتعارف عليه لـــدى علمـــاء

---

(1) السيد يسين، **الحوار الحضاري في عصر العولمة**، (القاهرة: دار النهضة للنشر ، 2002) ص26.

(2) حسن الشريف، "إستراتيجيات الانتقال إلى الاقتصاد الجديد"، في **الموسوعة العربية:للمعرفة مـــن أجـــل التنميـــة المستدامة**، تحرير ألبرداعز، مرجع سبق ذكره، ص 274.

(3) فيديريكومايور، **نظرة في مستقبل البشرية: قضايا لا تحتمل الانتظار**، ترجمة: محمود مكي، (القـــاهرة: الجمعيـــة المصرية للنشر والتوزيع، 2003) ص306.

الاقتصاد أن القوة الاقتصادية تتحدد، بصورة أساسية، في نهاية المطاف، بنوع عناصر هــذه القوة، لا كمها, فالنوع، أو بالأحرى النوع الأفضل، بإمكانه أن يولد كماً أكبر[1]. وهذا ما يمثل حجر الزاوية لبنية الإنتاج في الاقتصاد الأمريكي، التي انتقلت من السلع إلى الخدمات، ومــن الموارد إلى المعرفة، ومن الاهتمام بقطع الكمبيوتر إلى برامجه. وقد أسهمت التغيرات فــي البنية المؤسساتية والتنظيمية للاقتصاد والمجتمع في تسهيل انتقال الاقتصــاد مــن اقتصــاد ميكانيكي إلى اقتصاد رقمي ــ مبرمج عديم الوزن[2].

ومن بين أهم الاختلافات بين الاقتصاد القديم والاقتصاد الجديد نلاحظ ما يلي[3]:

1. بينما يعتمد الاقتصاد القديم على نظام استخدام الطاقة بكثافة، فإن الاقتصاد الجديد يعتمد على استخدام مكثف للمعرفة.
2. استبدل التصميم المتتالي والإنتاج, بالهندسة المتزامنة.
3. أعطى الإنتاج القياسي مكانه للإنتاج المصنوع، وفقاً لمواصفات يحددها المستهلك.
4. فقد نظام الإنتاج القديم، المعتمد على خليط سلع ثابت، أهميته أمام خليط السعر المتغير للاقتصاد الجديد.
5. استبدلت الأدوات والتجهيزات المتخصصة بأنظمة إنتاج مرنة.
6. استبدلت الميكنة في التصنيف والاستثمار في القطاعات التي كانــت تســجل تراجعــاً، باستثمارات في شبكات ومجموعات من الشركات العاملة ضمن الاقتصاد الجديد.

---

(1) علي القزويني،"نظام القوة الاقتصادية في ظل العولمة", مرجع سبق ذكره، ص50.

(2) عاطف قبرصي،" الاقتصاد الجديد", في **الموسوعة العربية: للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، المرجع السابق، ص308.

(3) المرجع السابق نفسه، ص309.

7. حولت البني الهرمية العمودية إلى أفقية، وأدخلت الأقسام المستقلة ضمن بنى مؤسساتية متكاملة.

8. تحولت المركزية الفكرية إلى ذكاء موزع، والمهارات المتخصصة إلى مهارات متعددة، والتخطيط إلى رؤى.

9. أعطت المعلومات المكثفة مكانها للمعرفة والأنظمة المبتكرة.

ووفقاً لما تقتضيه طبيعة هذا الانتقال، فقد كان من الطبيعي أن نرى إنفاق الولايات المتحدة على البحث والتطوير يزيد على 40% من مجموع الإنفاق الإجمالي العالمي. وفي مجال البحوث الطبية والتقنية البيولوجية تتفق أكثر مما ينفقه العالم مجتمعاً، وما يزيد على 85% من أجهزة الحاسوب في العالم تعمل وفقاً لنظام مايكروسوفت أو يوننيكس، ومجهزة بالطاقة من قبل إنيتل وموتورولا، وأعمال السوفت وير خاضعة لعدد من الشركات الأمريكية، مثل مايكروسوفت وراكول وإي دي أس وأي بي إم، فضلاً عن الكتلة الكبيرة من العقاقير والأدوية الحديثة المتطورة في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

وتقوم مثل هذه الشركات على دمج أنشطتها عبر الحدود الجغرافية، بشكل توفر من خلاله أقصى المنافع، ولا يوجد أي افتراض بأن بعض وحدات الإنتاج يجب أن تبقى أو تكون في مواقع معينة، بحيث تكون دائماً على أهبة الاستعداد لتغير شروط السوق وفرصه، عن طريق مراجعة خياراتها في مجال اقتصادي واسع، واختيار بدائلها الفضلى على المدى الطويل[2].

---

(1) كلايد برشوفتز، **الدولة المارقة: الأحادية الأمريكية وإخفاق النوايا الحسنة**، ترجمة: فاضل جتكر، (بيروت: الحوار الثقافي، 2001) ص 39.

(2) بول بينفتون، كاين وورد، "وضع العولمة اليوم" **في العولمة: الضغوط الخارجية**، تحرير، بول كيركبرايد، ترجمة: رياض الأبرش، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003) ص29.

وفي سياق خاصية الانتقال والتطور يرى البعض أن التطوير عملية مستمرة الحدوث في السوق، ومن هنا يصبح التأقلم عملية حيوية، وما يميز الاقتصاد الأمريكي، هو القدرة على التنظيم، وأنه لا ينتظر أن تتطور السوق، كي يلاحقها، بل هو الذي يصنع التغيرات في هذه السوق، ويمنع التحجر والجمود، فالتجربة والمحاولة محل تشجيع، وإعادة التنظيم المستمرة، وما تحتويه من تطور وانتقال، هي السبب الرئيس في أن الشركات الأمريكية هي أكثر المنشآت كفاءة في إدارة العمليات اليومية في العالم[1].

والواقع أن عملية إعادة التنظيم والانتقال هذه لا يميزها العامل التكنولوجي فقط، بل أيضاً التحول الفكري والتنظيمي، الذي واكب إعادة رسم الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، فهو ينبع من إدراك عميق بأن مجرد دمج التكنولوجيا الحديثة في الإطار الفكري والتنظيمي التقليدي، الذي حكم عمل المؤسسة الأمنية في السابق، لن يكفي للحفاظ على الريادة الأمريكية، فهذا يتطلب استحداث هياكل تنظيمية جديدة، تتمكن من مضاعفة فاعليتها في الإشراف على تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية[2]. وهذا ما سوف نتناوله في مواضع لاحقة من هذه الدراسة.

## ثالثاً - قياس قوة الاقتصاد الأمريكي:

تعد عملية استعراض مجموعة من المؤشرات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية عملية ذات أهمية لما تمليه مقتضيات الدراسة، فواقع الحال يشير إلى أن الحديث عن اقتصاد دولة ما، وإبراز مظاهر قوة اقتصادها أو ضعفه، لا يتأتي، بأي حالٍ من الأحوال، دون الرجوع إلى المؤشر الاقتصادي ولغة الأرقام، التي تستند إلى حد كبير على أسس موضوعية.

---

(1) توماس ج. بيترز، روبرت هـ . ترومان، **البحث عن الامتياز: دروس مستفادة من الخبرة الإدارية لأفضل الشركات الأمريكية**، ترجمة: السيد متولي، (الرياض: مكتبة جرير، 2002) ص 189.

(2) كريم جحاج، ملامح الإستراتيجية الأمريكية في القرن القادم، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 127، (1997) ص 65

وعلى الرغم من كافة الأزمات والمشاكل التي تعرض لها الاقتصاد الأمريكي، في فترات زمنية مختلفة، فإنه ما زال، كما يتضح من عدة مؤشرات اقتصادية، يعد أكبر وأقوى اقتصاد في العالم انظر الجدول رقم (10). من هذه المؤشرات -على سبيل المثال- إجمالي الناتج القومي(*)، ومتوسط نصيب الفرد(**).

وفي هذا السياق هناك من يرى أننا بحاجة، للحديث عن التميز الاقتصادي، إلى أداة للقياس. وأكثر الأدوات شيوعاً هي الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product لكل فرد. وقد ابتدع الاقتصاديون هذا المفهوم، وربما حذروا أيضاً من كثير من تعقيداته، ولكن، شئنا أم أبينا، فقد تأصل هذا المفهوم في الوعي العام، إلى درجة أننا عند الحديث عن النمو الاقتصادي، لا نحتاج إلى أن نسأل: نمو ماذا؟ لأننا نعرف أن المقصود هو النمو في الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد(1).

**جدول رقم (10 )**

**مؤشرات اقتصادية حول اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية**

| المؤشـــــر | العام 2008 |
|---|---|
| إجمالي الناتج القومي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي). | 14.256.300.000.000 |
| نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي. | 46.436 |
| إجمالي الاحتياطيات بما فيه الذهب. | 404.099.000.000 |
| إجمالي الادخار (% من إجمالي الناتج القومي). | 13 |
| إجمالي تكوين رأس المال (%من إجمالي الناتج القومي). | 18 |

(*) إجمالي الناتج القومي: عبارة عن مجموع ناتج الاقتصاد القومي من السلع والخدمات النهائية، مقوماً بأسعار السوق، خلال فترة زمنية تعورف على تحديدها بسنة. المصدر: أبو القاسم الطبولي وآخرون، **أساسيات الاقتصاد**، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1999) ص85 .

(**) متوسط نصيب الفرد: هو عبارة عن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، ويحسب بقسمة ذلك الناتج على عدد السكان. المصدر: فتحي صالح بو سدرة، **مبادئ الاقتصاد**، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1998) ص196.

(1) بارثادا سكوبتا،**علم الاقتصاد: مقدمة مختصرة جداً**, مرجع سبق ذكره، ص 385.

| المؤشـــــر | العام 2008 |
|---|---|
| استثمارات الحافظة، أسهم رأس المال، ميزان المدفوعات. | 160.543.000.000 |
| الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة. | 134.710.000.000 |
| التجارة في الخدمات (%من إجمالي الناتج القومي). | 6.1 |
| التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (%سنوياً). | 0.4- |
| العائدات، مع استبعاد المنح (%من إجمالي الناتج القومي). | 15.9 |
| القيمة المضافة في قطاع الزراعة (%من إجمالي الناتج القومي). | 1 |
| تحويلات العمال وتعويضات الموظفين. | 2.947.000.000 |
| الخدمات، القيمة المضافة (%من إجمالي الناتج القومي). | 77 |
| رسوم حقوق الامتياز والتراخيص مدفوعات ميزان المدفوعات. | 23.857.000.000 |
| رسوم حقوق الامتياز والتراخيص تعويضات ميزان المدفوعات. | 84.418.000.000 |
| رصيد الحسابات الجارية، ميزان المدفوعات. | 419.870.000.000 |
| صادرات السلع والخدمات(%من إجمالي الناتج الإجمالي). | 12 |
| القيمة الصناعية المضافة (%من إجمالي الناتج القومي). | 21 |
| واردات السلع والخدمات (%من إجمالي الناتج القومي). | 17 |
| دين الحكومة المركزية (%من إجمالي الناتج القومي). | 54.6 |
| نصيب الفرد من صافي المساعدات الإنمائية (%من إجمالي النتاج القومي). | 2.4- |

**المصدر**: البنك الدولي للعام 2009.

وبمقارنة مؤشر الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة بمجموعة مـــن المؤشـــرات اقتصادية لدول صناعية أخرى، نجد أن الولايات المتحدة تتمتع كذلك بجانب اقتصادي متفوق، جعلها تتدرج تحت ما يسمى الدول الصناعية المتقدمة، كما يتضح من الجدول (11 )؛ إذ من شأن هذا الأمر توضيح الطبيعة التراتبية لاقتصادات هذه الدول، ومن ثم معرفة أكثرها تفوقـــاً وتميزاً اقتصادياً.

**جدول رقم(11)**

**إجمالي الناتج القومي وتعداد السكان في مجموعة من الدول الصناعية للعام (2008)**

| الدول | إجمالي الناتج القومي/تريليون دولار | تعداد السكان/مليون نسمة |
|---|---|---|
| الولايات المتحدة الأمريكية | 14.256.300.000.000 | 307.007.000 مليون نسمة |
| اليابان | 5.067.530.000.000 | 127.560.000 |
| الصين | 4.984.730.000.000 | 1.331.460.000 |
| ألمانيا | 3.346.700.000.000 | 81.879.976 |
| فرنسا | 2.649.390.000.000 | 62.616.488 |
| المملكة المتحدة | 2.174.530.000.000 | 61.838.154 |
| إيطاليا | 2.112.780.000.000 | 60.221.213 |
| بقية دول العالم | 23.696.240.000.000 | 4.742.651.000 |
| **إجمالي دول العالم** | **58.288.200.000.000** | **6.775.235.741** |

**المصدر**: البنك الدولي للعام 2009.

استناداً على لغة الأرقام وما يعكسه مؤشر الناتج القومي الإجمالي، يتضح من الجدول السابق المرتبة المتقدمة التي ينفرد بها اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، وتميزه عن باقي مجموع الدول الصناعية الأخرى؛ إذ نجد إجمالي الناتج القومي للولايات المتحدة قد بلغ 14.256 تريليون دولار (التريليون = ألف مليار دولار)، في حين أن الناتج الإجمالي العالمي، وفقاً لإحصائيات البنك الدولي، يبلغ نحو 58.288 تريليون دولار.

وبالنظر إلى حجم الناتج الإجمالي للولايات المتحدة، نجد أنه يبلغ قرابة ربع إجمالي الناتج العالمي. أما فيما يتعلق بناتج الولايات المتحدة، مقارنة بدول منفردة، فإننا نجد -على

سبيل المثال- أن اليابان تأتي بعد الولايات المتحدة مباشرة، من حيث حجم الناتج الإجمالي، بمستوى يقدر بنحو 5.067.530 تريليون دولار، أي ما يزيد قليلاً عن ثلث إجمالي ناتج الولايات المتحدة، بينما جاءت الصين في المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة، بمستوى يقدر بنحو 4.984 تريليون دولار، أي ما يقرب من ثلث إجمالي الناتج الأمريكي. تأتي ألمانيا بعد ذلك بإجمالي ناتج قومي يقدر بنحو 3.346 تريليون دولار، أي ما يقرب من ربع إجمالي الناتج القومي للولايات المتحدة الأمريكية. وقريب من هذه النسبة أيضاً كل من فرنسا وبريطانيا.

هذا فيما يتعلق بعملية قياس قوة الاقتصاد الأمريكي، وفقاً لمؤشر إجمالي الناتج القومي، الذي يعكس بوضوح تام المكانة التي تميز اقتصاد الولايات المتحدة، وهي المكانة ذاتها التي يتميز بها هذا الاقتصاد عند قياسها وفقاً لمؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي [انظر الجدول رقم (12) فعلى سبيل المثال، نجد أن فرنسا جاءت في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة، بمتوسط نصيب للفرد قدره 41.051 ألف دولار, في حين أنها كانت تشغل المرتبة الخامسة، حسب مؤشر الناتج القومي الإجمالي.

وكذلك الحال بالنسبة لما يقدر من نصيب دخل الفرد في ألمانيا، الذي يبلغ نحو 40.873 ألف دولار، والتي كانت تحتل المركز الرابع من حيث إجمالي الناتج القومي، والثالث على صعيد مؤشر نصيب الفرد. أما اليابان فكانت تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة, في حين أنها جاءت في المرتبة الرابعة، وفقاً لمؤشر نصيب الفرد، بمتوسط نصيب للفرد يعادل 39.727 ألف دولار.

**جدول رقم (12)**

**متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي في مجموعة من الدول**

| الدول | متوسط نصيب الفرد/ألف دولار |
|---|---|
| الولايات المتحدة الأمريكية | 46.436 |
| فرنسا | 41.051 |
| ألمانيا | 40.873 |
| اليابان | 39.727 |
| المملكة المتحدة | 35.165 |
| إيطاليا | 35.084 |
| الصين | 3.744 |
| إجمالي دول العالم | 8.594 |

**المصدر**:البنك الدولي 2009.

يتضح من هذا الجدول، لأول وهلة، حجم الاختلاف ما بين مجموعة من الدول الصناعية، بناء على مستويات إحصائية، تنعكس في كل من مؤشري حجم الناتج القومي ومؤشر متوسط نصيب الفرد. من جانب آخر يتضح أيضاً ثبات الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى التي تشغلها، بحسب كل من المؤشرين، ما يجعلها بدون أدنى شك، لا القوة الاقتصادية الأعظم فحسب، بل القوة المتميزة أيضاً.

وقد أتاح المعدل المرتفع لدخل الفرد الأمريكي، لا أن يحقق بكفاية كل الأشياء الضرورية التي يحتاج إليها، مثل الملبس والمسكن فقط، بل أن يحقق بكفاية أيضاً الاحتياجات الثانوية، مثل ثقافة أوقات الفراغ. ومن هنا اخترع الكتاب الأمريكيون اصطلاح المجتمع

الاستهلاكي، ويعنون به المجتمع الذي يحقق فيه الفرد كفايته مـــن الاحتياجـــات الضـــرورية والثانوية على حد سواء[1]، في ظل نظام اقتصادي يقوم إلى حد بعيد علـــى نظـــام ضـــريبي محدود، مقارنة بالنظم الاقتصادية الأخرى، كما يوضح الجدول رقم (13).

**جدول رقم(13)**

**معدل الضرائب في مجموعة من الدول**

| الدولة | معدل الضريبة الحدي للعام 2000 | الإنفاق الاجتماعي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي |
|---|---|---|
| بلجيكا | %66 | %32 |
| ألمانيا | %65 | %29 |
| فرنسا | %56 | %33 |
| إيطاليا | %53 | %28 |
| أيرلندا | %53 | %23 |
| هولندا | %51 | %30 |
| السويد | %49 | %40 |
| الدنمارك | %49 | %37 |
| إسبانيا | %46 | %25 |
| المملكة المتحدة | %41 | %27 |
| الولايات المتحدة | %34 | %19 |
| اليابان | %32 | %16 |

**المصدر**: غريفوري كلاوك، **الاقتصادي العالمي: نشأته وتطوره ومستقبله**، ترجمة: أمين الأيوبي، (بيروت: الـــدار العربيـــة للعلوم، 2009) ص 206.

(1) سيد أبو ضيف أحمد، "**النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية والنظام العالمي الجديد**"، مرجع ســبق ذكــره، ص6.

من جهة أخرى يختلف مفهوم الفقر[*]، على المستوى الأمريكي، اختلافاً كبيراً عن تعريفه العالمي، فالفقر الأمريكي هو فقر نسبي، وليس فقراً مدقعاً. ولا ينطبق مفهوم الفقر المدقع على فقراء الولايات المتحدة إلا بنسبة قليلة، لا تزيد على 2.5% من إجمالي السكان[1].

**الخلاصة:**

نستخلص من المبحث الأول, للفصل الثاني من الدراسة, بأن مسألة التميز الاقتصادي الذي يتمتع به نظام الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية, هي نتاج لمجموعة مؤتلفة من العوامل والمكونات, فالولايات المتحدة تتمتع بوفرة كبيرة في الركائز الأولية التي يستند إليها العامل الاقتصادي وهي: الموارد الطبيعية المتنوعة, واليد العاملة التي تتمتع بالمهارة, والتنظيم الرشيد لهده المكونات, بالإضافة إلي وجود منظومة اقتصادية فاعلة تقوم باحتواء هذه المكونات وتوظيفها بالشكل الأمثل, ويتم ذلك في أطار نظام يعتمد مبدأ الاقتصاد الحر في أعلي مستويات التطبيق الفعلي للرأسمالية, ومن ثمَ عند الاستدلال من طبيعة نمط هذا الاقتصاد, نجد أن لغة الأرقام تشير بأنه النظام الاقتصادي الأقوى عالمياً, عند مقارنته بغيره من نظم الاقتصاد للدول الصناعية الأخرى.

---

(*) الفقر: الدخل اللازم للحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية، وعلى ذلك فإن أي شخص يقل دخله أو استهلاكه عن الحد الأدنى اللازم للحصول على الحاجات الأساسية، الذي يسمى بخط الفقر، يعد فقيراً. المصدر: محمد عبدالعزيز عجمية، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 82.

(1) أسامة عبدالله، "أوباما ومواجهة الفقر في الولايات المتحدة"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 175، (2009) ص 243.

# المبحث الثاني
# ترتيب الولايات المتحدة
# الأمريكية في ميزان القوة العالمي

**تمهيد:**

غالباً ما تتوفر لدى الدول مجموعة من العناصر والمكونات، تتمكن من خلالها من لعب دور، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، فهذه سمة يشترك فيها جميع أطراف النظام الدولي. بيد أن الأمر يختلف عند النظر إلى حالة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد اجتمعت لها عناصر ومكونات، مكنتها من أن تكون القوة الأولى بلا منازع، والفاعل الأكبر والأقوى في النظام الدولي، وذلك عند النظر إلى مستوى النفوذ والتأثير في ميزان القوة العالمي، على كافة المستويات الاقتصادية والعسكرية والسياسية والثقافية. وقد كان للعامل الاقتصادي المتميز الذي تحظى به الولايات المتحدة دوراً كبيراً في تعزيز المكانة المنفردة التي تشغلها.

## أولاً - قياس القوة الأمريكية في المؤسسات المالية:

يشهد العالم في الوقت الحاضر مزيداً من الاندماج والاعتماد الاقتصادي المتبادل، ويلعب كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وكذلك الشركات متعددة الجنسية، دوراً رائداً في ترسيخ ذلك الاعتماد، فتدويل الإنتاج، وعولمة التفاعلات المالية والاستثمارية على الخصوص، وسقوط الاستقلالية الاقتصادية على العموم، كلها عوامل تساعد على انتشار ظاهرة الاعتماد الاقتصادي[1]. فعلي سبيل المثال، نجد صندوق النقد الدولي يقوم بوظيفتين أساسيتين: الأولى مصرفية، فعليه أن يمد أعضاءه بمزيد من وسائل

(1) فلاح كاظم المحنة، **العولمة والجدل الدائر حولها**، (الأردن: مؤسسة الوراق للنشر، 2007) ص 11.

الدفع عند الضرورة، في شكل قروض أو تسهيلات إئتمانية. أما الوظيفة الثانيـــة فرقابيـــة؛ إذ عليه أن يراقب تصرفات الدول الأعضاء، بما يكفل تحقيق الاســـتقرار لأســـعار الصـــرف، والعمل على زيادة نظم الرقابة على الصرف، بغرض إنعاش حركة التبادل التجـــاري القـــائم على المدفوعات متعددة الأطراف[1].

وقد استهدف إنشاء صندوق النقد الدولي تحقيق عدة أهداف أساسية، من أبرزها [2]:

1. العمل على إيجاد تنظيم دولي، يعمل على تحقيق التعاون النقدي، وتوفير إمكانيات وسبل هذا التعاون.
2. إقامة نظام صرف ثابت، مع توفير مرونة محدودة، في إطـــار هـــذا الثبـــات لأســـعار الصرف.
3. إلغاء الرقابة على الصرف، المتمثلة في القيود التي تضعها الدول على تحويل عملتهـــا إلى عملات أخرى.
4. توفير التمويل اللازم، لتلبية احتياجات الدول الأعضاء فيه، من أجل معالجـــة حـــالات الاختلال التي تنشأ في موازين مدفوعاتها.

وعلى الرغم من أن أعضاء الصندوق دول ذات سيادة، إلا أن نظـــام التصـــويت فـــي الصندوق لا يقوم، في واقع الأمر، على مبدأ المساواة، وإنما يقـــوم علـــى أســـاس مســـتوى المساهمة المالية للدول في موارد الصندوق. وفي هذا المجال تســـتحوذ الولايـــات المتحـــدة الأمريكية علي النصيب الأكبر من القوة التصويتية لصندوق النقد الدولي، نظـــراً لمســـاهمتها الكبيرة في الصندوق انظر الجدول رقم (14)، ومن ثم فهي تتمتع بنفوذ وتأثير ملحـــوظ فـــي

---

(1) زينب حسين عوض، **الاقتصاد الدولي نظرة على بعض القضايا** (بيروت: الدار الجامعية للنشر، 1998) ص157.

(2) فليح حسين خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، (الأردن: مؤسسة الوراق للنشر ، 2004) ص285.

سياسات الصندوق، من حيث توجيه السياسات العامة ، وترفض أية اقتراحات لتغيير سياسات الصندوق وأهدافه[1].

**جدول رقم (14)**

**يوضح القوة التصويتية في صندوق النقد الدولي**

| الدولة | القوة التصويتية 1989 | | القوة التصويتية 1999 | |
|---|---|---|---|---|
| | الصوت | % | الصوت | % |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 179433 | 19.14 | 265518 | 17.78 |
| المملكة المتحدة | 62190 | 6.63 | 74396 | 4.98 |
| ألمانيا | 54287 | 5.79 | 82665 | 5.54 |
| فرنسا | 45078 | 4.81 | 74396 | 4.98 |
| اليابان | 42483 | 4.52 | 82665 | 4.54 |
| المملكة العربية السعودية | 32274 | 3.44 | 51556 | 3.45 |
| الصين | 24159 | 2.58 | 34102 | 2.28 |
| مصر | 4884 | 0.52 | 7034 | 0.47 |
| بقية الدول الأعضاء | 492837 | 52.57 | 821009 | 55.98 |
| **جميع الدول الأعضاء** | **937625** | **100** | **1493331** | **100** |

**المصدر**: جودة عبدالخالق، **الاقتصاد الدولي من المركز إلى الهامش**، ط5، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2002) ص 215.

أما المؤسسة الأخرى وهي البنك الدولي، فيعمل على أن يكون مكملاً لعمل صندوق النقد الدولي، من حيث إن الاختلالات في موازين المدفوعات ترتبط بالاختلالات في الهيكل الاقتصادي للدول، وهذا ما يجعل صندوق النقد الدولي قاصراً عن معالجتها، ولذلك فإن البنك الدولي يتولى معالجة الاختلالات، عن طريق المساعدة في توفير الموارد اللازمة للاستثمار، المتمثل في إقامة مشروعات في الزراعة والصناعة وغيرها[2].

---

(1) فلاح كاظم المحنة، **العولمة والجدل الدائر حولها**, مرجع سبق ذكره، ص 125.

(2) فليح حسن خلف, **العلاقات الاقتصادية الدولية**, مرجع سبق ذكره، ص311.

ويقوم كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بادوار مختلفة إلى حد ما، من الناحية المؤسساتية، فالبنك الدولي لديه كادر كبير من الموظفين، ويميل إلى أن يكون مشـــاركاً فـــي تصميم القروض القطاعية وتنفيذها، أما صندوق النقد الدولي فكادره الوظيفي ضئيل، ويركز على القضايا الاقتصادية الصغيرة، ويعتمد على الحكومات المتلقية، في تنفيذ الخطة المبينة في مذكرة تفاهم، يتفق عليها مع الحكومة المتلقية للمساعدة[1].

وبالرغم من تقلص نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من التمويـــل الخـــاص بالبنـــك الدولي، إلا أنها تظل مالكة حصة أكبر مما تملكه أية دولة أخرى [انظر الجدول رقـــم (15) الذي يوضح نصيب الدول من حيث التمويل في مؤسسة البنك الدولي].

**جدول رقم (15)**

**يوضح الدول ذات النفوذ في البنك الدولي**

| الدولة | عدد الأصوات | % |
|---|---|---|
| الولايات المتحدة الأمريكية | 265219 | 17.43 |
| اليابان | 94020 | 6.18 |
| ألمانيا | 72649 | 4.78 |
| فرنسا | 69647 | 4.58 |
| المملكة المتحدة | 69647 | 4.58 |
| **المجموع** | **571182** | **37.55** |

**المصدر**: جودة عبدالخالق، المرجع السابق نفسه، ص303.

وقد أتاح هذا الوضع المتميز للولايات المتحدة داخل هاتين المؤسستين فرصة السيطرة على سياساتهما، لخدمة مصالحها، فضلاً عن تحكمها في منصب مدير صندوق النقد الـــدولي والبنك الدولي، الذي عادة ما يحمل جنسية الولايات المتحدة. ويتضح مدى تـــأثير الولايـــات المتحدة أيضاً من خلال دور البنك الدولي في تعزيز رؤية الولايات المتحدة للنظام الرأسمالي،

(1) جورج سوروس، **جورج سوروس والعولمة**، ترجمة: هشام الدجاني (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003) ص 85.

فقد اهتم البنك، منذ نشأته، بالرأسمالية والعمل على زيادة دور القطاع الخاص في اقتصاديات الدول[1]. وبما أن هذه المؤسسات تشرف على المساعدات المالية، فإنها تقرر أيضاً أي نوع من الإصلاحات الاقتصادية سوف تدعم، ووفقاً لأية شروط[*]، فقد طورت هذه المؤسسات، بدرجة أو بأخرى، منهجاً معيارياً للإصلاح الاقتصادي، يقوم على قائمة محددة من المشاريع والمساعدات، لا تملك الدول المختلفة إلا أن تختار من بينها [2].

كما تأتى منظمة التجارة العالمية, التي تمثل مع كل من صندوق النقد الدولي, والبنك الدولي, الركائز الأساسية لإدارة الاقتصاد العالمي, فهي تقوم على مبدأ تحرير الأسواق العالمية بهدف تدويل التجارة, وبالتالي زيادة درجة المركزية للاقتصاد العالمي[3].

فالتجارة الحرة هي، في نظر الكثير من الباحثين، جزء من تلك اللعبة المركبة التي تمارسها الولايات المتحدة وحلفاؤها، لتعزيز هيمنتها على العالم، تحت شعار الكل من أجل السوق، وبذلك فإنها لا تخرج عن كونها آلية شروط مقنعة للحد من سيادة الدول، لاسيما الدول السائرة على طريق النمو[4]. وثمة اعتقاد بأن القروض التي تمنح للبلدان النامية، من خلال هذه المؤسسات، تستغل الاقتصاديات المحلية وتسيطر عليها. ومقابل القروض يسمح للمصارف الأجنبية بامتلاك مزيد من الأسهم في القطاع المصرفي المحلي، ما يؤدي إلى

---

(1) ناجي عيسى، **دور المشاريع السياسية الأمريكية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير غير منشورة (بنغازي: أكاديمية الدراسات العليا، 2006) ص 85.

(*) المشروطية: مفهوم يشير إلى الشروط التي تصنعها الدول المانحة عند تقديم المنح والمساعدات.
وللمزيد حول مفهوم المشروطية، انظر عمر إبراهيم العفاس، المشروطية السياسية ومفضلة التوافق بين التنمية السياسية والاقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء، **دراسة متقدمة في مؤتمر الديمقراطية وحقوق الإنسان في أفريقيا** (بروكسيل:ديسمبر2006 )ص22.

(2) جورج سرورس، مرجع سبق ذكره، ص85.

(3) حميد الجميلي، **دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة**، (طرابلس، أكاديمية الدراسات والبحوث الاقتصادية، 1998) ص 108.

(4) نجاح قدوري، **مستقبل الاقتصاد العربي في ظل العولمة**، (طرابلس: مركز أبحاث الكتاب الأخضر، 2006) ص118.

امتلاك الشركات الأمريكية مصارف ومؤسسات مالية وقطاعات أخرى في الدول، وحرمان الاقتصادات المحلية من منافع هذه المؤسسات المالية. والأهم من ذلك أن رفض التكيف مع القواعد التي تفرضها هذه المؤسسات، أو عدم الرغبة في ذلك، يقابل باتخاذ تدابير انتقامية ضد الصادرات، أو تعديل شروط المنح والقروض[1]. وفي المقابل هناك رأي أخر يفيد بأن أسباب عدم بلوغ الأهداف المطلوبة من المنح والقروض التي تمنح للدول النامية والفقيرة, يعود إلي غياب المراقبة, وتفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري, داخل أنظمة هذه الدول.

وقد عملت الولايات المتحدة، لتحقيق هذه الغاية، بكل نشاط وقوة، في اتجاه تشكيل النخب المسيطرة في كافة أنحاء المعمورة، وباتت النصير الأول واللاعب الرئيس في إبراز قوة البرجوازية في العالم أجمع، من خلال تبني نظرية روستوRostow، القائلة بالنمو الاقتصادي على "مراحل" وجهزت للترويج لذلك الإقلاع نحو تنمية اقتصادية، تشجع الاستهلاك في كل دولة على حدة[2].

وانطلاقاً من ذلك تمكنت الولايات المتحدة من تطوير نظام اقتصادي عالمي جديد (New World Economic Order) معتمداً على مبدأ تدويل الاقتصاد، ما يجعل الرأسمالية تتحول من رأسمالية قومية، تمارس نشاطها داخل الدولة القومية، إلي رأسمالية تمارس نشاطها خارج حدودها، وتتجاوز كل الحدود القومية[3]. ونتيجة لذلك فإن أي شيء يحدث في الولايات المتحدة، تكون له انعكاساته على باقي أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال, يترتب على حدوث ركود في الولايات المتحدة، انخفاضاً فى الطلب على الواردات من المواد الخام والسلع

---

(1) ستيفان هالبر، جوناثني كلارك، **التفرد الأمريكي: المحافظون الجدد والنظام العالمي**، ترجمة: عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2005) ص 330.

(2) ديفيد هارفي، **الامبريالية الجديدة**، ترجمة: وليد شحادة، (بيروت: شركة الحوار الثقافي، 2004) ص228.

(3) محمد طاقة، **مأزق العولمة**، (الأردن: دار المنيرة للنشر، 2007) ص 33.

الأخرى, ما يمكن أن يسبب مشاكل للدول المصدرة، التي تعتمد على السوق الأمريكي. كذلك فإن السياسات الاقتصادية الأمريكية، التي تؤثر على وضعها التجاري، تـؤثر أيضـاً علـى شركائها التجاريين[1]. وفي هذا السياق يري سونغ ينغ "أنه، في حالة تذبذب قيمـة الـدولار الأمريكي، فإن ذلك يؤدي إلى أزمة مالية حادة في الدول الأخرى، مثل اليابان والصين وباقي دول العالم. وذلك يرجع إلى اعتماد هذه الدول على الاستثمارات المالية في الولايات المتحدة، التي تمثل قلب المنظومة الاقتصادية للنظام الاقتصادي العالمي[2].

وعلى الرغم من أن الترتيبات المعاصرة لم تعد تربط العملات الرئيسة بالدولار، كمـا كان عليه الحال في ظل نظام بريتون وودز، إلا أن الدولار لا يزال يحتل دوراً محورياً فـي النظام الاقتصادي، يتمثل فيما يلي [3]:

1. أن الدولار الأمريكي لا يزال يحتفظ بدور المرجع لأسعار الصرف؛ إذ تقـيس الـدول التقلبات مقومة بالدولار.
2. يعد الدولار عملة تدخّل أساسية للعملات، حيث تبيع البنوك المركزية الدولار وتشتريه وفق أسعار الصرف الأجنبي، للتأثير على أسعار الصرف، وتستخدم معظم الدول التي تربط عملتها بعملة أخرى الدولار لهذا الغرض.
3. يعد الدولار عملة الاحتياط الرسمي؛ إذ تحتفظ البنوك المركزية باحتياطات من الدولار للتدخل في أسواق النقد.

---

(1) موردخاي كريانين، **الاقتصاد الدولي.. مدخل السياسات**، ترجمة: محمد إبراهيم ، على مسعود، (الريـاض: دار المريخ التوزيع للنشر، 2007) ص 38.

(2) مقابلة مع خبير الاقتصاد الدولي، سونغ ينغ، مؤلف كتاب "حرب العملات" بتـاريخ 10/18/ 2010، نقـلاً عـن الموقع الالكتروني **WWW.ALGAZERD.NET**

(3) موردخاي كريانين، المرجع السابق نفسه، ص 289.

4. يعد الدولار العملة المحركة الرئيسة (The Main Vehicle Currency)؛ إذ قد لا يتمكن تاجر ما من تحويل ما لديه من ليرات لبنانية إلى كراونات نرويجية، لصعوبة إيجاد سوق لتبادل هاتين العملتين، فيتجه هذا التاجر لتحويل ما لديه من ليرات إلي دولارات، ثم تحويل الدولارات إلى كراونات، وعادة ما يكون هناك سوق نشط للدولار في كل دولة.

5. أخيراً يعد الدولار عملة التبادل الدولي؛ إذ يحتفظ الأفراد والمؤسسات بحسابات بالدولار في المصارف التي يتعاملون معها. وكثير من من التعاملات، التي لا تكون الولايات المتحدة طرفاً فيها، يتم تحويلها بالدولار. وأسعار السلع، مثل النفط، تتحدد بالدولار، وتعلن الأمم المتحدة إحصائياتها التجارية بالدولار.

وفي سياق الحديث عن إبراز دور المؤسسات العالمية وأثرها في الاقتصاد العالمي، يتضح بجلاء ذلك الدور الذي تضطلع به الشركات الدولية والشركات متعددة الجنسية في النظام الاقتصادي العالي، من جهة أنها تمثل قوة هائلة في الاقتصاد العالمي، تمارس عملها من خلال شبكة معقدة من الهياكل التنظيمية، وتنخرط في عمليات الإنتاج الدولي، وفق نظام عالمي متكامل، يضع تحت سيطرتها ما يناهز ثلث لإنتاج العالمي[1]، وهي تعمل من أجل إعادة رسم خريطة العالم، بما يتفق وما تهدف لتحقيقه، في أن تحتل المقام الأول في نظام الإنتاج العالمي[2].

---

(1) حميد الجميلي، **دراسات معاصرة في الاقتصاد الدولي والتطبيقي**، (طرابلس: منشورات أكاديمية الدراسات العليا، 2005) ص 70.

(2) مولود زايد الطيب، **العولمة والتماسك المجتمعي في الوطن العربي**، (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 2005) ص 42.

ويقاس دور هذه الشركات في الإنتاج الدولي من خلال ثلاثة مؤشرات هي[1]:

1. قيمة ما تملكه من الأصول الأجنبية.
2. قيمة المبيعات الأجنبية.
3. حجم العمالة الأجنبية.

فعلى سبيل المثال نجد أن شركة جنرال موتور، يقدر حجم مبيعاتها من العام 2000 بنحو 177 مليار دولار، أي أكبر من الناتج القومي الإجمالي لأكثر من (80) دولة, وتوظف من العمالة أكثر من سكان مدينة بوسطن. وقد مثلت أكبر مائة مؤسسة صناعية ثلث القيمة المضافة للصناعة في الولايات المتحدة الأمريكية[2]. ويتركز وجود هذه الشركات، بنسبة كبيرة في الولايات المتحدة انظر الجدول رقم (16). وبعض هذه الشركات تفوق ميزانيتها المالية ميزانية دول عديدة، وعدد كبير من مالكي هذه الشركات لهم مناصبهم أو علاقاتهم الكبيرة في الحكومة الأمريكية، وغيرها من الدول المؤثرة[3]. ونظراً للتأثير والوزن الملحوظ للشركات المتعددة الجنسية، فقد أصبحت طرفاً رئيساً في النظام الدولي الفعال. وعلى الرغم من الطابع الاقتصادي والتكنولوجي لنشاط هذه الشركات، فإن تأثيرها السياسي لا يمكن تجاهله، لاسيما في الحالات التي تصبح فيها مصالحها الاقتصادية مهددة من قبل بعض الدول[4].

---

(1) حميد الجميلي، **دراسات معاصرة في الاقتصاد الدولي والتطبيقي**، مرجع سبق ذكره، ص 177.

(2) ريتشار كينز، **الصناعة الأمريكية، الهيكل، السلوك، الانجاز**، ترجمة: عبدالعزيز عبدالله (الرياض: مكتبة العبيكان، 2000) ص 72.

(3) محمد بن حامد الأحمدي، **ملامح المستقبل**، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2005) ص 17.

(4) مصطفى عبدالله خشيم، **موسوعة علم العلاقات الدولية**، (سرت: الدار الجماهيرية للنشر، 1425) ص 18.

**جدول رقم (16)**

**أكبر 10 شركات متعددة الجنسية**

| اسم الشركة | الدولة الأم | الصناعة | الأصول بالمليار دولار | | المبيعات بالمليار دولار | | الوظائف (عدد الموظفين) | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | أجنبي | إجمالي | أجنبي | إجمالي | أجنبي | إجمالي |
| فودا فون Vodafone | المملكة المتحدة | اتصالات | 187.8 | 207.5 | 24.6 | 32.7 | 56430 | 67178 |
| جنرال اليكتريك General Electric | الولايات المتحدة الأمريكية | الالكترونيات | 180.0 | 495.2 | 39.9 | 125.9 | 152000 | 310000 |
| بي بي BP | المملكة المتحدة | البترول | 111.2 | 141.2 | 141.2 | 175.4 | 90500 | 110150 |
| فيفيندي يونيفرسال | فرنسا | متنوعة | 91.1 | 123.2 | 29.7 | 51.4 | 256725 | 381504 |
| دويتش تلكوم | ألمانيا | اتصالات | 90.7 | 145.8 | 11.8 | 43.3 | 78722 | 257058 |
| اكسون موبيل | الولايات المتحدة الأمريكية | البترول | 89.4 | 143.2 | 145.8 | 209.4 | 61148 | 97900 |
| شركة فورد | الولايات المتحدة الأمريكية | السيارات | 81.2 | 276.5 | 53.0 | 162.4 | 188919 | 354431 |
| جنرال موتورز | الولايات المتحدة الأمريكية | السيارات | 73.4 | 324.0 | 45.3 | 177.3 | 148000 | 365000 |
| رويال دويتش/شل | المملكة المتحدة هولندا | البترول | 73.5 | 111.5 | 73.0 | 125.2 | 52109 | 89939 |
| توتال فينااليف | فرنسا | البترول | 70.0 | 78.5 | 74.6 | 94.4 | 69037 | 122025 |

**المصدر**: موردخاي كريانين، مرجع سبق ذكره، ص 215.

كما أن تأثير هذه الشركات قد يصل إلى مستوى الرؤساء والحكومات، فقد ظهر نوع جديد من اللقاءات الدولية، يعد أخطرها لقاء "دافوس" السنوي، الذي يجمع بين رؤساء الدول ورؤساء هذه الشركات[1]. ولطالما فضلت الولايات المتحدة اللجوء إلى شركاتها متعددة الجنسية، كوسيلة أساسية وأكثر مرونة في بسط نفوذها على العالم، دون التقيد بحدود جغرافية أو سياسية معينة أو بإقليم معين، فقد بات العالم كله ساحة مفتوحة أمام نشاطها التكاملي، يكون الحسم فيها للقوة الاقتصادية[2].

وباختصار فإن العالم الذي تسعى الولايات المتحدة لخلقة من خلال المؤسسات المالية، إنما هو عالم يقوم على مبدأ القوة؛ إذ يقضي النمط الأمريكي المتعلق بحرية التجارة , بتمكين الولايات المتحدة من أن تنتهك الاتفاقيات التجارية متى شاءت، فليس هناك أية مشكلة في استيلاء الشركات الأمريكية على وسائل الاتصال والتمويل، لكن الأمور تصير مختلفة حين تتدخل الاتفاقيات التجارية والقانونية في مشاريع القوة العظمى[3].

## ثانياً - خصائص القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية:

ترتبط مظاهر القوة العسكرية للولايات المتحدة، بشكل رئيس ومتزايد، بجملة الخصائص التي ينفرد بها نظام الاقتصاد الأمريكي، على نحو يجعل هذه العلاقة تعكس في الكثير من جوانبها طبيعة وشكل العلاقة السببية. في هذا الصدد يرى بول كيندي أن القوة العسكرية ونفوذ الدولة، لابد أن يستند إلى القوة الاقتصادية، التي تمثل عامل القوة الحقيقي،

---

(1) مصطفى كامل السيد، العولمة والتحول الديمقراطي، **في العولمة: قضايا ومفاهيم**، تحرير، حسن نافعة، (القاهرة: جامعة القاهرة، 2000) ص 203.

(2) علي القزويني، **التكامل الاقتصادي في ظل العولمة** ، (طرابلس: منشورات أكاديمية الدراسات العليا، 2004) ص314.

(3) نعوم تشومسكي وآخرون، **العولمة والإرهاب.. حرب أمريكا على العالم**، ترجمة: حمزة المزيني، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2003) ص 35.

الذي ليست القوة السياسية والعسكرية إلا نتيجة من نتائجه. معنى هذا أن القــوتين العســكرية والسياسية عاملان تابعان للقوة الاقتصادية، وحتى حين تتمكن دولة ما من إحراز قوة سياسية وعسكريةــ بفضل عوامل أخرى، فإن قوتها هذه، بدون الوصول إلى القوة الاقتصادية، تكون هشة معرضة للانهيار، لأنها إما أن تكون قد قامت على موارد غير مضــمونة الاســتمرار نسبياً، أو أنها قامت على تحويل تعسفي لجزء كبير من مواردها من الاستثمار الاقتصادي إلى تمويل القوة العسكرية[1].

ويعد ميزان القوى العسكري في أي منطقة جغرافية نسبياً ومتحركــاً، فمكانــة الدولــة ونفوذها يتغيران تبعاً لتغير موقعها في ذلك الميزان. والقدرة العسكرية، في ظل ظروف دائمة التغير، تضمن درجات مختلفة من القدرة السياسية؛ من جهة أن المؤسسة العسكرية، التي تملك القدرة والقوة التي يعتد بها، تعد حجر الزاوية لأمن أية دولة[2]. وعادة مــا يــرتبط مســتوى استعداد الدولة العسكري بالقدرة على التخطيط الاستراتيجي، الذي يتفق مع طبيعة المشــكلات التي تواجهها الدولة، وبالتقدم التكنولوجي في إنتاج الأسلحة، ومدى كفاءة التدريب، وأخيــراً مدى كفاءة إعداد الجبهة المدنية في خدمة المجهود العسكري[3].

وفقاً لهدا, يتم تحليل مستوي الاستعداد العسكري للولايات المتحدة الأمريكيــة بالشــكل التالي:

---

(1) بول كيندي، **نشوء وسقوط القومي العظمي**، ترجمة: ملك البديري، (الأردن: الداري الأهلية للنشــر والتوزيــع، 1998) ص482.

(2) وليم لويس، "التوازن العسكري.. متغير أم ثابت," **في امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط بعد_الحــرب البــاردة،** تحرير.فيبي مار, ترجمة: عبدالله الحاج (الإمارات: مركز الدراسات الإستراتيجية، 1996) ص 111.

(3) إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريــات**، (الكويــت: منشــورات ذات السلاسل، 1987) ص 185.

**أولاً** - فيما يتعلق بالقدرة على التخطيط الاستراتيجي، كانت إستراتيجية الولايات المتحدة، وتحديداً بعد انتهاء مرحلة الحرب البادرة[*]، تقوم على مجموعة من المبادئ هي [1]:

1. الحفاظ على التحالفات القائمة بين الدول الديمقراطية ذات الاقتصاديات الغنية.
2. منع الهيمنة المعادية على المناطق الحساسة.
3. اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع عودة الوجود الروسي والنزعة الصينية، مع تعزيز التعاون مع كلتا الدولتين.
4. الحفاظ على مستوى التفوق العسكري الأمريكي.
5. كسب التأييد للزعامة العالمية الأمريكية والمحافظة عليه.

وقد تشكلت هذه الإستراتيجية، إلى حد بعيد، عند زوال الاتحاد السوفيتي، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة، استطاعت أن تفرض رؤيتها على الدول، إضافة إلى زيادة اعتمادها على القوة العسكرية، بل إنها أصبحت تنظر إلى استخدامها على اعتبارها تمثل البديل للدبلوماسية في بعض الأحيان[2].

بيد أن انتهاء هذه المرحلة لم يفض، كما توقع الكثير من المثاليين، إلى إحالة القوة العسكرية على هوامش السياسة الخارجية الأمريكية، وكثيراً ما احتل التهديد باستخدام القوة العسكرية موقع الصدارة، فقد شهدت الفترة من نوفمبر 1989 - 2001 العديد من حالات

---

(*) الحرب البادرة: يقصد بها حالة العداء التي نشأت بين الكتلتين الشرقية والغربية، بعد الحرب العالمية الثانية، وقد أطلق على تلك الحالة صفة الحرب الباردة، لأنها اتسمت باستخدام كل طرف كافة أدوات الحرب، ولكن وصفت الحرب بأنها باردة كان يشير إلى أن هذا الاستخدام لم يتصاعد إلى حد المواجهة المسلحة المباشرة ولكن استخدم من خلال أطراف ثالثة، المصدر: محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية**، ط2 (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2004) ص 587.

(1) زلمي خليل زاد، (محرر)، **التقييم الاستراتيجي.. دراسات مترجمة**، (الإمارات: مركز الدراسات الإستراتيجية، 1997) ص91.

(2) سليمان علي محمد، **الاستخدام المباشر وغير المباشر لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية**، رسالة ماجستير غير منشورة، (بنغازي: جامعة قاريونس، 2005) ص 102

استخدام القوة، منها - على سبيل المثال- القصف الجوي للعراق (حملة عاصفة الصحراء)، التدخل في الصومال، نشر القوات العسكرية في هاييتي، قصف الأهداف العسكرية في صربيا[1]. فالولايات المتحدة، كما يرى نيكسون، هي الدولة الوحيدة التي يؤهلها ما ظفرت به من اتحاد عناصر القوة العسكرية والاقتصادية لمد بساطها، ومقاومة العدو وكبح جماحه، فلربما ملكت ألمانيا واليابان الوريد الاقتصادي، لكنهما افتقرتا إلى العضلة العسكرية. ومن جانب آخر ملكت الصين وروسيا القوة العسكرية، ولكنهما افتقرتا إلى القاعدة الاقتصادية[2].

وقد اتجه العديد من التحليلات الواقعية إلى أن استخدام القوة العسكرية هو إثبات السيطرة وتأكيدها. وبالفعل يمكن من واقع الأحداث والتحليلات ملاحظة أن الولايات المتحدة تسعى لتأكيد نفوذها، من خلال التعويل على العامل العسكري، إلى درجة إعلان الحرب بدون الحاجة إلى إقرار من الشرعية الدولية[3]. وعلى الرغم من أن المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة تحظر التهديد باستخدام القوة، ناهيك عن استخدامها فعلاً، في الشؤون الدولية. ومن المسلم به، لدى الطبقة المثقفة، كما يرى تشومسكي، أن الولايات المتحدة دولة خارجة عن القانون، ومن ثم ينبغي أن تطبق عليها القوانين والمعايير الدولية، ولكن لا يوجد من يقوم بذلك[4].

ولقد حاول الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) -على سبيل المثال- من خلال حرب الخليج الثانية، أن يعيد صياغة منطقة الشرق الأوسط من جديد، حسب ما تتطلبه الإستراتيجية

---

(1) سيوم براون، **وهم التحكم.. القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة: فاضل جتكر، (بيروت: شركة الحوار الثقافي، 2004) ص 35.

(2) ريتشارد نيكسون، **ما وراء السلام**، ترجمة: ملك عباس، (الأردن: الدار الأهلية للنشر، 1995) ص37.

(3) نادية مصطفى، **مناقشات ومداخلات حول العداء على العراق**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية، 2003) ص92.

(4) نعومي تشومسكي، **أمريكا.. ما نقوله نحن يمشي**، ترجمة: سامي الكعكي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2008) ص104.

الأمريكية الجديدة في هذه المنطقة الحساسة من العالم، التي تقوم على بحر من النفط، مصدر الطاقة الرئيس في العالم[1]. ويرى وليم بلوم في ذلك أن الحرب هي ما كان البيت الأبيض يرنو إليه، والحرب هي ما حصل عليه، بينما أصم أذنيه عن أكبر احتجاجات شهدها العالم ضد الحرب، والمعارضة الواسعة للحرب من قبل منظمة الأمم المتحدة، ومفاهيم القانون الدولي، والتعاون من أجل كرة أرضية يسودها السلام[2].

هذا فيما يتعلق بمستوى قدرة الولايات المتحدة على التخطيط الاستراتيجي لتلك الفترة. أما عن مستوى التقدم التكنولوجي في المرحلة ذاتها فنجد أن أكثر ما لفت نظر معظم المحللين هو الدور الذي لعبته التكنولوجيا العسكرية المتقدمة، في تحديد نتيجة هذه الحرب، فقد كانت التكنولوجيا المتطورة، من المنظور الأمريكي، إبان حرب الخليج الثانية، أفضل من نظيراتها الأقل تطوراً، إذ اقتضت الإستراتيجية الأمريكية, تشجيع الدوائر الدفاعية الأمريكية على تطوير تقنيات أكثر تقدماً، لنشر القوات في مراحل لاحقة من السنوات القادمة[3]. وعلى كافة الأصعدة الإلكترونية العسكرية حققت الولايات المتحدة أشواطاً من التقدم، تزيد بمقدار (10) سنوات إلى الأمام، عما هو متعارف عليه بين الدول الغنية والأكثر تقدماً والعريقة في الصناعة والتطبيق العلمي في مجالات الصناعة العسكرية[4]. ويرى أحد الخبراء في هذا المجال أن الولايات المتحدة موجودة على رأس ترسانة عملاقة لا مثيل لها، وأن قوة كهذه هي نتيجة جهد هائل لإعادة التسليح فمثلاً لو خسرت ألف دبابة نوع (MI)، وهذا غير معقول،

---

(1) يوسف الجهماني، **تورا بورا: أولى حروب القرن**، (دمشق: دار الكتاب العربي، 2002) ص22.

(2) وليم بلوم، قتل الأمل: **تدخل العسكريين الأمريكيين ووكالة المخابرات المركزية منذ الحرب العالمية الثانية**، ترجمة: أسعد اليأس، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2006)، ص 288.

(3) وليم لويس، "التوازن العسكرى: متغير ام ثابت", مرجع سبق ذكره, ص 110.

(4) ديفيد هالبرشتام، **حرب في زمن السلم: بوش، كلينتون، الجنرلات**، ترجمة : فاضل جتكر، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003) ص 76.

فذلك لا يوجب إعادة إنتاج هذا الطراز، فالجيش يمتلك الآلاف منها، ما يجعله قادراً على مجابهة كل الأزمات التي قد تنشأ[1]. وغالباً ما يرى أنصار الدفاع أنه يجب الدفع قدماً بأبحاث التسليح، إذا أرادت الولايات المتحدة أن تحافظ على تفوقها التكنولوجي، كما اتضح من عدة شواهد، عن طريق تلك القدرات الهائلة لصواريخ كروز، والقنابل الموجهة بالليزر، والمقاتلات القادرة على التسلل وبدون طيار، وأنظمة صورايخ باتريوت[2].

وفيما يتعلق بمستوى التدريب والتعليم العسكري، كأحد مستويات الاستعداد العسكري للدولة، فلدى الولايات المتحدة أفضل برنامج واسع النطاق للتعليم والتدريب العسكري متاح لأية قوات عسكرية أخري، وهو يبدأ بفرصة الحصول على تعليم جامعي للأفراد الموجودين في الخدمة الفعلية، وكل سلاح يشجع أفراده على حضور الدورات الدراسية، مع توفير المساعدة المالية. وينطبق هذا أيضاً على الأفراد الموجودين فيما وراء البحار، فقد أنشأ الأسطول ــ مثلاً ــ قاعات بها أجهزة كمبيوتر في كل سفينة حربية، لمساعدة العاملين في الأسطول والبحرية على مواصلة دراستهم الجامعية أثناء وجودهم في البحار[3].

وما يبرهن على ثبات هذه الإستراتيجية أن الولايات المتحدة قد اعترفت رسمياً بأنه لا يلوح أمامها في الوقت الحاضر أي تهديد عسكري (بعد انتهاء المد الشيوعي). ومع ذلك فإنها لا تنوي تخفيض إنفاقها على الجانب العسكري، بل ستزيد منه، كما أنها لا ترغب في حل

---

(1) أريك لوران، **عاصفة الصحراء**، ترجمة: منيرة أسمر، (بيروت: شركة المطبوعات للنشر، 1997) ص 161.

(2) لأري الوتيز، **نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية**، ترجمة: جابر سعيد (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة، 1996) ص 298.

(3) أشتون كارتر، ويليم. ج بيري، **الدفاع الوقائي: إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن**، ترجمة: اسعد حليم (القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة، 2002) ص 185.

أحلافها العسكرية، ما دام هناك سؤال مقنع عما يمكن أن يحدث في السنوات القادمة[1]. وهذا ما يتضح في طبيعة وحجم معدل الإنفاق العسكري التي يشير إليها الشكل رقم (3).

**شكل رقم (3)**

**ميزانية الإنفاق العسكري لمجموعة من الدول.**

**المصدر**: محمد عبدالرحمن الزيداني، مشروعية احتلال الجمهورية العراقية في ضوء تعدد مصادر القوة المساندة للولايات المتحدة الأمريكية، رسالة ماجستير غير منشورة (بنغازي: أكاديمية الدراسات العليا، 2009) ص 90.

(1) أنتولي أوتكين، **الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشـــرين**، ترجمة: أنو محمد، محمد نصر الدين (القاهرة: المجلي الأعلى للثقافة، 2003) ص 67.

ونجد أن مهام حلف الناتو - على سبيل المثال- قد تطورت من مجـرد دفـاع عـن أعضائه إلى مهام خاصة بحفظ السلام والوساطة في النزاعات بين الدول، ويشـمل التوسـع الجغرافي للدول الديمقراطية التي تمتد من البلقان حتى البلطيق، ومن المحيط الأطلنطي إلـى البحر الأسود، ويتسع ليشمل تلك المجتمعات المشتركة في القيم والمصالح. وتهدف الولايـات المتحدة، من خلال الناتو، إلى الاحتفاظ بقيادتها للعالم عسكرياً، والتي ترى أن أوروبـا أحـد مفاتيحها المهمة، وقد وصلت إلى ما وصلت إليه في هذا الصدد من خلال قيادة الناتو، بسبب قدرتها وتفوقها العسكري والتكنولوجي، الذي لا تدانيه القدرة الأوروبية، كما أن الجانب الأكبر من تمويل الإنفاق العسكري الخاص بتكاليف حلف الناتو تتحمله الولايات المتحدة الأمريكية[1].

**ثانياً** - فيما يتعلق بقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على التخطيط الاستراتيجي، خلال فترة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، التي طرح المحللون حولها العديد من الـرؤى، فقد مرت هذه الإستراتيجية بثلاث مراحل أساسية هي[2]:

1. مرحلة الانتشار الاستراتيجي (Strategic Deployment) التي تدور حول حماية أمن الولايات المتحدة، ورفع درجة الاستعداد الجوي البحري.
2. مرحلة رفع درجات استعداد القوات العسكرية المنتشرة في العديد مـن أقـاليم العـالم، استعداداً للاستخدام المنتظر لها.

---

(1) جهاد عودة، "الأسس العسكرية لتوجهات حلف الناتو"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 159، (2006) ص 269.
- للمزيد حول إستراتيجية حلق الناتو، يمكن النظر في: ممدوح محمود، **سياسات التحالف الدولي: دراسـة فـي أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوي واستقرار الأنساق الدولية**، (القـاهرة: مكتبـة مدبولي، 1997) ص ص 334، 335، 336.

(2) أحمد عبدالحليم، "الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 147 (2002) ص 87.

3. مرحلة البناء الاستراتجي (Strategic Buildup) للقوات الأمريكية في بناء التجمعات الجوية والبحرية، من خلال نقل الأسراب الجوية إلى القواعد المحيطة بمسرح العمليات، وبناء مجموعات من حاملات الطائرات في المحيطات المائية، ونقل قوات برية وقوات خاصة لاستكمال البناء الاستراتيجي.

وفقاً لهذه الإستراتيجية، هناك من يرى أن هذه الهجمات تمثل نقطة تحول في صياغة النظام العالمي، لأنها أدت، بصورة واضحة، إلى تعزيز المكانة العالمية للولايات المتحدة، ودفعت القوى المنافسة إلى التعاون معها بصورة وثيقة، وهي مسألة لم تكن متوقعة قبل تلك الهجمات، الأمر الذي أدى إلى بناء علاقات شراكة جديدة، ومن ثم خلق مناخ جديد للعلاقات الدولية[1]. وقد كشفت العديد من الدول عن رغبتها في الدخول في مثل هذه الشراكات الإستراتيجية العسكرية مع الولايات المتحدة، وكذلك في استضافة قواتها على أراضيها، إما طمعاً في الفوائد الاقتصادية التي يمكن أن تجنيها من ذلك، أو لتعزيز روابطها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية[2]؛ إذ اقتضت بعض الظروف إجراءات استثنائية. ويرى عدد من خبراء العلاقات الدولية أن الولايات المتحدة ستستخدم قوتها العسكرية الكبيرة في إعادة صياغة النظام الدولي، فقوتها العسكرية التي لا تضاهى لا تساعد في كسب الحرب فحسب، بل تسهم في صياغة وتشكيل أمم ومناطق إقليمية[3]. وتجد هذه الإستراتيجية صداها بشكل واضح في خطاب الرئيس الأمريكي بوش (الابن) حول مكافحة الإرهاب، في 20 سبتمبر/

---

(1) ثامر كامل محمد، **تداعيات عاصفة الصحراء: الإستراتيجية الدولية في عصر العولمة**، (الأردن: دار اليازوري للنشر، 2002) ص 189.

(2) نعومي تشومسكي، **الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي للسيطرة على العالم**، ترجمة: سامي الكعكي (بيروت: دار الكتاب الوطني، 2004) ص 193.

(3) كريستو فريشر، وآخرون، **كذبات بوش الخمس الكبيرة**، ترجمة: محمود عيسى، (دمشق: دار الكتاب العربي، 2004) ص 129.

أيلول 2002، الذي قال فيه: "صحيح أن لأمريكا أصدقاء وحلفاء في هذه القضية، غير أننا نحن القادرون وحدنا على قيادة العملية، نحن فقط نستطيع حشد العالم في مهمة على هذا المستوى من التعقيد... إن الولايات المتحدة وحدها تستطيع أن توصل هذه المبادرة إلى النصر... وهذه المسؤولية لم تقع على عاتقنا مصادفة، فنحن في وضع فريد، بسبب موجوداتنا الفريدة، وبسبب طبيعة شعبنا، وقوة مثلنا، وجبروت جيشنا، جنباً إلى جنب مع الاقتصاد العملاق الذي يسنده". وأضاف الرئيس الأمريكي قائلاً: "مع أن الولايات المتحدة لن تكف عن السعي لكسب تأييد الأسرة الدولية ودعمها، فإننا لن نتردد في التحرك وحدنا، عند الضرورة، لممارسة حقنا في الدفاع عن النفس، عبر العمل استباقياً ووقائياً، من أجل منع أعدائنا من إلحاق الأذى بشعبنا وبلدنا"[1].

وقد تجسد هذا الخطاب ذو النزعة الواقعية في ما يعرف باسم الثورة في الشؤون العسكرية (Revolution in Military Affairs) التي تضمن بقاء البلاد محافظة على التفوق العسكري، في مواجهة التغييرات الحاصلة في طبيعة الحرب، ولا تقوم على حيازة منظومات عسكرية فحسب، بل على تطوير جملة من المفاهيم والعقائد والنظم المتقدمة، لتشغيل هذه المنظومات الجديدة، واستغلالها إلى الحدود القصوى، من أجل السيطرة على أي ميدان قتال مستقبلي[2]. وقد اتخذت هذه الثورة ملامح تكتيكية عدة منها على سبيل المثال[3]:

1. الاتصال السريع من أي نقطة على كوكب الأرض أو بيئة فضائية قريبة من أي نقطة أخرى على الكوكب.
2. القدرة المتزايدة على رؤية وتلمس وتصوير قدر أكبر من التفاصيل من مسافات بعيدة جداً، وعلى التفسير السريع والدقيق للمعلومات.

---

(1) خطاب الرئيس الأمريكي, بوش الابن, حول الأمن القومي للولايات المتحدة، نقلاً عن سيوم براون، مرجع سبق ذكره، ص ص 237، 238.

(2) سيوم براون, المرجع السابق نفسه ، ص 115.

(3) المرجع السابق نفسه ، ص 119.

3. القدرة المتزايدة على تدمير أو تعطيل العربات المهاجمة والطائرات خلال تحليقها للتسديد.

4. القدرة المتزايدة لتعمية أو تضليل استطلاعات العدو ودفاعاته.

5. الحركية المتزايدة (تناسبات المسافة/الزمن) والقدرة على نقل أمواج البشر وكميات المواد والأسلحة.

6. القدرة المتزايدة على إصابة الأهداف من مسافات بعيدة.

7. التعويل المتزايد على الطائرات بلا طيارين وغيرها من العربات غير المأهولة من أجل المسح وتوجيه الهجوم.

## ثالثاً - قوة الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى السياسة الدولية:

تحدد مجموعة المقومات التي تتمتع بها الدولة , مستوى التأثير الذي تستطيع ممارسته في واقع السياسة الدولية. ويذهب ديفيد هارفي، في معرض متابعته للقوة السياسية، إلى القول بأن وسائل القوة السياسية تنشأ عادةً وتبرز من خليط غير مستقر، تتكون عناصره من القَسرْ والتقليد، ومن ممارسة القيادة عبر تطوير الاتفاق والتوافق، وأشكال القوة الواجب تكديسها لضمان قدرتها على تحقيق مصالحها, فلابد أن تجد العوامل الحدسية غير المادية، مثل الهيبة والمقام والتبجيل والجرأة الدبلوماسية، أرضية مادية لها في شيء ما. وهكذا يصبح المال والقدرة الإنتاجية والقوة العسكرية الأركان الثلاث التي تقف عليها الهيمنة في ظل الرأسمالية[1].

وفقاً لهذا المستوى التحليلي، يرى بريجنسكي، فيما يتعلق بالقوة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية، أن ممارسة النفوذ السياسي الأمريكي تنبثق، إلى حد كبير، عن تنظيم

(1) ديفيد هارفي، **الامبريالية الجديدة**, مرجع سبق ذكره، ص 74.

أعلى، وقدرة فائقة على تجنيد الموارد الاقتصادية والتقنية الواسعة للأغراض العسكرية، فضلاً عن الجاذبية الحضارية الغامضة والشديدة معاً لطريقة الحياة الأمريكية، والديناميكية المجردة، والتنافسية المتأصلة لدى الزعامات السياسية والاجتماعية الأمريكية[1].

وكما تمت الإشارة في مواضع سابقة من هذه الدراسة، تتمثل إحدى الخصائص التي تميز بها النظام الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية في اعتماده على ما تقوم عليه فلسفة النظام الرأسمالي الحر، في أوسع معانيه، وأن هذا الاعتماد ليس بمعزل عن شكل وطبيعة النظام السياسي للولايات المتحدة، الذي اعتمدته أيضاً فيما يتعلق بجانبه ومضمونه السياسي، الذي يتجسد في طبيعة النظام السياسي الليبرالي[*] للولايات المتحدة الأمريكية.

وبتعبير أوضح نقول إن الولايات المتحدة الأمريكية، بقدر ما بقيت عند حدود الليبرالية الاقتصادية، فإنها قد بقيت، في الوقت نفسه، عند حدود الديمقراطية الليبرالية، في حين كانت الديمقراطية في دول أوروبا قد اتخذت مضموناً آخر، على إثر التطور الذي طرأ على ليبراليتها الاقتصادية[2]. وقد تميز نموذج الديمقراطية الليبرالية الأمريكي، عن نظيره الأوروبي بخاصية مهمة، تمثلت في قدرته على الاحتفاظ بنقائه الكامل، وذلك لجملة من العوامل، لعل أبرزها اختلاف التطور التاريخي الذي خضعت له الولايات المتحدة، قياساً بالتطور الذي شهدته الدول الأوروبية، فالولايات المتحدة لم تعرف المشكلات التي ترتبت على

---

(1) زبفينو بريجنسكي ، **رقعة الشطرنج.. الأولية الأمريكية ومتطلباتها الإستراتيجية**، ترجمة: أمل الشرقي، (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999) ص 24.

(*) الليبرالية: يقترن المذهب الليبرالي بفكرة الحرية، ولذا اشتق أسمه منها، وتعني الليبرالية، مجموعة من الأفكار والقيم تدور حول الفرد والسلطة وترمي إلى تحرير الفرد من كل القيود التي تكبله.. فالليبرالية من حيث أصلها جاءت كرد فعلي ضد كل تحكم وكل سلطة مطلقة تستهدف القضاء على كل امتياز موروث يتعارض ومبدأ المساواة بين الأفراد، المصدر: مجموعة باحثين، **تطور الفكر السياسي**، (طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1988) ص 182.

(2) نعيمة بشير الجامعي، **دور الديمقراطية الليبرالية في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة (بنغازي: جامعة قاريونس، 1996) ص76.

وجود الإقطاع، وتخلخل المجتمعات الزراعية، وسيادة البيروقراطية، كما حصل في جميع دول أوروبا[1]. ويذهب غاري هارت إلى القول، بأن الديمقراطية الأمريكية تتميز بمبادئ معينة مندمجة في وثائقها التأسيسية، والدستور منها بصفة خاصة، والثقافة السياسية الأمريكية. ووفقاً لإجماع العلماء المطلعين، فقد مثلت هذه المبادئ الإنسانية أكثر التطورات بروزاً في الفكر السياسي[2]، ما أستدع القول أن فكرة أمريكا، حسب المنطلقات الفكرية الكوكبية، تجسدها جملة مثل أمريكية، من حيث كونها مفهوماً إنسانياً شاملاً، فكل من إعلان الاستقلال والدستور يحرصان على استخدام لغة نثرية رشيقة، للتعبير عن سلسلة من المفاهيم والحقائق العظيمة، بوصفها تعاليم إنسانية كونية وثابتة. وعندما يتم إدراك هذه المفاهيم , فإنها تتجاوز السياق والظروف، وتأبى الاعتراف بالتفاصيل المحلية؛ إذ باتت، من حيث الجوهر والمعنى، باقة من أجمل أحلام العالم والإنسانية[3]، ما أدى إلى أن تضيف هذه المثل الديمقراطية المرتبطة بالتراث السياسي الأمريكي دعماً آخر إلى ما يعتبره البعض نفوذاً أمريكيا، ففي زمن الانتشار الأوسع للشكل الليبرالي للحكم، تميل التجربة السياسية الأمريكية إلى أن تصبح مقياساً للمحاكاة، وفي الوقت نفسه فإن التأكيد على مركزية الدستور المكتوب، وسيادة القانون فوق التطبيقات السياسية، الذي يتزايد انتشاره عالمياً، مستمد من قوة المؤسساتية الأمريكية[4].

---

(1) محمد سيف حيدر النقيد، **نظرية نهاية التاريخ وموقعها في إطار توجهات السياسة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد**، (الإمارات: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007) ص 76.

- للمزيد حول الخصائص التي ميزت الفلسفة الليبرالية في الولايات المتحدة الأمريكية عن غيرها من الدول الأخرى. أنظر في: مصطفى خشيم، وآخرون، **الايدولوجيا السياسة.. دراسة في الإيديولوجيات السياسية المعاصرة**، (الجماهيرية: الدار الجماهيرية للنشر، 1425) ص ص 289، 290، 291.

(2) غازي هارت، **القوة الرابعة، "الإستراتجية الكبرى للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة: محمد التوبة، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2005) ص 71.

(3) ضياء الدين سردار، مبريل وين ديفينز، **الحلم الأمريكي.. كابوس العالم**، ترجمة: فاضل جتكر، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2006) ص 290.

(4) زبغينو بريجسنكي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

والحقيقة أنه، منذ بداية تكون النظام السياسي الأمريكي، نظر الأمريكيون إليه نظرة شمولية ذات طابع كوني، وكان من الطبيعي أن يروا في هذا النموذج الليبرالي نموذجاً حياً وثورياً للعالم والحرية التي تنشدها الشعوب، وتعبيراً عن المساواة بين الأفراد[1].

وقد عملت هذه الأمور مجتمعة على حفز الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض نموذجها الخاص بالديمقراطية الليبرالية في التعامل الدولي، وذلك عبر سياستها الخارجية، على اعتبار أن هذا يندرج في إطار الخروج بالقيم السياسية الأمريكية إلي خارج الحدود الوطنية ونشرها عالمياً، وهو ما يتفق مع تطلعات الشعب الأمريكي[2]. ولتحقيق هذه الغاية، اندفعت الولايات المتحدة إلى عولمة هذا الإقناع، حتى أضحى مصلحة قومية، عبر وسائل وأساليب متعددة، من بينها المنظمات الدولية والمؤسسات المالية، فالولايات المتحدة عضو، وفي الغالب هي العضو القائد لمثل هذه المؤسسات, انظر الشكل رقم (4) فعلى مستوى منظمة الأمم المتحدة -على سبيل المثال- أصبحت الولايات المتحدة تشدد على أهمية الديمقراطية ومحوريتها في العلاقات الدولية، حتى أضحى إحلال الديمقراطية، في عالم اليوم، هو المهمة الجديدة للمنظمة[3]. ومن المتعارف عليه أن البناء الفوقي الكوني الحالي، المتمثل بالأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة، هو من مخلفات النظام الدولي، الذي أفرزته الحرب العالمية الثانية، ولم تطرأ عليه سوى تغييرات محدودة، ما جعله متخلفاً وغير منسجم مع يحصل من تطور كبير وهائل على قوى الإنتاج الكونية، وهو نفسه الذي تستخدمه الولايات المتحدة في تحقيق غاياتها ومصالحها المختلفة[4]. هذا جعل البعض يرى أن إعادة التقسيم الجيو- سياسي

---

(1) محمد سيف حيدر النقيد، مرجع سبق ذكره، ص 75.

(2) عامر حسين فياض، "الديمقراطية الليبرالية في مركبات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية"، **مجلة المستقبل العربي**، عدد 261، (2000) ص 148.

(3) بطرس غالي، "الأمم المتحدة وتحديات ما بعد الحرب الباردة"، **مجلة العربي**، عدد444، (1995) ص 27.

(4) محمد طاقة، مرجع سبق ذكره، ص 67.

للعالم، وفقاً للمتطلبات المستجدة في التطور الرأسمالي، مقرر لها أن تنجز في الغالب تحت غطاء مجموعة من الوسائل والآليات التنظيمية، وبجملة من قوانين حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، الذي يرتبط بحق التدخل الإنساني[1].

**الشكل رقم (4)**

**المؤسسات العالمية التي تقوم على الرؤية السياسية للولايات المتحدة**

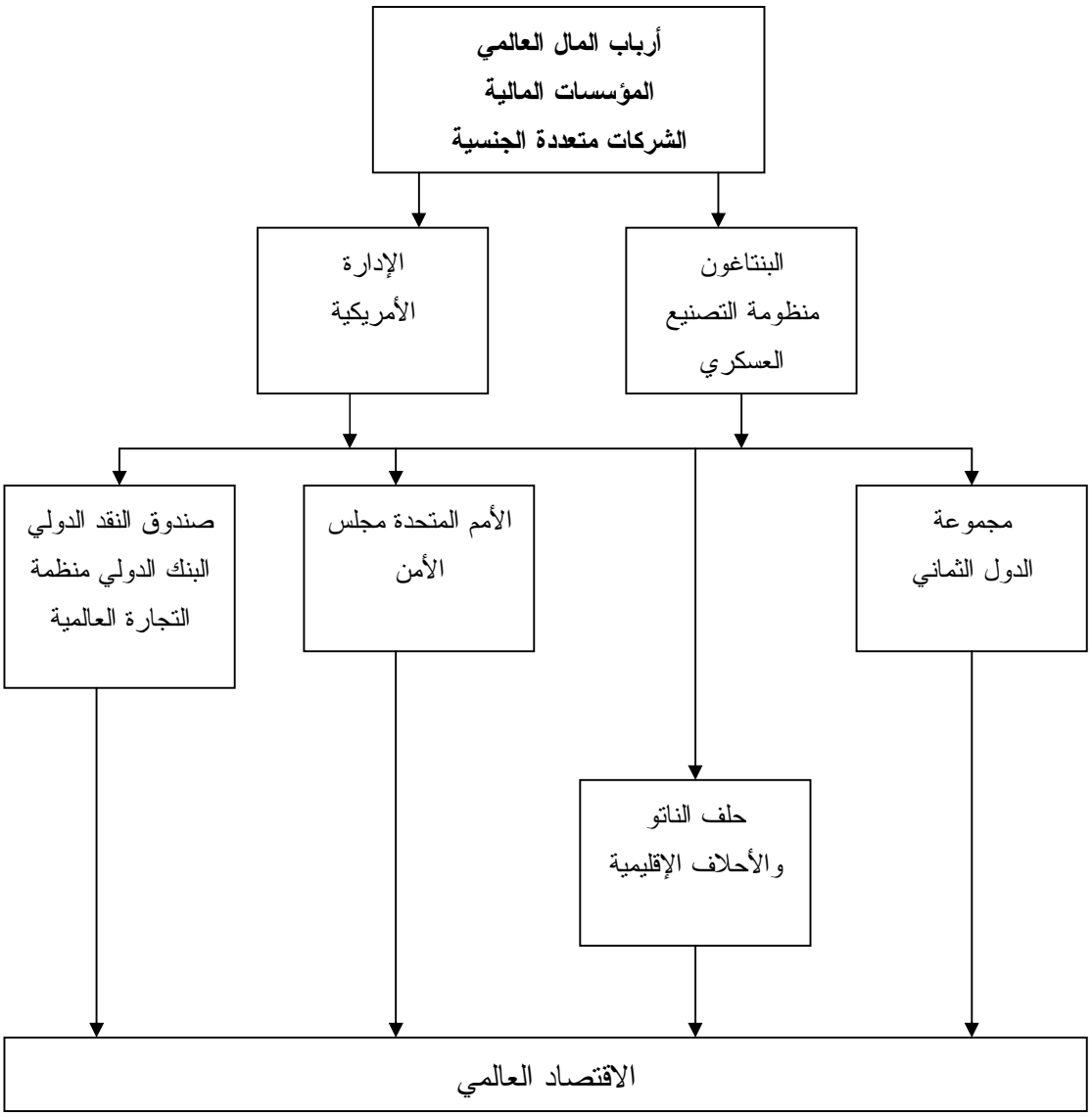


(1) سلوى بن جديد، "فوضي النظام السياسي الدولي للرأسمالية الينوليرالية" ،**مجلة السياسة الدولية**، عدد 182، (2010) ص36.

**المصدر**: محمد طاقة ، **مأزق العولمة**, مرجع سبق ذكره، ص 78

ومع أن الولايات المتحدة قد روجت، وما زالت تروج اليوم أن أسس هذا النظام وقواعده هي حل النزاعات بالطرق السلمية، إلا أنه بات واضحاً أن هذه الحلول لا يمكن أن تتم إلا من المنظور الأمريكي وحده، وإذا كانت هناك تسويات لمشاكل دولية معينة، فيجب أن تتم هذه التسوية تحت الإشراف الأمريكي المنفرد[1]. وفي هذا السياق يرى فوكوياما أن الأمم المتحدة ليست منظمة تراتبية هرمية، قادرة على اتخاذ القرار الحاسم، بل إنها تتحرك بالضرورة بالإجماع، وهي تعتمد بشكل خاص على مانحيها الكبار ومساهمتهم فيها، انظر الجدول رقم (17). وهذا يعني، في الواقع العملي، الولايات المتحدة الأمريكية، التي توفر المال والقوات والمساعدة الفنية[2].

**جدول رقم (17)**

**ترتيب المساهمين في ميزانية الأمم المتحدة**

| المرتبة | الدول | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| 1 | الولايات المتحدة الأمريكية | 22 |
| 2 | اليابان | 19.50 |
| 3 | ألمانيا | 8.7 |
| 4 | بريطانيا | 6.1 |
| 5 | فرنسا | 6 |
| 6 | إيطاليا | 4.9 |
| 7 | كندا | 2.8 |

(1) علي عودة العقنابي، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات**، (الجماهيرية: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1425) ص 135.

(2) فرانيس فوكوياما، **أمريكا على متفرق طرق: ما بعد المحافظين الجدد**، ترجمة: محمد محمود التوبة، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007) ص210.

| | | |
|---|---|---|
| 8 | اسبانيا | 2.5 |
| 9 | الصين | 2.1 |

**المصدر**: توفيق سليمان المنصوري: **قضية إصلاح الأمم المتحدة، دراسة مقارنة في مواقف الأمين العام للأمم المتحدة والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن 1997- 2006**، رسالة ماجستير غير منشورة، (بنغازي: أكاديمية الدراسات العليا، 2009) ص 23.

وإلى حد بعيد عملت الدبلوماسية الأمريكية، ونجحت في ترويض الأمم المتحدة بحيث حولتها إلى أداة لاستصدار القرارات التي تتوافق مع مصالحها السياسية ومع تأكيد فكرة الهيمنة والسيادة العالمية وتحويل القوى الأخرى(*)، صاحبة حق الفيتو(**)، إلى دول تضفي مشروعية على القرار الأمريكي[1]. فعلي سبيل المثال من خلال محاولة الدبلوماسية الأمريكية، في العام 2003- استصدار قرار من مجلس الأمن يفوضها بشن حرب على دولة العراق، عملت في سبيل ذلك على إغراء الدول الصغرى ذات العضوية غير الدائمة بالمنح المالية وغيرها وجربت شتى الوسائل والضغط السياسي على الدول الرافضة للحرب، مثل روسيا وفرنسا[2]، عبر أسلوب دبلوماسي مزدوج المسار: يتمثل **أولاً** في التداول حول أي موضوع يطرح على المجلس فيما بين الدول الخمس. **وثانياً** في التركيز على صنع المواقف والتوجهات، لغرض إفساح المجال لممارسة الضغط والمساومات، خارج القاعات الرسمية للمجلس، بحيث يمكن العمل على عدم المضي في أمر يلقى معارضة من إحدى هذه الدول لما

(*) يقصد بها الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وهي الولايات المتحدة الامريكية بريطانيا، فرنسا، ورسيا الاتحادية، الصين.

(**) الفيتو: يقصد به قيام إحدى الدول الخمس بالاعتراض صراحة على القرار وبالتالي عدم صدوره ولو وافق عليه بقية الأعضاء الاربعة عشر الآخرين فى مجلس الأمن.

(1) جمال زهران، **النظام الدولي بين الإستراتيجية والتغيير.. دراسة في مشكلات معاصرة**، ط2، (القاهرة: مركز المحروسة للنشر ، 2002) ص 62.

(2) أحمد محمود جمعة، **الدبلوماسية في عصر العولمة**، (القاهرة: دار النهضة العربية ، 2004) ص 162.

تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية[1]. وتتويجاً لجهد الولايات المتحدة الدبلوماسي ونفوذها في مجلس الأمن، لجأت إلى استصدار قوانين لفرضها على المجتمع الدولي بالقوة، فيما يتعلق بتحديد الإرهاب، والدول والمؤسسات الخارجة عن القانون الدولي[2].

وعلى مدى سنين طويلة، كانت هناك مقترحات عديدة لتغيير نظام العضوية في مجلس الأمن، كي يعكس التغيرات التي حدثت في توزيع القوة في العالم، ويحسن الشرعية التمثيلية للمجلس. وبالطبع لا ينتظر أن يعمل أيٌّ من مخططات الإصلاح هذه، إلا إذا حدثت أزمة كبيرة؛ إذ أن الأعضاء الموجودين سوف ينقضون أي اقتراح من شأنه أن يحرمهم من نفوذهم الحالي، وسوف تعترض البلدان الأخرى، التي تعتقد أنها هي أيضاً تستحق مقعداً لها في المجلس على قدم المساواة مع أعضائه الدائمين الحاليين[3]. وهكذا فإن فاعلية المجلس، على وجه الخصوص، والأمم المتحدة بوجه عام، أصبحت رهينة لمصالح الولايات المتحدة في المقام الأول, فدورها كإطار للشرعية الدولية يتم إبرازه في بعض القضايا، وتغييبه بصورة تدعو إلى التساؤل في قضايا أخرى[4].

هذه هي الخلفية التي تنطلق منها الولايات المتحدة في اعتماد مبدأ أو عقيدة الإذابة في البوتقة، الذي يعني إذابة الدول والمنظمات في بوتقات وترتيبات مؤهلة، لا بقاء العالم متماشياً مع مصالح الولايات المتحدة وتوجهاتها[5]. وقد اتخذ هذا المبدأ، صوراً معينة نذكر منها[6]:

---

(1) المرجع السابق نفسه ، ص 173.

(2) مجموعة باحثين، **تحولات البيئة التشريعية الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر، 2001**، (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2002) ص 23.

(3) فرانسيس فوكوياما، **أمريكا على مفترق طرق**، مرجع سبق ذكره، ص 221.

(4) فضل الله محمد إسماعيل، **العولمة السياسية.. انعكاساتها وكيفية التعامل معها**، (القاهرة: دار الجامعية للنشر، 2008) ص 185.

(5) كلايد برستوفتز، **الدولة المارقة: الأحادية الأمريكية وإخفاق النوايا الحسنة**, مرجع سبق ذكره، ص 158

(6) عدنان سليمان الأحمد، عدنان المجالي، **قضايا معاصرة**، (الأردن: دار وائل للنشر، 2005) ص 99.

1. اعتبار شكل الديمقراطية, والنهج الليبرالي السياسي، النموذج الذي يجب أن يقتدي بـــه الجميع.
2. ضرورة فرض الانتقال المباشر إلى اقتصاديات السوق في جميع الـــدول، باعتبـــار أن الاقتصاد الرأسمالي هو الاقتصاد الوحيد المشروع، بعد فشل التجربة الاشتراكية.
3. إعادة النظر في دور المنظمات الدولية، على صعيد المسرح السياسي, من خـــلال مـــا يتناسب والسياسات والأهداف الأمريكية بصورة أساسية.
4. التقيد الانتقائي لمناطق العنف والتوترات في الساحة الدولية، من خلال التفويض الـــذي منحته الولايات المتحدة لنفسها على المجريات الدولية.

وقد عبر العديد من قادة الولايات المتحدة عن مثل هذه التوجهات، إلا أن ازدراء القانون الدولي والمؤسسات الدولية كان، كما يرى تشومسكي، ناضجاً، ولاسيما خـــلال فتـــرة حكـــم الرئيس رونالد ريغان، التي يمكن اعتبارها بمثابة العهد الأول لحكام واشنطن الحاليين، الذين استمروا في تأكيد أن الولايات المتحدة تحتفظ لنفسها بحق العمل من طرف واحد، متى دعت الحاجة[1]. ويذهب ديك تشيني , نائب الرئيس الأمريكي الأسبق بوش الابن , إلى حد أبعد في تأكيده وحماسته لهذا المبدأ فيقول: "إن هذا الظرف التاريخي لن يتكرر كثيراً، ومن ثم ينبغـــي على قادة واشنطن أن يحافظوا على بقاء هذه الحال إلى أطول مدة ممكنة، واستغلال الظروف الدولية المواتية، لاقتناص أكبر قدر من المكتسبات للأجيال الأمريكية القادمة"[2]. وفي ســـياق هذا التوجه، عبرت مادلين أولبرايت أيضاً بقولها: إن الولايات المتحدة سوف تتصـــرف مـــع الآخرين بصورة جماعية، حين يمكننا ذلك، وبصورة فردية، حين يجب علينا ذلـــك. والأمـــم

(1) نعومي تشومسكي، **الهيمنة أم البقاء.. السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم**، مرجع سبق ذكره، ص 23.
(2) سعيد اللاوندي، **أمريكا في مواجهة العالم.. حرب بادرة جديدة**، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة، 2003) ص28.

المتحدة مكان ملائم، حين يكون أعضاؤها ممن يمكن الاعتماد عليهم للمشاركة في وجهات نظر واشنطن، لكنها ليست كذلك، حين تعارض الأغلبية الولايات المتحدة في قضايا عالمية مهمة[1].

وبقدر أكبر من الواقعية الشديدة، يقول ريتشارد نيكسون إن علينا أن نطوع الأمم المتحدة لدعم سياساتنا، لا أن تكون مسؤولة عنها، ومن غير المقبول تماماً فكرة أن تضع الولايات المتحدة جنودها تحت قيادة الأمم المتحدة، لتمنح الأمن الجماعي فرصة العمل. وسيكون من غير الحكمة، بل لا أخلاقياً، أن تسلم أرواح الجنود الأمريكان إلى أيادي البيروقراطية الدولية التي تنتجها الأمم المتحدة[2].

واضح بلا أدنى ريب مدى الواقعية الشديدة التي تتعامل بها الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، عند النظر في جملة المبادئ التي تتجسد بوضوح في اتجاهات من يسموا في الأوساط السياسية الأمريكية المحافظون الجدد، ما يرجح، إلى حد بعيد، مثل هذه النزعة الواقعية. هذه المبادئ يمكن الإشارة إليها فيما يلي [3]:

1. تحليل القضايا الدولية من خلال تصنيفات أخلاقية مطلقة، وهم معززون باعتقادهم بأنهم وحدهم من يملك الأفضلية الأخلاقية، ويرون أن مخالفة ذلك يعادل الانهزامية.
2. التركيز على أحادية الولايات المتحدة، والنظر إلى استخدام القوة بمثابة خيار السياسة الخارجية الأول، وليس الأخير.

---

(1) نعومي تشومسكي، وآخرون، **العولمة والإرهاب**: **حرب أمريكا على العالم**، مرجع سبق ذكره، ص135.

(2) ريتشارد نيكسون, **ما وراء السلام** , مرجع سبق ذكره، ص 41.

(3) ستيفان هالبر، جوناثان كلارك،**التفرد الأمريكي**: **المحافظون الجدد والنظام العالمي**, مرجع سبق ذكره، ص 22. للمزيد حول توجهات وقيم المحافظين الجدد، أنظر في: المرجع السابق، ص ص8-9 ، وكذلك أنظر في: فرانيس فوكوياما، **أمريكا على مفترق طرق**، مرجع سبق ذكره، ص 22 وما بعدها.

3. تهميش الوكالات الدبلوماسية التقليدية والتحليل التقليدي، وهم معادون للمؤسسات غير العسكرية متعددة الأطراف، ومناوئون بالغريزة للمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وشعارهم الأحادية العالمية.

4. التطلع إلى إدارة الرئيس السابق ريغان على أنها المثال النموذجي لكل هذه الفصائل.

والحقيقة أن مثل هذه التوجهات تعكس طبيعة توجهات الأجندة السياسية للحزب الجمهوري، التي لا تختلف في سياقها العام كثيراً عن المبادئ والعقائد التي يقوم عليها الحزب الديمقراطي. ولعل هذا الأمر يرجح خاصية الثبات حول الاستراتيجيات والأبعاد الرئيسة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، التي لا تتغير كثيراً، ولا تتأثر في متضمناتها الرئيسة بالتغير الذي يطرأ على التغير في وصول إدارة جديدة إلي سدة الحكم، مهما كان الحزب الذي تنتمي إليه هذه الإدارة، من بين الأحزاب الرئيسة في الولايات المتحدة الأمريكية.

فعلى سبيل المثال, نجد مبادئ الحزب الديمقراطي الرئيسة تقوم على مبدأ أن أفضل سبل دفاع أمريكا عن نفسها هو بناء عالم آمن بالحرية والديمقراطية. ومن الطبيعي استناداً إلى هذا المبدأ أن يدعموا الاستخدام الجريء للقوة الأمريكية. وتشير وثيقة (الأممية التقدمية للحزب الديمقراطي) إلى أن الديمقراطيين ليسوا على الإطلاق من أولئك الذين يعارضون استخدام القوة، ويدعون إلى تقليص الموارد اللازمة لإبقاء الجيش قوياً، فهم يحافظون على أكثر جيوش العالم قدرة وتقدماً تكنولوجيا، دون أي تردد في استخدامه، دفاعاً عن مصالحهم في أي مكان من العالم[1].

## رابعاً - قوة الثقافة الأمريكية:

(1) ضياء الدين سردادر ، ميريل وين ديفنز، **الحلم الأمريكي: كابوس العالم**, مرجع سبق ذكره، ص 29.

يرى هنتنغتون أن الثقافة مصطلح يحمل مدلولات عديدة، ويستخدم في معظم الأحيان للإشارة إلى المنتجات الثقافية لمجتمع ما، بما في ذلك الثقافة الراقية: الفن والأدب والموسيقي، والثقافة الوضعية لوسائل الترفية الشعبية، واختيارات المستهلك[1]. وهناك من يرى أنها كل مركب يشمل المعرفة والعقيدة والفن والقانون والأخلاق والممارسات[2]. وفي مواضع أخرى يذهب هنتنغتون إلى القول بأن كلاً من الثقافة والحضارة يشيران إلى نمط الحياة العام للبشر، وما الحضارة إلا ثقافة كتبت بحروف كبيرة، فكلاهما يتضمنان القيم والمبادئ وأنماط التفكير، التي تعطي لها الأجيال المتعاقبة في مجتمع ما أهمية أولية[3]. ويقول الجابري، في معرض متابعته لمفهوم الثقافة، أنه سواء اعتبرنا الثقافة تضم مختلف أنماط الإنتاج المادي والروحي، ومختلف أنماط السلوك الاجتماعي، أو حصرنا معناها في الإنتاج النظري وحده، فهناك في جميع الأحوال معطيات تشكل أو تعبر عن الخصوصية الثقافية لهذا المجتمع أو ذاك، وهي خصوصية راجعة إلى المحيط الجغرافي والاجتماعي والثقافي الذي يتحدد به الشعب أو مجموعة من الشعوب. وهذه الخصوصية تزداد أهميتها إذا نظرنا إليها بوصفها نتاجاً تاريخياً، يحمل عبر الزمن تصورات وآراء ومعتقدات, وأيضاً طرائق في التفكير, وأساليب في الاستدلال، قد لا تخلو هي الأخرى من الخصوصية[4].

وموطن الجدة في الموضوع أن الثقافة باتت تمثل الجبهة الأمامية لتناقضات المصالح الاقتصادية والاجتماعية بين الدول والأمم، بعد أن كانت في خلفية المشهد، أمام أرجحية لا

---

(1) صموئل هنتغتون، **أمريكا: الأنا والأخر... من نحن؟ الجدل الكبير في أمريكا**، ترجمة: عثمان الجبالي، (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2006) ص 53.

(2) راسيل جاكوبي، **نهاية اليوتوبيا**، ترجمة: فاروق عبدالقادر، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 2010) ص 51.

(3) صموئيل هنتفتون، **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي**، ترجمة: مالك أبو شهيرة ومحمد خلف، (الجماهيرية: الدار الجماهيرية للنشر، 1989 ) ص 103.

(4) محمد عابد الجابري، **تكوين العقل العربي**، ط9، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006) ص 13.

غبار عليها للسياسة والاقتصاد والقوة العسكرية، فقلما جرى إدراك تميز حقل الثقافة، لا بوصفه مجالا للتعبير عن تناقضات البيئة الحضارية فحسب، بل بحسبانه حقلاً متناقضاً، أي حقلاً تتحول فيه القيم الثقافية نفسها إلى موضوعات للصراع، في شكل تبدو فيه مستقلة عن نظام العالم الخارجي، وبالتحديد عن النظام الاقتصادي-الاجتماعي، الذي به تتحد وتتقوم[1]. وهناك من يرى أن ما هو متاح، في عصر الاعتماد المتبادل، من إمكانيات الاتصال والتواصل يؤثر حتماً على الثقافات والهويات، فتدفق الأفكار والمعلومات والمخترعات العلمية، عبر قنوات اتصال، لا تخضع للسيطرة، يخلق فضاءً ثقافياً كونياً، يبدو من الناحية النظرية مفتوحاً أمام كل الثقافات، لتساهم في تشكيله، من خلال التفاعل والتأثير والتأثر[2]. وإجمالاً توجد وراء بروز العامل الثقافي، ضمن العوامل المحركة للبشرية ولمجال العلاقات الدولية، عدة عوامل نذكر منها ما يلي[3]:

- أن الاندماج العالمي، الذي خلقته الثورة الاقتصادية والإعلامية، حرك عملية التفاعل والاحتكاك الثقافي بشكل سريع، وتعسفي أحياناً، ما أحدث تحولات جذرية، وتوترات ثقافية، نتيجة صعوبة إدراك واستيعاب القيم والثقافات الأخرى.
- نتيجة عدم التكافؤ وعدم التوازن العميق في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية القائمة بين مختلف أطراف تلك العلاقات، الذي يخلق عدة توترات سياسية واقتصادية، كثيراً ما يتم توظيف المجال الثقافي كجبهة أمامية للتعامل.

---

(1) عبدالإله بلقزيز، النظام الإعلامي الغربي والاختراق الثقافي نحو إستراتيجية جديدة للدفاع الذاتي"، في **إشكالية العلاقات الثقافية مع الغرب**، تحرير: أحمد العلي وآخرون (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1997) ص225.

(2) صالح السنوسي، **العولمة: أفق مفتوح وإرث يثير المخاوف**، (القاهرة: ميريت للنشر والتوزيع، 2002) ص172.

(3) محمد سعدي، **مستقبل العلاقات الدولية: من صراع الحاضرات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008) ص ص 266، 267.

- أن الفراغ الإيديولوجي والقيمي والجيوستراتيجي لما بعد الحرب الباردة فتح الباب على مصراعيه لإعادة التفكير، واللجوء إلى العامل الثقافي لمحاولة فهم مختلف التحولات السريعة التي يمر بها العالم.

إن مثل هذه التطورات الراهنة تطرح تساؤلات خطرة، يتعلق بعضها بمعرفة مصير الثقافة ذاتها، كمنظومات من القيم والمعارف الإنسانية والروحية العميقة، وبعضها الآخر، الذي نحن بصدده، يتعلق بمعرفة احتمالات سيطرة بعض الثقافات الكبرى على جميع الثقافات الأخرى[1]. فقد كرست نهاية القرن العشرين بروز تنميط ثقافي، يسعى إلى إخضاع العالم لثقافة موحدة عالمية، قائمة على تغريب العالم، في شكل منظومة قيمية وأخلاقية، أساسها تبني النموذج الغربي، وفق نمط الحياة الأمريكية American Way Of life، وهذا بفعل قوة الجاذبية الثقافية التي تملكها الولايات المتحدة الأمريكية[2]. ومثل هذا التنميط الثقافي الذي تقوده الولايات المتحدة يعني بروز خطر التهميش، الذي لا تتعرض له بلدان الأطراف فحسب، بل حتى الثقافات الأوروبية، في عالم توحده ثقافياً الصور والرسائل الأمريكية، التي تذاع كل لحظة، عبر الوسائل السمعية والبصرية الهائلة والمتطورة[3] وهذا يجعل البعض يرى أن ثمة ثقافة كوكبية ناشئة، وهي بالفعل أمريكية إلي حد بعيد، من حيث الأصل والمحتوى. ومع أنها ليست البديل الوحيد، لكنها، بكل تأكيد، البضاعة الأكثر رواجاً، ويبدو أنها سوف

---

(1) سعيد اللاوندي، **بدائل العولمة أطروحات جديدة لتجميل وجه العولمة**، (القاهرة: دار نهضة مصر، 2002) ص160.

(2) محمد السعدي، مرجع سبق ذكره، ص 256.

(3) فتحي محمد البعجة، **التطور الاجتماعي الاقتصادي للبناء السياسي العربي: دراسة مقارنة في الاقتصادي السياسي** العربي، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2006) ص 363 .

تظل كذلك حتى المستقبل المنظور[1]. وقد تكون هذه هي المرة الأولى في التاريخ، التي يكون فيها بإمكان بلد ما أن يفرض رؤيته للعالم على العالم كله، فالإمبريالية الثقافية للولايات المتحدة هي عنف رمزي، يعتمد مبدأ علاقات الاتصال، ومن خصائصه أنه ينشر سماته المميزة المحلية، الموصولة بتجربة تاريخية خاصة، بعد حذف خصوصيتها الثقافية، ويفرض قبولها على أنها ذات بعد كوني[2].

وتجدر الإشارة هنا إلى أننا لا نغفل حقيقة أن المنتجات الثقافية الأمريكية لا تفرض على بلاد العالم فرضاً، وإنما يساعد على ذلك إقبال الجماهير الطوعي عليها، ربما تأثراً بأسلوب الحياة الأمريكية[3]، ما يرجح فكرة أنه قد اندرجت في عناصر القوة مصادر إضافية أساسية وحاسمة، لم تكن في مرحلة سابقة شديدة الحضور وموثوق فيها. والثقافة اليوم لا يمكن صدها بالتشريعات أو الحجب أو المنع، فالانتقالية أصبحت سريعة وعريضة وعميقة في أثرها[4]. وفي هذا السياق يرى جوزيف ناي أن القوة العسكرية والقوة الاقتصادية معاً مثالان على القوة الصلبة الآمرة، التي يمكن استخدامها لإقناع الآخرين بتغيير موقفهم، فالقوة الصلبة يمكن أن تستند إلى سياسة الترغيب والترهيب: سياسة الجزرة والعصا، غير أن هناك طريقة غير مباشرة لممارسة القوة، فقد يحصل بلد ما على النتائج التي يريدها في السياسة العالمية، لأن بلدانا أخرى تريد أن تتبعه، معجبة بقيمة، فتحذو حذوه، وتقتدي بمثاله، متطلعة إلى مستواه من

---

(1) بيترال بيرغر "اليات العولمة الثقافية", في **عولمات كثيرة: التنوع الثقافي في العالم المعاصر**، تحرير: صموئيل هنتغتون، ترجمة: فاضل جتكر ، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004) ص 15.

(2) أرماند ماتيلارت، **العولمة والتنوع الثقافي**، ترجمة: صلاح الدين أبو جاه، (طرابلس: اللجنة الشعبية العامة للثقافة، 2006) ص 62.

(3) السيد يسين، **العالمية والعولمة**، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر، 2002) ص 55.

(4) كاظم هاشم نعمة، **استراتجيات الهيمنة الأمريكية** (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2001) ص 64.

الازدهار والانفتاح[1]. وذلك أنه إذا استطاع بلد ما أن يشكل قواعد دولية متمشية مع مصالحه وقيمه، فإن من الراجح أن تبدو أعماله مشروعة في عيون الآخرين. وإذا استخدم مؤسسات، أو اتبع قواعد من شأنها تشجيع بلدان أخرى على توجيه فعاليتها أو الحد منها بطريقة يفضلها، فإن ذلك البلد لن يحتاج إلى الكثير من الجزرات والعصي الباهظة التكاليف[2]. ويوضح ناي ذلك قائلاً: إذا استطعت أن أجعلك تريد أن تفعل ما أريده، فإنني لن أضطر إلى إرغامك على عمل ما لا تريد، فإذا كانت الولايات المتحدة تمثل قيماً يريد الآخرون أن يتبعوها, فستقل كلفة اضطلاعنا بالقوة. وليست القوة الناعمة كالنفوذ، رغم أنها من مصادره، فبعد كل شيء أستطيع أن أوثر عليك بالتهديدات والمكافآت، كما أن القوة الناعمة هي قوة الإقناع أو القدرة على التأثير على الناس بالحجة. إنها القدرة على الإغراء والجذب. وكثيراً ما يؤدي الجذب إلى الموافقة أو التقليد بالإقتداء[3].

ويرجح البعض عوامل نجاح القوة الناعمة الأمريكية إلى أنها تتمثل في أن الولايات المتحدة، بتركيبتها السكانية، تستقبل بقوة المؤثرات الثقافية الخارجية، وغالباً ما تدمجها في النسيج الثقافي الأمريكي، فكثيراً ما اختلطت إسهامات ثقافية ما بإسهامات ثقافات أخرى، وكونت هجائن قوية بصورة خاصة[4]. وكلما كانت الثقافة تتعولم محلياً بصورة طبيعية، وكلما زادت سهولة امتصاص الثقافة للأفكار والممارسات الأجنبية ودمجها في تقاليدها، تعاظمت

---

(1) جوزيف س. ناي، **مفارقة القوة الأمريكية: لماذا لا تستطيع القوة العظمي الوحيدة في العالم أن تمضي وحدها** ، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003) ص 38.

(2) جوزيف س. ناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007) ص 32.

(3) جوزيف س. ناي ، **مفارقة القوة**، مرجع سبق ذكره، ص 39.

(4) نيل م. روزندوَف،" العولمة الاجتماعية والثقافية المفاهيم والتاريخ الدور الأمريكي"، في **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، مرجع سبق ذكره، ص 162.

الأفضلية التي تتمتع بها. وقد كانت القدرة الطبيعية على التأقلم المحلي من مواطن قوة الثقافة الأمريكية[1].

وفي سياق تحليلي عميق يرى الجابري أن القيم في كل ثقافة ليست على مستوى واحد، بل هناك قيم أساسية أو رئيسة، تتفرع عنها قيم أخرى، أدني منها مرتبة. ويمكن التمييز في كل ثقافة بين ما ندعوه القيم المركزية، التي تنتظم حولها جميع القيم، والقيم الأخرى المندرجة تحتها[2].

وعوداً على بدء، فقد كان جوهر الثقافة الأمريكية دوماً، ولا يزال، يقوم أساساً على مكونات وقيم أساسية، تشتمل على الثقافة المسيحية واللغة الإنجليزية، وإرث من الفنون والفلسفة والموسيقى. وقد تم دمج الأجيال اللاحقة من المهاجرين في ثقافة المستوطنين الأوائل، فأسهموا فيها وحوروها، ولكنهم لم يغيروها بشكل جوهري، ذلك لأن مثل هذه القيم الأساسية للثقافة الأمريكية ظلت هي ما يجتذبهم[3]. مثل هذا الطرح يؤكده ناي أيضاً حيث يرى أن صورة الولايات المتحدة وجاذبيتها تعتمد في جزء منها على مادة سياستها الداخلية وتكتيكاتها الخارجية، كما رأينا في مواضع سابقة من هذه الدارسة، وفي جزء آخر تعتمد على الثقافة الشعبية. وعلى مدى السنين كانت هذه المصادر هي الأكثر إنتاجاً للقوة الناعمة[4] انظر الجدول رقم (18) الذي يبين أبعاد وأشكال هذه الجاذبية. هناك من يرى أيضاً, بأن من أسباب نجاح الثقافة الأمريكية وجاذبيتها، أنها في الأساس من صنع شركات خاصة، لم تقم بإبداعها فقط، بل كان لها الفضل الأكبر في نشرها عالمياً. وعند هذه النقطة تقف الولايات المتحدة

---

(1) توماس فريدمان، **العالم مسطح تاريخ موجز للقرن الحادي والعشرين**، مرجع سبق ذكره، ص 38.

(2) محمد عابد الجابري، **العقل الأخلاقي العربي.. دراسة تحليلية نقدية لنظم القيم في الثقافة العربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006) ص 22.

(3) صموئيل هنتنجتون، **أمريكا: الأنا والآخر**، مرجع سبق ذكره، ص 65.

(4) جوزيف ناي ، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 110.

مقابل الدول الصناعية الكبرى الأخرى، التي تنصب حكوماتها نفسها، لا كـدعاة اقتصـاديين فحسب، بل وقضاة جمال وأفكار أيضاً؛ إذ تلعب الإدارة الأمريكية دوراً ثانوياً في دعم ونشر الثقافة الشعبية بالمقارنة مع دول أخرى[1].

**جدول رقم (18)**

**أبعاد الجاذبية الأمريكية في مجموعة من قارات العالم**

| المؤشر | متوسط عشرة أقطار أوروبية | متوسط ستة بلدان أسيوية | متوسط عشرة أقطار أفريقية | متوسط تسعة بلدان أمريكية |
|---|---|---|---|---|
| جاذبية العلوم والتقنية | %75 | %89 | 89% | 89% |
| جاذبية الأفلام والموسيقي | %69 | %59 | %69 | %79 |
| جاذبية الأفكار الديمقراطية | %59 | %69 | %79 | %59 |
| جاذبية التجارة الأمريكية | %49 | %49 | %69 | %49 |
| قبول انتشار العادات الأمريكية | %39 | %39 | %49 | %39 |

**المصدر**: جوزيف س، ناي، القوة الناعمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 173- 174.

وقد لعبت مجموعة كبيرة من وسائل الإعلام دوراً فـي التـرويج للثقافـة الشـعبية الأمريكية. فعلى سبيل المثال، تملك الولايات المتحدة العديد من المؤسسـات منهـا: أولتـايم رويتر، التي تعد أكبر مؤسسة إعلامية، إذ تملك شبكة CNN الإخبارية، وشبكة CBS، كذلك تملك مجموعة (تايم)، ومنها مجلة تايم الشهيرة وشركة (وولت ديزني) للإنتاج التلفزيـوني،

(1) نيل م. روزندورف" العولمة الاجتماعية والثقافية: المفاهيم التاريخ والدور الامريكى", مرجع سـبق ذكـره ، ص 176.

ومؤسسة (يتاكوم انكـــورب) التـــي تملـــك شـــبكة ESBN الرياضـــية، وكـــذلك مؤسســـة (نيوز كوربوريشن) ، التي تملك شبكة FOX، وغيرها من المؤسسات العملاقة[1].

وفي سياق جاذبية الثقافة الأمريكية، هناك من يرى أن الولايات المتحدة قد أفرزت مـــا يمكن اعتباره طوفاناً حقيقياً من المنتجات الصناعية، التي ما لبثت أن باتت من مسلمات الحياة البديهية حول العالم، فكرة السلة والراوي الآلـــي ATN ، والهـــامبرغر، وزاحفـــة التـــزلج، والهاتف الخلوي، والكمبيوتر، وحقيبة الكمبيوتر، وعداد مواقف السيارات، وآلـــة التصـــوير، وطائرة الركاب الحديثة، وبطاقة الائتمان، والمشروبات الرياضية، والجينز الأزرق، وموسيقي الراب، وناطحة السحاب.. الخ، هذه كلها حقائق موجودة في كل مكان, وبالفعل فـــإن أشـــياء كثيرة مما نعتبرها تجسيداً للعولمة إنما هي، دون أي جدال، أشياء أمريكية، من حيث المنبـــع والطابع على حد سواء[2]. وهناك من يرى أن (مكدونالدز) -على سبيل المثال- ليس وحـــده رمزاً للحضور الكلي للروح التجارية الأمريكية، فكوكاكولا هي المشروب المختار منذ عقود، ولا يشعر المراهقون من ماليزيا إلى المغرب بالكمال بدون أحذية نايك NIKE. وقد أصبحت مثل هذه المنتجات رمزاً محملاً بارتباطات ثقافية معقدة، تظهر، من بين مـــا تظهـــره، قـــوة التجارة الأمريكية ونجاحها وجاذبية الحياة الأمريكية[3]. مثل هذه النوعية من القـــوة، وتلـــك الثقافة التي تصل إشعاعاتها إلى الخارج، تعتمد على الجذب، لا على الدفع، وعلى القبول، لا الإخضاع. مثل هذه القوة لا يمكن حساب مجموعها، ولا يمكن أيضاً وضع موازنة لها، ففـــي هذه الحلبة الثقافية لا يمكن لأوروبا مجتمعة واليابان والصين وروسيا أن تجتمع معـــاً ضـــد

---

(1) مؤيد الدليمي، **الهيمنة الأمريكية وحرب الأكاذيب**، (بغداد: المطبعة الوطنية للنشر، 2008) ص5.

(2) جيمس ديفيون، جوشيو اليتبس،" طليعة العولمة عالم فرسان العولمة الأمريكية"، في، **عولمـــات كثيـــرة.. التنـــوع الثقافي في العالم المعاصر**، مرجع سبق ذكره، ص 460.

(3) ستيفان هالبر، جوشان كلارك، مرجع سبق ذكره، ص 334.

الولايات المتحدة، ولا يمكن لكل استوديوهات السينما لديهم مجتمعة أن تكسر قبضة هوليـــود على هذه الصناعة، ولا يمكن لاتحاد من جامعاتهم أن ينزل جامعة هارفارد عن عرشها[1].

**الخلاصة**: تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بمستوى قوة ونفوذ عاليين في تأثيرهمـــا علـــى واقع ميزان القوى العالمي بمستوياته المختلفة, إذ يبرز مدى التميز الذي اكتسبته بفعل نظـــام اقتصادي، تمكنت من خلاله من أن تكون العضو الفاعل الرئيس في النظام الدولي, والعضـــو الأكثر تأثيراً في مختلف التنظيمات الدولية, كمنظمة الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لها,مثل مجلس الأمن, أو البنك الدولي, وغيرها من المؤسسات الدولية.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تنفرد , وبلا منازع, بمستوى مـــن القـــدرة القتاليـــة متقطع النظير, بفضل ميزانية ضخمة تفوق كل الدول,كما أنها تتمتع بنفوذ قوي وحضور كبير ومؤثر فيما يتعلق بقوة العامل الثقافي.

---

(1) توماس ل. فريدمان، **سيارة الليكساس وشجرة الزيتون: محاولة الفهم العولمة** ، ترجمة: ليلي زيدان (القـــاهرة: الدار الدولية للنشر، 2000) ص 386.

# خلاصة الفصل الثاني

يتضح مما تناولناه في هذا الفصل، الخاص بـــالتميز الاقتصـــادي للولايـــات المتحـــدة الأمريكية، أن العامل الاقتصادي يعتمد في مكوناته الأساسية، بصفة عامة، على عوامل مثل: الموارد الطبيعية للدولة، طبيعة اليد العاملة، ثم عامل التنظيم، باعتباره العامل الذي يحتـــوي هذه المكونات وينظمها. وقد كانت الولايات المتحدة، وفقاً لهذه المكونـــات، مـــن أغنـــى دول العالم، من حيث الثروات الطبيعية، وكذلك الإستراتيجية مثل النفط، كما أنهـــا تملـــك أيضـــاً مساحة شاسعة زادت بدورها من تنامي هذه الثروات، إضافة إلى أنها تعد من أكبر دول العالم من حيث مكونها البشري، الذي يتمتع أغلبه بقدرات ومهارات لازمة لإنجاح العمل الصناعي. وفي الجانب التنظيمي يوجد في الولايات المتحدة منظومة إدارية فاعلة، استطاعت أن تستثمر العوامل السابقة بشكل زاد من فاعليتها، بحيث أصبحت دعائم قوية وقاعـــدة صـــلبة للنظـــام الاقتصادي.

وفيما يتعلق بما يميز الاقتصاد الأمريكي، أشارت الدراسة بإيجاز إلى دور الفلسفة الاقتصادية التي ينطلق منها نظام الولايات المتحدة الاقتصادي، باعتبارها إحدى المميزات الرئيسة للاقتصاد الأمريكي، فالولايات المتحدة تعد، على مستوى العالم، على رأس الدول التي تعتمد تطبيق الفكر الرأسمالي والسوق الحرة، تطبيقاً فعلياً كاملاً. كما تناولت الدراسة ما لهذه الفلسفة الاقتصادية من تركيبه معقدة ومؤثرة في عوامل القوة الأخرى التي تنفرد بها الولايات المتحدة، سواء في النواحي السياسية أو الاجتماعية، بالإضافة إلى تناول تأثير دور العامل التقني والتكنولوجي في قوة وتميز طبيعة النظام الاقتصادي للولايات المتحدة، الذي يمثل بدوره حجر الزاوية بالنسبة لمستويات التقدم الحضاري بكل أنواعه، بالإضافة إلى أنه معيار التقدم الاقتصادي.

وفيما يتعلق بالنظام الاقتصادي للولايات المتحدة، فقد اعتمدت الدراسة على استعراض مجموعة من المؤشرات الاقتصادية، التي تعد أكثر شيوعاً واعتماداً لدى علماء الاقتصاد، متمثلة في مؤشري الناتج القومي الإجمالي، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي، التي يتبين من خلال المقارنة بمثلها من المؤشرات الخاصة بدول أخرى، مدى تفوق وتميز الاقتصاد الأمريكي، حسبما جاءت به هذه المؤشرات.

أما عن ترتيب الولايات المتحدة الأمريكية في ميزان القوة العالمي، فقد اعتمدت الدراسة، في هذا السياق، على تناول مدى تأثير قوة الولايات المتحدة ونفوذها على مواقع ومجالات مختلفة. فعلى مستوى المؤسسات المالية الدولية، اتضح مدى القوة والنفوذ المؤثر الذي تملكه الولايات المتحدة على مؤسسات مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، نظراً لنفوذها السياسي داخل هذه المؤسسات، وللدعم المالي الذي تقدمه الولايات المتحدة لها. كما اتضح، على مستويات قياس القوة الأمريكية، وفقاً لجوانب أو

مجالات أخرى، أن القوة العسكرية التي تملكها الولايات المتحدة، لا يمكن مقارنتها بأي قـــوة عسكرية أخرى، من حيث طبيعة هذه القوة وشكلها وقدرتها. وقد كان ذلك وفقاً لجملـــة مـــن الشواهد منها مدى نجاح التخطيط الاستراتيجي لهذه القوة، الذي عادة ما تصل من خلاله إلى تحقيق أهدافها بمستوى كبير من الفاعلية والنجاح. كما اتضح ذلك من خلال مدى الكفاءة التي تمتع بها المنظومة العسكرية للولايات المتحدة، المعتمدة على درجة عالية مـــن التكنولوجيـــا المتميزة عالمياً، بالإضافة إلى نسبة من الإنفاق العسكري الكبير للحفاظ على هـــذا المســـتوى المتميز من القوة.

وفي سياق التأثير والقوة الأمريكية على واقع ومجريات السياسة الدولية، اتضح أن قوة الولايات المتحدة، في هذا الخصوص، ترجع بالدرجة الأولى إلى قوة نظامها السياسي نفســـه، من حيث إنه يمثل معيار النجاح والتحول في الممارسة الديمقراطيـــة للمجتمعـــات الإنســـانية الأخرى، وهو النظام الذي تعكس مجموعة من الحقائق والشواهد مدى سعى النظم السياســـية الأخرى إلى تحقيقه داخل بلدانها.

وأخيراً عملت هذه المنظومة المركبة من مكونات قوة مختلفة، تنطلق في الأساس مـــن نظام اقتصادي متميز عالمياً، على خلق وتكوين قوة ثقافية تعتمد في محتواها وتأثيرها علـــى عوامل جذب وإغراء قوية، تسعى أغلب المجتمعات الإنسانية إلى تقليدها ومحاكاتها والاقتداء بها، حتى في جوانبها ذات الطابع الخصوصي بالنسبة للمجتمع الأمريكي.

# الفصل الثالث

## تأثير الوضع الاقتصادي على قبول الولايات المتحدة الأمريكية لعالمية متضمنات التنمية المستدامة

# الفصل الثالث

# تأثير الوضع الاقتصادي على قبول الولايات المتحدة الأمريكية لعالمية متضمنات التنمية المستدامة

**المقدمة:**

يري الكثيرون، أن التقدم الصناعي والتقني وإن كان قد قدم منافع حياتية معاشة واضحة، إلا أن مخاطره ومشكلاته آخذة أيضاً في الزيادة والوضوح أكثر من أي وقت مضى، ولاسيما التأثيرات السلبية على طبيعة النظام الايكولوجي، وزيادة عدد الفقراء في المجتمعات البشرية، وغير ذلك من القضايا والحقائق التي لم يعد هناك شك في مدى خطورتها من جانب، وارتباطها بالممارسات الاقتصادية والنماذج التنموية السائدة من جانب آخر.

وقد مثل مدى اهتمام الجماعة الدولية بالحلول التي تضعها التنمية المستدامة في صورة متضمنات رئيسة لتحقيقها، ومن ثم حلول في مواجهة المشكلات البيئية والتنموية المتعددة، أولى نجاحات التنمية المستدامة كرؤية تنموية حديثة. وقد تجسد ذلك من خلال المؤتمرات الدولية التي عقدت حول البيئة والتنمية المستدامة، ومشاركة المنظمات غير الحكومية في عملية الارتقاء بمثل هذه التوجهات ومناقشتها على مستوى عالمي، وإعطاء الأولوية للخبرات العلمية، من خلال ما تقدمه من دراسات، وما تطرحه من تقارير خاصة بالنظام الايكولوجي، ومن ثم تحويلها إلى قضايا تطرح على مستوى العلاقات السياسية الدولية.

وفي إطار موقف الولايات المتحدة الأمريكية مما تذهب إليه التنمية المستدامة في متضمناتها، يجد المتتبع مجموعة من العوامل تعد بمثابة القاعدة التي توجه هذا الموقف وتبلوره، فعلى المستوى الاقتصادي، تتطلب مسألة تحقيق التنمية المستدامة التحول في

الممارسات الاقتصادية السائدة، والدفع نحو إستراتيجية تنموية، تضع المعايير البيئية في مرتبة عالية من الاهتمام، بما يؤدي إلى التغيير في أنماط الإنتاج والاستهلاك على حدٍ سواء، في حين أن المركز المتقدم الذي تشغله الولايات المتحدة على كافة المناحي والمستويات، والذي خولها بأن تكون القوة المتميزة بلا منازع، يعتمد في الأساس، إلى درجة كبيرة، على نمط إنتاجي واستهلاكي كبير، وفقاً لما تفيد به مؤشرات اقتصادية تعتمد الدخل الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي مقياساً للنمو الاقتصادي، بغض النظر عن كونها المسبب الأكبر والرئيس لما يعتري النظام الايكولوجي من ظواهر مخيفة، في مقدمتها ظاهرة التغير المناخي. ولا يختلف الحال كذلك عند قياس موقف الولايات المتحدة من متضمنات التنمية المستدامة، على صعيد المكون الثقافي، فقد استطاع النموذج الاقتصادي أن يخلق نتيجة حتمية، تمثلت في نسق ثقافي قوي ومعادً للتغيرات التي تنادي بها التنمية المستدامة.

ويمكن القول أن تعاون الجماعة الدولية، في سياق التنمية المستدامة، يتطلب كذلك إرادة سياسية قادرة على تعميم هذه التوجهات، وتحويلها من مجرد فلسفة تنموية إلى برنامج وإستراتيجية عمل واقعية وحقيقية، من خلال مواقف دولية ايجابية، ودوافع أخلاقية تعزز فكرة ما يجب أن يكون عليه الوضع الدولي.

ولبيان ذلك يتناول هذا الفصل موقف الدولة الأكثر تأثيراً في النظام الدولي، وكذلك الأكثر تأثيراً في تطبيق متضمنات التنمية المستدامة، وذلك في مبحثين:

**المبحث الأول: عالمية متضمنات التنمية المستدامة.**

**المبحث الثاني: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من متضمنات التنمية المستدامة.**

# المبحث الأول

# عالمية متضمنات التنمية المستديمة

**تمهيد:**

لقد أدى ما تطرحه التنمية المستدامة في متضمناتها من قضايا تكتسب الطابع العالمي، لا تعترف بالمبدأ الضيق التقليدي للسيادة الوطنية، ولا يمكن التعامل معها إلا من خلال تنظيم دولي، يتوفر لدى أعضائه الاقتناع والرغبة في التعاون، من أجل حياة كل البشر، إلى خلق تطورات، كانت علامة فارقة في مجابهة النظام الدولي لقضايا مصيرية حديثة العهد، مثل التغير المناخي، ومحاربة الفقر، وغيرها من القضايا، فوضعت الاتفاقيات حولها، وحدد سبل التعامل معها. من جانب آخر يوضح هذا المشهد الكلي أن المصلحة القومية للدولة لا يمكن التغافل عنها عند الحديث عن الالتزامات التي تطرحها مثل هذه الاتفاقيات. ويتمثل ذلك تحديداً في حال الدول المتقدمة والصناعية، التي تضع في أول اعتباراتها مصالحها الخاصة، دون أدنى اعتبار لما أجمعت عليه سائر المجتمعات الإنسانية الأخرى.

**أولاً - جدلية العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة:**

شهد العالم تطورات عديدة، أثرت على مفهوم المجتمع العالمي واحتياجاته، فبعد أن كان الاهتمام بقضايا البيئة محدود النطاق، ويقتصر على المعامل ومراكز البحوث العلمية، التي تعنى بإجراء الأبحاث والاكتشافات المختلفة، أصبحت البيئة، في غضون السنوات الأخيرة، أحد المحاور السياسية والاقتصادية المهمة، التي تؤثر على خطة الدولة، وتوجه سياساتها

المستقبلية بما يتناسب مع متطلبات البيئة، لا داخل حدود الدولة فقط، بل على صعيد البيئة الدولية ككل[1].

تشير متضمنات التنمية المستدامة إلى الأهمية المتزايدة للبيئة، وإلى أن البيئة والتنمية ليستا متضادتين، بل هما متلازمتان كلياً، فلا يمكن للتنمية أن تقوم على قاعدة من موارد بيئية متداعية، كما لا يمكن حماية البيئة إذا لم تهتم التنمية بتكاليف تدمير البيئة[2]. ومن المتعارف عليه أن التغييرات التي دخلت على النظم البيئية قد حققت مكاسب كبيرة للرفاه البشري والتنمية الاقتصادية، إلا أن هذه المكاسب قد تحققت، حسبما جاء في برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، على حساب تدهور الكثير من خدمات النظم البيئية ، وتزايد المخاطر غير المألوفة، وتفاقم الفقر لبعض الجماعات. وما لم يتم حسم هذه المشاكل فسوف تؤدي إلى تقليص الفوائد التي تحصل عليها الأجيال القادمة من النظم الإيكولوجية بصورة ملموسة[3].

هذه الرؤية تمثل أهم ما أنتجه مذهب البيئة الجديد للعلاقة بين الإنسان والنظام البيئي الذي ظهر خلال الستينيات وأوائل السبعينيات. ففي السابق كانت جماعات المحافظة على الطبيعة وحمايتها تعنى في المقام الأول بالآثار الروحية والاقتصادية لانقراض الأنواع والمناطق البرية، أما مذهب البيئة الجديد فقد ذهب إلى أبعد من ذلك، فهو يرى أن بقاء الجنس البشري يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحالة التنوع الإحيائى[4]. وبعد جدال واسع، امتد لعدة عقود، أصبح واضحاً أن الكوارث الطبيعية ليست من صنع الطبيعة بمفردها، وأن النشاط البشري،

---

(1) نيرمين السعدني، "مسألة التكنولوجيا النظيفة وتداعياتها على البيئة"،**مجلة السياسية الدولية**، عدد 151، (2003)، ص267.

(2) عامر محمد طراف، **أخطار البيئة والنظام الدولي**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر، 1998) ص 99.

(3) تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **حالة البيئة ومساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مواجهة التحديات البيئية**، (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2006) ص6.

(4) ديفيد والأس، **التنمية الصناعية المستدامة: دراسات عالمية**، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003) ص70.

ولاسيما النشاط الاقتصادي، له دور مهم في جعل هذه الكوارث أكثر حدة وتـــدميراً[1]. وقـــد اتضح أيضاً أن المنافع المتولدة عن زيادة النشاط الاقتصادي، والتي تقاس عادة بالزيادات في الناتج القومي الإجمالي، لا تمثل المنفعة الصافية؛ إذ يقابل ذلك تكاليف اجتماعية وبيئية قـــد تلغي أثر تلك المنافع، تتمثل في حجم الموارد الطبيعية المستنفدة لزيادة الإنتاج، وفـــي إفســـاد البيئة والإضرار بها[2]، ما يجعل البعض يرى أن المشاكل التي تواجهها النظم البيئية تعـــود إلى نمط النظام الاقتصادي، الذي يوضحه ويبرره، وأحياناً يقوده رجال المال والأعمال[3].

وفي ظل هذه التجاوزات في برامج التنمية، التي كانت تقوم وتهدف بالأساس إلى عملية النمو الاقتصادي، دون الاهتمام بمصادر البيئة والطبيعة، التي تستند إليها التنمية المســـتدامة، دارت لقاءات وحوارات، وعقدت مؤتمرات دولية لا حصر لها، لتحديد دور الدول المتقدمـــة صناعياً، التي تقدمت اعتماداً على مصادر رخيصة من الثروات الطبيعية المتاحة في الـــدول النامية والفقيرة[4]. وقد أكد كوفي عنان، في افتتاحية مؤتمر القمة للتنمية المستدامة، على ذلك بقوله: "علينا أن نواجه الحقيقة المرة، وهي أن نموذج التنمية الذي عهدناه لم يعد بـــالخير إلا علـــى القلة، غير أنه بالنسبة للأكثرية كان مليئاً بالثغرات، والطريق الذي نسلكه نحو الرخاء، والذي يـــدمر البيئة، ويخلف وراءه الغالبية العظمى من بني البشر في بؤس، لابد أن ينكشف ســـريعاً عـــن كونـــه طريقاً مسدوداً أمام الجميع، فهناك ممارسات تعوق التنمية المستدامة، محبوكة بعرى متينة في نســـيج

---

(1) حنان رجائي، "التكلفة الاقتصادية للكوارث الطبيعية"،**مجلة السياسة الدولية**، عدد 163، (2006) ص 80.

(2) أحمد محمد مندور، أحمد رمضان، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، (الإسكندرية: مؤسسة شـــباب الجامعـــة، 1995) ص374.

(3) أنطوني س. فيشر، **اقتصاديات الموارد البيئية**، ترجمة: عبدالمنعم إبراهيم، أحمد يونس، (الرياض: دار المـــريخ للنشر، 2002) ص 239.

(4) مصطفى كمال طلبة، "الأخطار البيئية ومسئولية المجتمع الدولي"،**مجلة السياسة الدوليـــة**، عـــدد 163، (2006) ص56.

الحياة الحديثة، وبعضهم يقول علينا أن نمزق هدا النسيج، وأقول أننا نستطيع ذلك، وأن علينا أن نحبك فيه خيوطاً جديدة من المعرفة والتعاون"[1].

هذه الرؤية، التي تلخص ما تقوم عليه الركيزة الرئيسة للتنمية المستدامة، تتفق إلى حد كبير مع ما ذهبت إليه بروند تلاند كذلك بقولها: "إن للتهديدات التي تواجهها البيئة العالمية إمكانية إصابتنا بالدهشة، وجعلنا نؤمن أن الشمال والجنوب سيضطران إلى صياغة شراكة متعادلة. وقد حان الوقت لبدء عهد جديد من التعاون الدولي، فقضايا مثل أزمة الديون، والسياسات الاقتصادية، وتسخير التكنولوجيا من أجل النفع الشامل، وتقوية نظام الأمم المتحدة، والتهديدات الخطرة الواضحة التي تواجهها البيئة، مثل الاحتباس الحراري، مترابطة ببعضها البعض بدرجة زائدة. ومن المناسب أن نبحث الهموم الاقتصادية والبيئية مجتمعة، ما دامت هذه الروابط الأساسية تربط بينها"[2].

وقد بات مؤكداً أنه لم يعد من الممكن أن تعالج مشاكل الحاضر البيئية بمعزل عن بعضها؛ إذ إنها متصلة بشكل لا ينفصم بالمطالب الاجتماعية والضغوط الديموغرافية والفقر في الدول النامية، وتتعارض مع الاستهلاك المفرط والمبذر في الدول المتقدمة[3]. وقد كان للكم الهائل من الدارسات المتعلقة بالأخطار المحدقة بالبيئة أن يحدث تدريجياً نقلة نوعية في الوعي بعالمية القضايا البيئية التنموية، واستحالة معالجتها على أساس قطاعي، أو على أساس محلي أو إقليمي[4].

---

(1) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 203.

(2) جروهارلم بروند تلاند، "التغير العالمي ومستقبلنا المشترك"، في **بيئتنا العالمية المتغيرة: أرض واحدة مستقبل واحد**، (تحرير) تشريل سيمون سيلفر وروث س.دي فريز، ترجمة: سعيد رمضان، (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1992) ص 190.

(3) خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة: في ظل العولمة المعاصرة**، ط2 (الإسكندرية: منشورات الدار الجامعية، 2010) ص 372.

(4) حسن نافعة،" الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945 حتى الآن"، **سلسلة عالم المعرفة**، عدد 202، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1995) ص 384.

وهكذا تجسد هذا الاهتمام العالمي الواسع بمسائل البيئة في صور متعددة، لعل أهمها استحداث المؤسسات المختصة بشؤون البيئة والتنمية، فعلى المستوى الدولي أحدثت منظمة الأمم المتحدة جهازاً خاصاً بالبيئة، تحت اسم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وعلى المستوى الوطني أحدثت العديد من الدول، إما وزارات خاصة، أو هيئات حكومية متخصصة، كما برز الاهتمام في صورة إبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية في هذا الشأن[1]. كما أنشئ مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (WBCSD)، الذي وحد منظمتين مستقلتين: الأولى مجلس الصناعة العالمي للبيئة (WLCE)، وهو تابع لغرفة التجارة الدولية، أما الثانية فهي مجلس الأعمال للتنمية المستدامة (BCSD)، ويقوم مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة على مفهوم كفاءة البيئة [2].

وقد لعب الرأي العام دوراً بارزاً في تعظيم مثل هذه التوجهات البيئية، لاسيما في ظل الحالة المتقدمة من الوعي البيئي الذي تحول إلى ثقافة مجتمعية سائدة ومؤثرة في القرارات السياسية والاقتصادية، وإلى تيار سياسي وشعبي ضاغط وقادر على وضع البيئة والمشكلات البيئية على رأس قائمة الأولويات الوطنية، بحيث لم يعد بإمكان الدوائر السياسية والاقتصادية الحاكمة تجاهل الهموم البيئية[3].

ويرى عدد من الخبراء أن قناعة الرأي العام هذه تأتي من جانب أن النموذج التنموي السائد أدى إلى رفع مستويات المعيشة، لدرجة لم يكن لأحد أن يتوقعها. وقد شمل هذا المستوي ما يقرب الثلث من مستوي سكان العالم, وقدم هذا النموذج نظام تغذية مميزاً

---

(1) فرج صالح الهريش، **جرائم تلوث البيئة**، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1999) ص 30.

(2) كلود فوسلر، بيترجيمس، **إدارة البيئة: من أجل جودة الحياة**، ترجمة: علاء أحمد، (القاهرة: منشورات جامعة القاهرة، 2001) ص 81.

(3) عبدالخالق عبدالله، "التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية"، مرجع سبق ذكره، 85.

ومتنوعاً بدرجة لم يسبق لها مثيل. ومن جهة أخرى ترعرع هذا النموذج الاقتصادي السائد في الشمال، وتمحور حول استنزاف الموارد، في أحضان دول الشمال الصناعية، وهو ليس نموذجاً صالحاً لسائر بلدان العالم، بل حتى للشمال نفسه على المدى الطويل[1].

وفقاً لهذه الرؤية يجمع المختصون بقضايا البيئة والتنمية المستدامة على أن الناس في دول الشمال، التي بها ربع سكان العالم، يستهلكون معظم الموارد الطبيعية، ويولدون معظم النفايات ومعظم الانبعاثات المساهمة في التغير المناخي, انظر الشكل رقم (5)، كما أن الصناعة في الدول المتقدمة قامت، ولا تزال، على استنزاف الموارد الطبيعية، دون الاهتمام بالعواقب، التي تمثلت في إفقار المجتمعات الإنسانية، والإضرار بالتوازن الطبيعي فيها، فنجد –مثلا- الغابات، التي تعد من أكبر ثروات الدول الفقيرة في الجنوب، تتعرض للإبادة المنظمة، وذلك لأن هذه الدول تقوم، من أجل زيادة دخلها الوطني، وتسديد فوائد ديونها الخارجية، بتأجير مساحات شاسعة من غاباتها لشركات صناعة الورق في دول الشمال المتقدمة، التي تستغل، بدورها، هذه الغابات استغلالاً اقتصادياً جائراً، دون مراعاة لأهميتها كمأوى لملايين الكائنات الحية وإسهامها في خفض درجات الحرارة [2].

في هذا الفضاء العام لتسييس الظواهر والمشكلات البيئية تأتي قضية التغيرات المناخية لتلقي بنفسها في غمار العملية السياسية، فهي حتى في جانبها التقني تستدعي استجابات سياسية، واستحداث أنظمة ومؤسسات للتحكم في البيئة، وإبرام اتفاقيات عالمية بشأنها[3].

---

(1) ليستر براون، كريستوفرفلفن، "اقتصاد جديد لقرن جديد"، في **أوضاع العالم**: **التقدم نحو مجتمع قابل للبقاء**، تحرير ليستر براون، ترجمة: فؤاد سروجي، على حجاج، (الأردن: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 2001) ص49.

(2) حسن أحمد شحاته، **التلوث البيئي فيروس العصر**: **المشكلة أسبابها وطرق مواجهتها**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1998) ص 43.

(3) عمار علي حسن، "البيئة والعلاقات الدولية: مفاهيم وإقترابات حديثة"،**مجلة السياسة الدولية**، عدد 163، (2006) ص87.

ولاسيما أن هذه المشكلة ذات طبيعة خاصة، فهي لا تقتصر على جيل واحد، بل تتجاوزه إلى عدة أجيال، فهي عابرة للأجيال، وتأثيراتها بعيدة المدى، وهي، في الوقت نفسه، من قضـــايا العدالة والإنصاف الإقليمي والعالمي[1].

شكل (5)

انبعاثات الكربون بحسب الدول الأقاليم

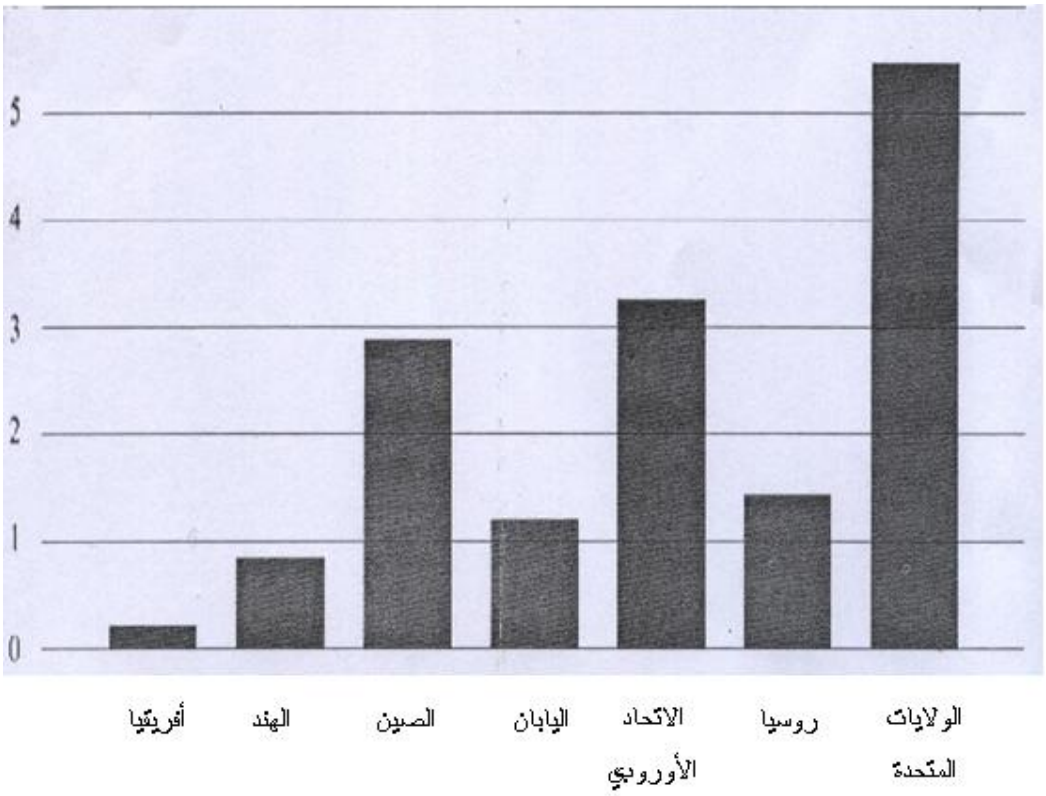


**المصدر**: أل غور، **الحقيقة المؤلمة: حالة طوارئ لهذا الكوكب بسبب الاحتباس الحراري وما لذي نستطيع فعله حيالهـا**، مرجـع سبق ذكره، ص258.

إن مبدأ المساواة والإنصاف بين الأجيال يقع في صميم فكرة الاستدامة. وكما جاء فـــي تقرير التنمية البشرية للعام 2007 فإن هذا المبدأ يستحق اقتباسه هنا، لإبراز مدى الانتهـــاك الشامل الذي قد يحدث نتيجة استمرار الفشل في وضع تخفيف حدة التغيرات المناخيـــة علـــى

(1) فتح الله الشيخ، "الاحتباس الحراري: منظور أخلاقي"، **مجلة العربي**، عدد 365، (2011) ص 147.

قائمة الأولويات. وبالطبع لا تعني التنمية المستدامة أن يترك كل جيل البيئة على نفس الشكل الذي تسلمها عليه من الجيل الذي قبله، وإنما يعني أن تتم المحافظة على فرص أجيال المستقبل للاستمتاع بحريات كبيرة، وعدم التقيد بمصير معين، وأن تحيا الحياة التي ترغبها. ومن شأن التغيرات المناخية أن تحد من الحريات والاختيارات؛ إذ تحرم البشر من امتلاك زمام السيطرة على مصائرهم[1]. وحيال هذا التناقض بين دول الشمال والجنوب، على صعيد البيئة، حاولت منظمة الأمم المتحدة التوفيق بينها، من خلال التفكير والحوار في مستقبل الإنسان ، من أجل الاتفاق على سياسات دولية بين هذه الدول لتحقيق أهدافها في الحقول الاقتصادية والاجتماعية[2].

ويتضح من أحد التقارير أن هناك أكثر من 500 معاهدة دولية متصلة بالبيئة، منها 323 معاهدة ذات طابع إقليمي، حيث يرجع تاريخ 60 في المائة من هذه الاتفاقيات البيئية إلى عام 1972، وهي السنة التي عقد فيها مؤتمر ستوكهولم المعني بالبيئة، حتى وقتنا هذا[3]. وتتضمن هذه الاتفاقيات مجموعة من الاتفاقيات ذات الطابع الدولي، التي تشمل التغير المناخي، وحماية طبقة الأوزون، وشحن المواد الكيميائية الخطرة، وتفريغ النفايات في البحر، والتنوع الاحيائى والأجناس المهددة بالانقراض[4]، وغير ذلك من الاتفاقيات الدولية التي تقوم على حقيقة تفيد بأنه لا يمكن للنموذج الاقتصادي السائد عالميا أن يستمر في النمو إلى مالا نهاية، إذا ما أسقط من حساباته انعكاسات هذا النمو على الإضرار بالبيئة والنظم البيئية من

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **محاربة تغيير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم**، (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2007) ص 49.

(2) إسماعيل الرمضاني، "تحدي البيئة والصراع بين الشمال والجنوب", مرجع سبق ذكره، ص 131.

(3) تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **مواصلة دراسة قضايا الإدارة البيئية الدولية**، (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2001) ص 23.

(4) وليم سي كلارك،" العولمة البيئية"، مرجع سبق ذكره، ص 272.

جانب، وضرورة إيجاد النموذج الذي يمثل بدوره قاطرة التقدم الإنساني، دون أن يعرض للخطر الأنظمة التي تدعمه وتزوده بحياة أفضل من جانب آخر.

## ثانياً - الاهتمام العالمي بقضايا البيئة والتنمية المستدامة: الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي نموذجاً:

تحول التغير المناخي، خلال العقود الأخيرة، إلى قضية تثير قلقاً عالمياً. وقد جاء في أحد تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن الفهم البشري للعلاقة بين مستويات الانبعاثات وتركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي، والتغييرات التي تعتري النظام العالمي المناخي آخذ في التحسن، وهناك اتفاق متزايد في كل الدوائر العلمية والسياسية على ضرورة إحداث انخفاضات كبيرة في الانبعاثات، من أجل الحد من التغيرات المناخية، لإبقائها عند مستويات يسهل التحكم فيها[1]. واستجابة لهذا الفهم عقدت سلسلة لقاءات دولية لمناقشة هذه الظاهرة، ففي العام 1988 أنشأت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WNEP)، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ (TPCC)، وذلك من أجل دراسة وتقييم البحوث العلمية والفنية بشأن التغير المناخي. وفي عام 1992 اعتمدت لجنة التفاوض الدولية مشروع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، وفتح التوقيع عليها على هامش مؤتمر قمة الأرض[2]، الذي يعبر عن مرحلة جديدة في النظام الدولي، إذ جاء عقب انتهاء الحرب الباردة، وبعد فراغ العالم من الصراعات الأيديولوجية، وغيرها من الصراعات السياسية التي كانت تشغله عن حال الأرض. وتعد القمة أول تطبيق عملي

---

(1) تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **قضايا السياسات العامة: الطاقة والبيئة**، (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2005) ص2.

(2) رولا نصار وآخرون، **آلية التنمية النظيفة في بروتوكول كيوتو**، (الأردن: منشورات منظمة الأقطار العربية، 2002) ص6.

لمنظومة النظام العالم الجديد، الذي يجعل البيئة والتنمية وحقوق الإنسان وباقي المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ضمن أولويات هذه المبادئ[1].

وقد نصت (المادة الثانية) من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ على أن "الهدف النهائي لهذه الاتفاقية، ولأي صكوك قانونية متصلة بها، قد يعتمدها مؤتمر الأطراف، هو الوصول إلى تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي. وينبغي بلوغ هذا المستوى في إطار فترة زمنية كافية، تتيح للنظم البيئية أن تتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ، وتضمن عدم تعرض إنتاج الأغذية للخطر، وتسمح بالمضي قدماً في التنمية الاقتصادية على نحو مستدام"[2].

ولم تخرج اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، إلا ومعها بيروقراطيتها الخاصة بها، فالمعاهدة تؤسس أمانة عامة ومؤتمراً دولياً، تستعرض من خلاله أطراف المعاهدة وتطبيقاتها[3]، من خلال ما يسمى مؤتمر الأطراف[*] ( Conference of The Parties (cop) الذي شهدت دورته الثالثة (Cop-3) في عام 1997 إصدار بروتوكول[**] كيوتو، الذي تكمن أهميته في النص على إلزام الأطراف الموقعة من الدول بخفض انبعاثاتها

---

(1) شعيب عبدالفتاح،" تداعيات قمة الأرض"،**مجلة السياسة الدولية**، عدد 109، (1992) ص171.

(2) المادة الثانية: **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ**، (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 1992) ص4. نقلاً عن الموقع الالكتروني **www.un.org.aribic**.

(3) مارتن تايلور، قمة الأرض: وجهة نظر، ترجمة: هند عدنان مصطفى،**مجلة المستقبل العربي**، عدد 167، (1993) ص118.

(*) **مؤتمر الأطراف**: مؤتمر يمثل الهيئة العليا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ، ويعد استكمالاً للجهود التي بذلتها الأمم المتحدة من خلال العديد من المؤتمرات لمواجهة قضية التغيرات المناخية.

(**):**البروتوكول**: هو صك ملزم قانوناً، ويكون عادةً، وليس دائماً، من الصكوك الفرعية الملحقة بمعاهدة أو اتفاقية قائمة. والبروتوكول كمعاهدة تكميلية هو صك يحتوي على أحكام تكميلية لمعاهدة سابقة. المصدر : تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **خيارات من أجل الرقابة العالمية على الزئبق**، (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2007) ص74.

من الغازات الدفيئة، كما يتميز أيضاً بتوفيره آليات مرنة لتحقيق مثل ذلك الخفض[1]، ومن أهمها أن تتحمل الدول مسؤولية مشتركة، ولكن متفاوتة، وفقاً لإمكانيات كل دولة وظروفها. وتأكيداً لهذا المبدأ حملت الدول المتقدمة الريادة في مكافحة التغير المناخي ومواجهة آثاره السلبية، كما أدرجت مبدأ ضرورة مراعاة الظروف التي تمر بها الدول النامية. وقسم البروتوكول الدول الأطراف إلى ثلاثة أنواع: الأول يشمل الدول الصناعية، بالإضافة إلى الدول الاشتراكية السابقة والمتحولة لاقتصاد السوق. والثاني يشمل الدول الصناعية فقط، أي دول النوع الأول، مخصوصاً منها الدول المتحولة لاقتصاد السوق. أما النوع الثالث فهو بقية الأطراف التي اعتبرت جميعها دولاً نامية، وإن اختلفت في مراحل النمو[2]، وذلك وفقاً لما جاء في نص المادة الثالثة بأن "تكفل الأطراف المدرجة في المرفق الأول، منفردة أو مجتمعة، ألا يتعدى مجمل ثاني أكسيد الكربون المصدر لانبعاثاتها المحسوبة، وفقاً لالتزاماتها بالحد من الانبعاثات وخفضها كليا، وفقاً لأحكام هذه المادة، بغية خفض انبعاثاتها الإجمالية من مثل هذه الغازات بخمسة في المائة على الأقل،

من جهة أخرى نص بروتوكول كيوتو على حزمة من الإجراءات والتدابير التي يجب على الدول الصناعية اتخاذها لتنفيذ التزاماتها وهي كالتالي[3]:

رفع كفاءة الطاقة في جميع القطاعات الاقتصادية.

- حماية مصارف غازات الاحتباس الحراري (Sinks) مثل الغابات وزيادة مساحة الغطاء الأخضر.

---

(1) محمد السبيعي، "إشكالية التنمية المستدامة في بروتوكول كيوتو: استعراض لمحتوى آلية التنمية النظيفة"، **مجلة التنمية والسياسة الاقتصادية**، عدد2، 0227) ص 109.

(2) نيرمين السعدني، "بروتوكول كيوتو وأزمة تغير المناخ"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 145، (2001) ص207.

(3) رولا نصر الدين، "الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة"، **مجلة النفط والتعاون العربي**، عدد 119، (2006) ص109.

- التوسع في استخدام مصادر الطاقة البديلة، وتطوير تقنيات التخلص من ثـــاني أكســـيد الكربون (Carbon Dioxide Sequestration).
- استخدام أدوات السوق، وزيادة الإعانات المالية في القطاعات الرئيسة.
- تشجيع الإصلاحات في القطاعات ذات الصلة، ووضع سياسات وتدابير مناسبة بهـــدف تخفيض الانبعاثات.
- تنفيذ التدابير المناسبة لخفض الانبعاثات في قطاع المواصلات.
- الحد من انبعاث غاز الميثان في عمليات إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة.
- تخفيض الآثار السلبية لتغير المناخ وكذلك الآثار الاجتماعية والاقتصادية.

وفي سياق هذه الحزمة من الإجراءات، ترى الدول النامية أن الموقف الـــذي اتخـــذه البروتوكول منها موقف عادل، نظراً لكونها ما زالت دولاً في طور النمو، ولا ينبغي فـــرض قيود عليها تحد من عملية التنمية فيها، فالدول المتقدمة استطاعت أن تحقق تنمية فيما مضـــى دون أن تفرض عليها قيود بيئية، ومن ثم لا بد من تهيئة نفس الظروف للدول النامية، إعمالاً لمبدأ تكافؤ الفرص، ناهيك عن أن الدول المتقدمة هي المساهم الأكبر في "انبعاثات الغـــازات الدفيئة، لكونها قد حققت درجة عالية من التصنيع"[1].

ومن هنا فإن الأمر المشترك هو أن كلاً من الدول النامية والمتقدمة تتخـــذ إجـــراءات تخفيض أكثر قابلة للقياس والإبلاغ عنها والتحقق منها. وبالنسبة للدول المتقدمة يشـــمل هـــذا الأمر التزامات بتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة قابلة للقياس والتحقق. أما بالنســـبة لـــدول الجنوب فيجب تطوير إجراءات التخفيض بطريقة تصاعدية جزئية، لتلبية التزامات التخفيض،

(1) نهي الجبالي، "الآثار الاقتصادية لبروتوكول كيوتو"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 145، (2001) ص 210.

على أن تحظى هذه الدول بدعم مالي وتكنولوجي[1]. وعلى العكس من ذلك، ترى الدول المتقدمة أن بروتوكول كيوتو غير منصف في حقها. وحجتهم في ذلك أنهم إذا كانوا أكبر المساهمين في التغير المناخي حالياً، فإن الدول النامية ستصبح من أكبر المساهمين في هذه الظاهرة في المستقبل، نظراً لمضيها قدماً في عملية التصنع، دون أن تلتزم بخفض انبعاثاتها[2].

وعلى هذا المنوال تتبادل دول العالم الاتهامات بشأن مسؤولياتها عن التغيرات المناخية، وتحاول الدول النامية تقييد الأنشطة الصناعية المتنامية في الدول المتقدمة، حماية للمناخ، ولكنها تصطدم بحرص هذه الدول على تحقيق مزيد من التقدم[3]. وفي إطار هذا الاختلاف والتباين تم تحديد بعض الوسائل والآليات، التي تمثل بدورها حلاً وسطاً مبدئياً، بخصوص السياسة الجماعية التي يتعين الأخذ بها لمواجهة ظاهرة التغير المناخي؛ إذ تهدف هذه الوسائل إلى مساعدة الدول المتقدمة على خفض انبعاثاتها، دون أن يتأثر نموها الاقتصادي والصناعي، من خلال تجارة الانبعاثات (Remission Trading) التي تعد أولى هذه الوسائل والآليات؛ إذ تسمح بتبادل الانبعاثات بين الدول الصناعية، من خلال شراء الدول والشركات التي تتجاوز انبعاثاتها الحدود القصوى المسموح بها، حصصاً من الدول التي لم تصل بعد إلى المستوى الاقتصادي المتقدم[4]. أما الأسلوب الثاني فيتمثل في نظام ضرائب على غاز ثاني أكسيد الكربون، الذي يجب استخدامه لإعاقة حرق أنواع الوقود. ويتم تنفيذ هذا النظام كنوع

---

(1) تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،**المفاوضات حول التخفيف من آثار تغير المناخ** ، (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2008) ص34.

(2) نهي الجبالي، المرجع السابق،

(3) عيسى علي إبراهيم، فتحي عبدالعزيز، **جغرافية التنمية والبيئة**، (بيروت: دار النهضة العربية، 2004) ص 313.

(4) محمد مصطفى الخياط،" تغير المناخ: مواقف دولية متباينة"، مرجع سبق ذكره، ص 48.

من ضريبة الطاقة، التي تؤدي إلى زيادة سعر البنزين والكهرباء وبعض أشكال الطاقة الأخرى التي يستخدمها المستهلك، طبقاً لمبدأ الملوث يجب أن يدفع (Polluter Pays)، الذي يتطلب من المستهلك دفع إجمالي التكلفة البيئية الناتجة عن استخدام نوع الوقود الذي يستخدمه[1]. إلا أن مثل هذه الاختلافات حول الأهداف الملزمة والجداول الزمنية، التي اتسمت بها هذه المناقشات، قد صاحبها أيضاً أن بعض الدول ابتدعت مفهوماً خاصاً لالتزاماتها، مثل التحول إلى عام انطلاق جديد، والتركيز على الانبعاث لكل شخص، بدلاً من إجمالي الانبعاثات، والتلاعب بالمعايير النسبية لمختلف الغازات. وفي الوقت نفسه ارتفعت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بشكل ملحوظ في بعض الدول، بينما انخفضت في دول أخرى، نتيجة لتحولات اقتصادية أوسع، أكثر من كونها نتيجة لسياسات مناخية قومية[2].

وبما أن البروتوكول ليس كافياً وحده لمواجهة تحديد انبعاثات غازات الدفيئة، فقد شجع على تطوير مصادر الطاقة المتجددة، التي يمكن أن تصحح تدريجياً الاعتماد المفرط حالياً على الوقود الأحفوري. ومع هذا ما زالت هناك مشاكل، فبعض الدول الصناعية المتقدمة تسير في الطريق الصحيح لبلوغ الأرقام المستهدفة لها، في إطار بروتوكول كيوتو، لأسباب خارج نطاق السياسات المتعلقة بالنظام الايكولوجي أو البيئة، مثل الانخفاض الحاد في إنتاجها الصناعي[3]. وبمجرد دخول بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ في فبراير 2005، شهدت أسواق الكربون وتجارة الانبعاثات طفرة في الطلب؛ إذ بلغت، منذ بداية عام 2005، وحتى الربع الأول من العام 2006، ما مجموعه 453.3 مليون طن، وذلك مقارنة بما يعادل 110 مليون

---

(1) كريستو فرفلا فين، أوديل تونالى، **مناخ الأمل: استراتيجيات جديدة من أجل استقرار الجو في العالم**، ترجمة: شويكار زكي، (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1998) ص95.

(2) المرجع السابق نفسه، ص 93.

(3) تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة،**عالم أكثر أمناً: مسئولتنا المشتركة** ، (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 61) ص38.

طن في عام 2004، كما جرى جمع أكثر من 4.6 مليار دولار في أكثر من 40 صندوقاً لشراء منتجات كيوتو[1]. ويفيد أحد التقارير أن كمية الانبعاثات من غاز ثاني أكسيد الكربون قد ارتفعت في العام 2007 بزيادة قدرها 3.2% عن العام 2006. وهذا يمثل زيادة بنسبة 35% عن مستوى 1990. ولا يزال معدل نصيب الفرد من إجمالي الانبعاثات في الدول المتقدمة هو الأعلى؛ إذ يبلغ 12 طناً من غازات ثاني أكسيد الكربون للشخص الواحد، مقارنة بمتوسط 3 أطنان للفرد الواحد في الدول النامية[2].

## ثالثاً - الموقف الدولي من مؤتمرات البيئة والتنمية المستدامة:

لقد أظهرت المؤتمرات المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة أن فكرة التحالفات الوقتية قد اتخذت طريقها من مساحات الأمن والدفاع إلى مجالات التنمية. وعلى الرغم من أن التنمية قد عانت - كما تمت الإشارة سابقاً- من قصور الإجماع على مفاهيمها، والإدراك المشترك لأهميتها، إلا أن الحاجة لمثل هذا الالتقاء في الرؤى والمؤسسات قد أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى. غير أن المشاهد هو وجود سعي حثيث، تقوده دول الشمال المتقدمة، للتخلص من أي التزامات محددة، أو جداول زمنية ملزمة، وذلك تفضيلاً لمبادرات محدودة، لا ينتظر أن تشبع الحد الأدنى من تطلعات الدول النامية[3]. كما يتبين أيضاً من هذه المؤتمرات أن العدد الإجمالي للاتفاقيات الدولية التي تعالج البيئة والتنمية المستدامة أخذ في التزايد، في حين أن

---

(1) محمد السبيعي، "إشكالية التنمية المستدامة في بروتوكول كيوتو: استعراض لمحتوى إلية التنمية النظيفة", مرجع سبق ذكره، ص 93.

(2) تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **بإمكاننا إنهاء الفقر**، (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2010) ص53.

(3) محمد علاء عبد المنعم، "مستقبل التعاون الدولي في ضوء قمة الأرض"،**مجلة السياسة الدولية**، عدد 150، (2002) ص257.

متوسط الوقت الذي ينفق في التفاوض حول كل معاهدة آخذ في التناقص. وفي الوقت ذاته اتسع نطاق المشاكل التي يتعين التصدي لها[1].

والواقع أنه ليس بالأمر الجديد الإشارة إلى أن جميع المعنيين إنما يسعون وراء مصلحتهم الخاصة، ففي بعض الحالات قد يتحقق الحفاظ على البيئة كنتيجة ثانوية لأهداف أخرى ، كما أن بعض الدول لها أهداف، ولا تضع الحفاظ على البيئة في الحسبان على الإطلاق[2]. وغالباً ما يكون تقييد المعاهدات الدولية للبيئة والتنمية أكثر كلفة مما يتوقعه الأطراف الموقعون، فقد تنسحب أو تتراجع الدولة، إذا كان التغيير في أولوياتها القومية يجعل من المستحيل عليها أن تلتزم بما استخدمته من إجراءات على المستوى الدولي. يضاف إلى ذلك أنه حتى بعد الوصول إلى لغة محكمة للمعاهدة، قد تظهر خلافات بين ما كان مقصوداً وما تحقق في بعض الأحيان، وقد لا تكون هذه الخلافات أحياناً أكثر من غطاء لتغيير رأي الدولة، إذا اكتشفت التكاليف الحقيقية، أو إذا صادفتها معارضة داخلية غير متوقعة[3]. إضافة إلى ذلك نادراً ما تنص الاتفاقيات البيئية الدولية، سواء أكانت طوعية أم ملزمة قانوناً، على تفسيرات مقنعة لنصوصها من جانب الأطراف الأخرى. وبدون التحكيم المستقل يمكن أن يؤدي الاختلاف بشأن معنى الالتزامات الغامضة أو غير الدقيقة إلى خروج التعاون عن مساره الصحيح، وإلى التراخي وعدم العمل[4]، في حين أن ما ينبغي أن يكون هو أن تتصدى غالبية المعاهدات ذات الصلة بالبيئة والتنمية المستدامة متعددة الأطراف للتحديات البيئية العالمية التي تتقاسمها دول كثيرة، ومن الضروري أن يتعاون المجتمع الدولي لإيجاد حلول

---

(1) تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **حسن الإدارة البيئية الدولية**، (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2001) ص6.

(2) سي. دوك، فيكتورلي، "ما بعد ريودي جينيرو"، في **مبادئ التنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره، ص 148.

(3) نادية حمدي صالح، **الإدارة البيئية: المبادئ والممارسات**, مرجع سبق ذكره، ص 253.

(4) تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **خيارات من أجل الرقابة العالمية على الزئبق**، مرجع سبق ذكره، ص24.

لهذه التحديات العالمية. والدول التي لا تنخرط في حوار حول المشكلة بحسن نية، أو تنخرط، لكن لا تبذل جهوداً للمصادقة على المعاهدة وتنفيذها وفرضها، تعرض نفسها لانتقاد دولي، وهذا ما يفسر، إلى حد بعيد، ضعف بنية صنع القرار في مرحلة اتخاذ القرارات، فمع أن المجتمع الدولي يعد متنوعاً ومتداخلاً، إلا أن الدول تظل محتفظة بسيادتها لأسباب قانونية. وهذا يعني أن المعاهدات والاتفاقيات، التي تنضم إليها الدول الموقعة باختيارها، هي التشريع الوحيد الذي يعترف به القانون الدولي، ولذا فإن إخفاق أي دولة في الانضمام إلى معاهدة ما، أو الانسحاب منها، يضعف بشكل خطير فعالية تلك المعاهدة، كأداة لصنع السياسات العالمية[1]. ويرى البعض أن قواعد القانون الدولي، في سياق منظومة الأمم المتحدة، لا تزال، بصفة عامة، تفتقد القوة الملزمة بها، أو السلطة التي تملك إلزام الدول بها، ومن ثم فإن أعمال مؤتمرات البيئة والتنمية المستدامة وقراراتها، لا تعدو أن تكون مجرد توصيات للدول، لها أن تطبقها أو ترفض تطبيقها، وكثيراً ما تكون مصلحة الدولة هي السبب في التزامها بقرار الاتفاقيات الدولية أو رفضها، لاسيما الدول العظمى التي تضع في الاعتبار الأول مصالحها عند الالتزام أو الرفض، دون اعتبار للوضع البيئي والإيكولوجي[2].

من جانب آخر يتضح أنه لا يوجد ترابط في الجهود المبذولة على الصعيد الدولي، من أجل حماية النظام البيئي، وأن معظم المداولات المبذولة لإيجاد هياكل إدارة لمعالجة مشاكل القضايا البيئية والتنموية العالمية لم تعالج بفعالية قضايا تغير المناخ[3].

---

(1) سوزان كالفوت، بيتركالفرت، **السياسة والمجتمع في العالم الثالث**, مرجع سبق ذكره، ص 253.

(2) الجيلاني عبدالسلام أرحومة، **حماية البيئة بالقانون: دراسة مقارنة للقانون الليبي**، (مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 2000) ص 259.

(3) تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **عالم أكثر أمناً: مسئوليتنا المشتركة**، مرجع سبق ذكره، ص 47.

ويوضح أحد المختصين أن ثمة أسباباً وتوجهات كانت قد مثلت عاملاً رئيساً في بلورة موقف الدول إزاء البيئة والتنمية المستدامة، منها على سبيل المثال ما يلي[1]:

1. تخضع الحكومات المنتخبة ديمقراطياً للمساءلة حول تراجع الأداء الاقتصادي، الذي يمكن أن ينتج عن إجراءات متخذة للتخفيف من تغير المناخ، ولكنها لا تخضع للمساءلة حول التأثيرات الكبيرة التي تسببها حتى الكوارث المتعلقة بالبيئة والمناخ، والتي يمكن دائما إلقاء اللوم بشأنها على التقلب الطبيعي.
2. هناك توجهات لدى المفاوضين كافة للانتظار حتى آخر لحظة للوصول إلى الاتفاق، أملاً في الحصول على أفضل صفقة لمصلحة كل مفاوض.
3. هناك رؤية في الشمال مفادها أن دول الجنوب تطورت من كونها متلقيات للدعم، إلى منافسات على المدى القريب، وهناك مقاومة سياسية لدعم كبير، أو نقل كبير للموارد من الشمال إلي الجنوب.
4. هناك رؤية في دول الجنوب أنه لم تكن هناك نية حسنة من الشمال العالمي لتحقيق نتائج ملموسة على مستوى الالتزامات المالية التي تم التفاوض والاتفاق عليها مسبقاً.
5. لن تكون جميع تأثيرات النظام البيئي سلبية. وعلى الأقل في البداية ستكون هناك دول كثيرة خاسرة، لكن البعض قد يكسب، والدول التي قد تكسب تكون غير متحمسة للإجراءات التي تخفف من المشكلات البيئية.

إن الالتزامات المشتركة، المقدمة في وثائق تم التفاوض بشأنها لأي منتدى متعدد الدول، سواء أكان منتدى عالمياً، مثل منظمة الأمم المتحدة، أم منتدى ذا عضوية محددة، مثل

---

(1) مصطفى كمال طلبة، **المفاوضات الدولية لمرحلة ما بعد كيوتو**، نقلاً عن الموقع الالكتروني، **www.un.org.arabic** تاريخ الدخول للموقع 12/30/ 2011.

مجموعة الدول العشرين، هي بمثابة نوايا جماعية، قدمها زعماء أو ممثلو سلطات ذات سيادة، وليست ملزمة قانوناً، وليس هناك أي هيئة إنفاذ عالمية، لمحاسبة الدول التي لا تعنى بالتزاماتها تجاه القضايا الخاصة بالنظام الإيكولوجي[1]. والواقع أن تدهور البيئة العالمية لا يزال مستمراً. ولئن كانت الأمم المتحدة قد سجلت عدة نجاحات على الجبهة البيئية، فإن الفجوة تتسع بين المطلوب عمله وما يتم عمله بالفعل، لضمان مستقبل مستدام. وفي نهاية الأمر لا تستطيع الأمم المتحدة أن تتحرك بأسرع مما تسمح به حكومات الدول الأعضاء[2]، التي تأتي في مقدمتها دول الشمال المتقدمة، والتي طالبت في أكثر من اتفاقية بتحديات إلزامية على انبعاث غازات الدفيئة، إلا أن أي اتفاقية لا تستطيع، كما يرى البعض، أن تذهب بعيداً بدون الولايات المتحدة الأمريكية، القوة العالمية الأولي، سياسياً واقتصادياً وعلمياً، وكذلك المسبب الأكبر لانبعاثات غازات الدفيئة والاحتباس الحراري[3].

**الخلاصة**: حققت التنمية المستدامة نجاحاً وقبولاً كبيرين، في إطار فلسفتها كنموذج تنموي حديث، يعتمد العلاقة بين الإنسان والنظام الايكولوجي، باعتباره يمثل رأس المال للطبيعة المحيطة به، فقد نشأت القناعة لدى الجماعة الدولية، من جراء الشواهد التي تقدمها التنمية المستدامة، من خلال متضمناتها المختلفة، بضرورة الاتفاق والتشاور لوضع معايير وآليات عمل لتحقيق التنمية بالشكل المستدام الذي يراعى مبدأ العدالة والإنصاف بين الأجيال المتعاقبة وقد حسمت هذه التطورات,تلك العلاقة الجدلية بين البيئة والتنمية في إطار اتفاقيات

---

(1) تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الشراكة العالمية من أجل التنمية: حان وقت التنفيذ**، (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2004) ص7.

(2) ليسترر. براون، **اقتصاد البيئة: اقتصاد جديد لكوكب الأرض**، ترجمة: أحمد أمين الجمل، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2003) ص 272.

(3) سبنسرر. ورت، **اكتشاف الاحتباس الحراري الكوني**، ترجمة: مركز التعريب والترجمة، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004) ص 109.

دولية,مثل الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي, التي تبلور عن إحدى دوراتها بروتوكول كيوتـــو المعني بتحديد الآليات والمعايير الواجب علي الدول اتخاذها والالتزام بها, من خلال تحمـــل هذه الدول مسئوليات متفاوتة وذلك بحسب خصوصية هذه الدول وما ينتج عنها من انبعاثـــات بسبب أدائها الاقتصادى. وبالتالي, أصبح العامل المؤثر هنا,يتمثل في مواقف هذه الدول, وذلك من خلال التزامها أو عدم التزامها بما تقتضيه التنمية المستدامة.

# المبحث الثاني
# موقف الولايات المتحدة
# من متضمنات التنمية المستدامة

**تمهيد:**

من البدهي القول إن المركز المتميز الذي تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية، منذ عقود عدة، وامتلاكها مختلف أدوات التأثير، على كافة المستويات، في النظام الدولي ومؤسساته المختلفة، إضافة إلى دورها الأكبر والمؤثر في زيادة نطاق المشاكل التي يعاني منها النظام البيئي، كل هذه الأمور مجتمعة كفيلة بأن يكون موقف الولايات المتحدة هو الموقف الأهم والأقدر على دفع وإنجاح ما اتفقت عليه المجتمعات الإنسانية كافة، لمعالجة قضايا ومشكلات، باتت تهدد كل الأمم والمجتمعات الفقيرة في الجنوب، وكذلك المجتمعات الغنية في الشمال. ومن هنا يكون موقف هذه الدولة أو القوة المتميزة هو معيار النجاح الذي قد تكتسبه أطروحة التنمية المستدامة، في حال التزام هذه القوة بما تتضمنه.

## أولاً - الموقف السياسي للولايات المتحدة الأمريكية من المؤتمرات والاتفاقات الدولية الخاصة بالتنمية المستدامة:

يتضح من خلال الموقف الأمريكي تجاه المؤتمرات الدولية للتنمية المستدامة -كما تمت الإشارة سابقاً- أن الأمة التي تعتبر ذاتها الأولى بلا منازع في التمدن والتقدم الاقتصادي، أي الولايات المتحدة الأمريكية، في حالة شجار تنموي – سياسي حقيقي وحاد مع كل أمم الشمال والجنوب قاطبة، حول قضايا مصيرية كبرى، يأتي في مقدمتها قضية التسليم بحقيقة ما

تتضمنه التنمية المستدامة[1]، وذلك بالرغم من أنه قد جرى الإعراب، على نطاق واسع، عن التقدير الكبير للدور الرئيس لبرامج الأمم المتحدة البيئية والإنمائية في رعاية التقييمات العلمية للبيئة والتنمية والمشاركة فيها، مثل عمل الفريق الدولي المعني بتغير المناخ، وتوقعات البيئة العالمية، ومشروع تقييم النظام البيئي للألفية[2]. ومن المتعارف عليه أن الفكر الاقتصادي الرأسمالي كان وراء تصاعد الاهتمام الدولي بما تقوم عليه وما تتضمنه التنمية المستدامة، وذلك من خلال سلطة الجماعة العلمية والأفكار العادلة والمساواة، إلا أن المفهوم الليبرالي للسلطة السياسية يقوم، في المقابل، على أساس اتفاق مجموعة من المواطنين في سعيهم للدفاع عن مصالحهم الذاتية، وهو ما يفسر سيطرة اعتبارات موازين القوى الداخلية في تحديد المواقف من السياسات التنموية الدولية[3].

هذا ما يظهر بوضوح عند محاولة الاستدلال والتحقق, من موقف الولايات المتحدة؛ إذ لا يزال الجدل دائراً حول السند العلمي والآثار الاقتصادية للالتزامات الدولية التي تنبثق من مؤتمرات التنمية المستدامة، وهو موقف تميز بالثبات والسلبية معاً. وكثيراً ما اعترضت الولايات المتحدة، من خلال قادتها أو مندوبيها في هذه المؤتمرات، على قرارات دولية، لأنها تعي جيداً أن مثل هذه المطالب والالتزامات ليس لها فرص التطبيق، ما لم توافق عليها. وما يفسر هذه الرؤية هو أن أي اتفاق دولي لا تدعمه أمريكا، يؤول، بوجه عام، إلى الفشل، ولا يمكن استبعاد الولايات المتحدة عن أي اتفاق أو محاولة جادة في سبيل تحقيق ما تتضمنه التنمية المستدامة، كما أن أي اتفاق، لا تسهم فيه الولايات المتحدة، قد يحرم العالم من

---

(1) عدنان مصطفى،" حوافز وغرامات حماية البيئة واستدامتها"، مرجع سبق ذكره، ص 452.

(2) تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **أسلوب إدارة البيئة: تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة** (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2004) ص7.

(3) محمد علاء عبدالمنعم," مستقبل التعاون الدولي في ضوء قمة الأرض", مرجع سبق ذكره، ص257.

الإمكانيات العلمية والمادية الكبيرة التي لدى الطرف الأمريكي، وخاصة في مجالات مراقبة الغلاف الجوي، ودراسة التغيرات المناخية للنظم البيئية [1]. وعلى سبيل المثال لا الحصر، لم تنجح الجهود التي بذلت أثناء اجتماع قمة الدول الصناعية الكبرى في إقناع الولايات المتحدة بالتراجع عن قرارها بالانسحاب من بروتوكول كيوتو، ولم تفلح المحاولات الأوروبية المختلفة، ولا مطالب تجمع سياتل[*] المستمرة في تحقيق ذلك الهدف (تغيير الموقف الأمريكي)، فهاجس انحسار الوزن الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية أمام منافعها، يقف حجر عثرة أمام تراجعها عن موقفها[2].

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد تمتعت بفرص عديدة للتخلص من جزء من التزاماتها، وأنها قد اقترحت امتداد فترة الالتزام لخمس سنوات، بين 2008 – 2012، لكي تمنح للأطراف مرونة أكبر في تحقيق التزاماتها، بما يتناسب والأوضاع الاقتصادية والبيئية معاً، إلا أن الولايات المتحدة كانت الدولة الوحيدة التي أعلنت، في أبريل 2001 عدم التزامها، بعد أربع سنوات من التوقيع على بروتوكول كيوتو[3]. وقد كان موقف الولايات المتحدة هذا نتيجة أن إجراء تحديد أو تقليص مماثل في غاز ثاني أكسيد الكربون سيعني انخفاضاً في الناتج القومي للولايات المتحدة بمقدار (3%) سنوياً، ومن ثم فإنها لم توافق على التوقيع على

---

(1) حسن الجنابي، "إشكالية المناخ والبيئة والسياسة"، **مجلة الحوار المتمدن**، عدد 40، (2002) نقلاً عن الموقع الالكتروني www.Ahwar.com تاريخ الدخول 25. 11. 2011.

(*) **تجمع سياتل**: تجمع يشكل من 750 منظمة متوحدة المصالح لمحاربة الفقر والعمولة.

(2) أحمد دسوقي إسماعيل، "أحداث اقتصادية عالمية"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 146، (2002) ص 188.

(3) أحمد دسوقي إسماعيل، "نمط الإدارة الدولية لقضايا البيئة وقضية التغير المناخي"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 145، (2001) ص 212.

إطار معاهدة التغير المناخي إلا بعد أن نجحت مفاوضاتها في تحقيق أكبر قدر من المكاسب[1].

كذلك رفضت الولايات المتحدة الالتزام بخفض انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري المطلوب من الدول تحقيقها بحلول عام 2020، أثناء محادثات الأمم المتحدة التي جرت في مؤتمر بالي[*]، وقال المندوب الأمريكي "هارلان راستون"، عن مسودة النص النهائي للمحادثات، أن "هذا حكم مسبق لما يجب أن تكون عليه النتيجة"[2]. وتمثل مثل هذه المواقف السلبية للولايات المتحدة عاملاً رئيساً في جعل أنصار البيئة والتنمية المستدامة أكثر تشاؤماً في مواجهة تعليقات شبيهة بتلك التي أطلقها الرئيس بوش الأب أمام مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو، عندما قال: "إن طريقة الحياة الأمريكية ليست موضوعاً خاضعاً للنقاش". ولم يكن قرار بوش الابن إبقاء الولايات المتحدة خارج إطار بروتوكول كيوتو إلا تأكيداً لصحة استنتاجات أنصار التنمية المستدامة، الذين يدعون إلى تغيير النمط والنموذج التنموي السائد[3]، فهؤلاء يرون أن فشل العالم في الانتباه إلى تحذيرات العلماء من جهة، وما تتضمنه التنمية المستدامة من جهة أخرى، له جذور متعددة، أولها شدة تعقيد القوى المسببة للتغيرات في النظام البيئي. فعلى سبيل المثال، غاز ثاني أكسيد الكربون هو بالفعل منتج جانبي محتوم لأي نظام طاقة يعتمد على النفط، وإن الجهود التي تعمل على استقرار المناخ سوف تحتاج إلى إعادة تجديد جذرية لهذا النظام. أما كيفية العمل على تحقيق هذه الغاية، أو مقدار التكلفة

---

(1) سوزان كالفرت، بيتركالفرت، **السياسة والمجتمع في العالم الثالث**, مرجع سبق ذكره، ص 433.

(*) **مؤتمر بالي**: مؤتمر الأمم المتحدة حول تغير المناخ الذي عقد في إندونيسيا، وتبني خارطة طريق حول كيفية الوصول إلى أتفاق ما بعد كيوتو.

(2) صباح جاسم، ملف **الاحتباس الحراري**: **التغيرات المناخية خطر أمني عالمي**، نقلاً عن الموقع الالكتروني **www.annabaa.org** تاريخ الدخول 28. 11. 2011.

(3) كلايد برستوفتز ،**الدولة المارقة:ا لأحادية الأمريكية وإخفاق النوايا الحسنة**, مرجع سبق ذكره، ص 102.

التي ستحتاجها فهي من الموضوعات الغامضة وغير المؤكدة التي تدور حولها مناقشات سياسية حادة وملتهبة[1]. وما يفسر ذلك هو أن أبرز التغذيات السلبية لما تتضمنه التنمية المستدامة من القواعد والتشريعات المبينة في المعاهدات والاتفاقيات الدولية هو التدخل السياسي، انطلاقاً من التوجه الفكري القائل بأن أي تمسك دقيق بالضوابط البيئية الداخلية والإقليمية يشكل موقفاً معادياً Hostile للاقتصاد الأمريكي[2]. ويؤكد أل غور، في هذا الإطار، أن الأوامر قد صدرت إلى الكثيرين من العلماء، في بحوث النظم البيئية وظاهرة التغير المناخي، في مختلف دوائر الحكومة، بأن يكونوا حذرين فيما يقولون بخصوص القضايا البيئية، كما أن السياسات الأمريكية كلها ذات الصلة بهذه القضايا قد استبدلت، بحيث صارت تعكس آراء لا تمت للعلم بصلة، وقد أمر المفاوضون الأمريكيون في المنتديات الدولية ذات العلاقة بمحاولة عرقلة أي تحرك نحو اتخاذ إجراء قد يسبب الإزعاج لشركات النفط[3].

وفي سياق ما تتضمنه التنمية المستدامة والمواقف الأمريكية منها، ولاسيما فيما يتعلق بمبدأ (تحمل المسؤوليات)، الذي يقوم في الأساس على فكرة أن تتحمل الدول الغنية قدراً كبيراً من المسؤولية في معالجة المشاكل البيئية ، بسبب إسهاماتها الأكبر حجماً في تدهور البيئة الكونية، ومواردها المالية والتقنية الأعظم، وما يتعين عليها من مساعدة الدول الفقيرة في سعيها إلى التنمية المستدامة[4]، جاء موقف المندوب الأمريكي وفقاً للبيان التالي: "على نحو ما سجلته الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام 1992، فإن مبلغ فهمنا أن المبدأ (7) من إعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية يركز على الدور القيادي الخاص المنوط بالبلدان

---

(1) كريستوفر فلافين، أوديل تونالي، مرجع سبق ذكره، ص9.

(2) عدنان مصطفى،" حوافز وغرامات حماية البيئة واستدامتها", مرجع سبق ذكره، ص456

(3) آل غور، **الحقيقة المؤلمة:حالة طوارئ لهذا الكوكب بسبب الاحتباس الحراري وما الذي نستطيع فعله حيالها**, مرجع سبق ذكره، ص 249.

(4) تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الثورة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية** (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2008) ص 140.

المتقدمة، بفعل تطورها الصناعي وتجربتها في مجال السياسات والإجراءات المتعلقة بالوقاية البيئية وخبراتها وإمكاناتها التقنية. والولايات المتحدة تقبل هذا المبدأ، بيد أن الولايات المتحدة لا تقبل أي تفسير للمبدأ (7) يستدل منه على اعتراف الولايات المتحدة أو قبولها بأي التزامات أو مسؤوليات دولية، أو أي انتقاص من مسؤوليات البلدان النامية في إطار القانون الدولي[1]. وقد أعلن مجلس الشيوخ أنه سيرفض أي اتفاقية لا تضع تحديدات للدول النامية، وامتنع عن تنفيذ أي تغييرات بالسياسات التي من شأنها المضي قدماً للوفاء بأهداف بروتوكول كيوتو[2]. و يتضح أيضاً، من خلال مؤتمرات التنمية المستدامة، أن الخلاف بين المشاركين قد يبدو أنه بين الدول الغنية والفقيرة , إذ من الصعب اقتناع المسؤولين في دول الجنوب بحسن النية الكاملة لدى أولئك الذين يجعلون من أنفسهم أبطال الدفاع عن البيئة في الشمال، ولاسيما أن هذا الجدل حول الالتزامات التي تطرحها التنمية المستدامة لم يجر في دول الشمال أو في الولايات المتحدة على وجه الخصوص قبل الستينيات، وتم تجاهله تماماً خلال مرحلة التصنيع[3].

إلا أن المدقق في السياسات والمواقف يجد أيضاً خلافاً أمريكياً – أوروبياً أكثر تعقيداً، ينطوي على أبعاد اقتصادية وسياسية، إنعكست أثاره على نتائج وأهداف التنمية المستدامة[4]. فمن جهة نجد أن ما يفسر الحماس الأوروبي لإجراء تخفيضات سريعة في معدل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون هو أن معظم الالتزامات، التي وافقت أوروبا على تنفيذها، وفقاً لما تضمنه بروتوكول كيوتو، قد وصلت لها بالفعل، فمنذ 1990 ارتفع انبعاث ثاني أكسيد الكربون في أوروبا بمعدل أقل من نظيره في الولايات المتحدة. ويرجع السبب في ذلك إلى أن

---

(1) تقرير مؤتمر **القمة العالمية للتنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره، ص 192.

(2) سبنسر وروت، **اكتشاف الاحتباس الحراري**, مرجع سبق ذكره، ص 196.

(3) بارتان بادي، **عالم بلا سيادة: الدول المراوغة والمسئوليات**، ترجمة: لطيف فرج، (القاهرة: مكتبة الشروق، 2001) ص 225.

(4) أحمد يوسف النفيسي، "تداخل السياسي والاقتصادي بالبيئي: قمة الأرض عمقت الخلافات"، **مجلة الطليعة**، عدد 1543، (2002) ص 85.

الاقتصاد الأوروبي شهد معدلات نمو أقل من معدلات نمو الاقتصاد الأمريكي، الأمر الـذي يفسر بأن أوروبا تستغل بروتوكول كيوتو سياسياً، كسلاح اقتصادي، لكبح معدل نمو الاقتصاد الأمريكي[1]. ومن جانب آخر فإن الولايات المتحدة، التي تنتج مصانعها أكبـر نسـبة مـن الغازات والانبعاثات المدمرة للنظم البيئية, غير مستعدة لتخفيض مستوى صـناعاتها الثقيلـة المتمحورة حول النفط والطاقة، حفاظاً على مستوى قوتها الاقتصادية المتميـزة مـن خلالـه عالمياً، في مواجهة أوروبا أو الصين، بل سيزداد ليلازم قوتها العسـكرية والسياسـية فـي استمرار قيادتها للجماعة الدولية[2].

وبينما ينشغل العالم بوضع نظام دولي جماعي للتنمية المستدامة، متضمناً كأحد عناصره الأساسية حماية البيئة والنظام البيئى ، والحيلولة دون وقوع المزيد من الكوارث البيئية، نتيجة للزيادة المطردة في الانبعاثات، انفردت الولايات المتحدة بموقف مسـتقل، تحـت ذريعـة أن الالتزامات التي تقرها مثل هذه المؤتمرات تحمل الاقتصاد الأمريكي خسائر كبيـرة، وتفقـده الكثير من فرص العمل. ووفقاً لذلك, فإن النمو الاقتصادي قد يكون الحـل لقضـية التنميـة المستدامة, وليس متعارضاً مع متضمناتها [3].

## ثانياً - التأثيرات الإيجابية والسلبية لقبول أو عـدم قبـول الولايـات المتحـدة الأمريكية لمتضمنات التنمية المستدامة:

تبين مجموعة من الشواهد، بدأت من خلال موقف الولايات المتحدة الأمريكية السـلبي تجاه المؤتمرات الدولية الخاصة بالتنمية المستدامة، أن تداعيات قضايا ومتضـمنات التنميـة

---

(1) محمد الأحمدي،" التهديدات الأمريكية العالمية: سياسات المناخ وسلاح كيوتو"، نقلاً عـن الموقـع الالكترونـي **www.odabashom.net** تاريخ 16. 12. 2011

(2) عامر محمد طراف ، مرجع سبق ذكره، ص88.

(3) حسين عبدالله،" أمريكا وقمة الأرض: الاقتصاد قبل البيئة"، نقلاً عن الموقع الالكتروني **www.welshaab.org** تاريخ 16. 11. 2011

المستدامة لم تتوقف عند إشكالية التأثيرات السلبية في النظام البيئي فحسب ، بل أمتدت هــذه التأثيرات إلى شكل ونمط التوازنات والعلاقات السياسية الدولية. ومن جانب آخر يتضــح أن الموقف السلبي للولايات المتحدة هو نتاج التمسك بالفرضية متعددة التوجهات, والتي تفيد بأن أي التزام من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لما تتضمنه التنمية المســتدامة يعــود بالنتــائج السلبية والضرر على الاقتصاد الأمريكي، وبالتالي يمثل تهديداً واضحاً لقوتها المتميزة على كافة المستويات، وهذا صحيح بشكل عام، إلا أنه لا ينفي وجود مبادرات وتشريعات أمريكية بصدد القبول بما تتضمنه التنمية المستدامة في جوانبها البيئية,التي سوف نستعرض أهمها وفقاً للتقسيم التالي:

**1. التوجهات الايجابية للموقف الأمريكي من متضمنات التنمية المستدامة:**

تشير التقديرات بأنه قد تضاعف عدد الجماعات البيئية في الولايات المتحدة الأمريكيــة منذ سنوات عديدة مع ازدياد وعي المواطنين بالمشاكل ذات العلاقة بالبيئة والتنمية فقد مارس نادي سييرا الذي أنشئ في العام 1892 ضغوطه من أجل هواء نقى ومياه نظيفة، والحفــاظ على المناطق البرية ويبلع عدد أعضاءه أكثر من 250.000 عضو ومن بين الأمثلة البارزة في هذا الخصوص، الاتحاد الوطني للحياة البرية، وجمعية أوربون الوطنية وجماعة أصدقاء الأرض، وهناك في الوقت الحاضر أكثر من 500 جماعة مصالح بيئية في الولايات المتحدة الأمريكية[1]، تقوم بدور مؤثر في توجيه السياسات العامة، لكي تؤخذ الاعتبارات البيئية فــي الحسبان، فهي تدعو -على سبيل المثال- إلى وقف التنقيب عن النفط والغاز، بغيــة وضــع

(1) لأري الويتز، **نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية**، ص 100.

عواقب التغير في النظام البيئي في إطار سياسات الطاقة[1]. كما تهدف أيضاً إلى ضرورة إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لقضايا التنمية المستدامة ومكافحة التلوث والاحتباس الحراري، فهي، كما يرى أصحاب هذا الاتجاه، سياسات من شأنها توسيع النطاق الدولي المتاح للدور الأمريكي، ومن ثم الارتقاء بالتأييد الدولي للمواقف السياسية الأمريكية كركيزة للاستقرار العالمي[2].

ومن المهم الإشارة إلى أن بداية الاهتمام بالدراسات والأبحاث التنموية المختلفة قامت في الأساس في الولايات المتحدة الأمريكية, من قبل مختصون وعلماء أمريكيون, فعلي سبيل المثل، لا الحصر، أن التكنولوجيا الزراعية التي يدركها الجميع في الوقت الحاضر، لم تكن في واقع الحال مدركة خارج نطاق الدول الصناعية المتقدمة، قبل الحركة التي عرفت على الصعيد العالمي باسم الثورة الخضراء[*] (The Green Revolution)، إذ عملت هذه الثورة على زيادة المحاصيل الزراعية، من خلال استخدام وتطوير مشروعات للري لتحل محل الأنظمة التقليدية، مثلما عملت على إحداث أنظمة سماد مطورة، وإستخدام مبيدات الحشرات، وإدخال الميكنة في الميدان الزراعي، وغيرها من الاستثمارات والتجارب التي أحدثت إجماعاً بين المختصين على أن الإنسان من خلال الثورة الخضراء استطاع إحداث زيادة في الإنتاج الزراعي مع الزيادة العالمية في عدد السكان[3], فهي تمثل قفزة نوعية في الإنتاج الزراعي،

---

(1) دينوس ستاسينو، "وضع السياسات في قطاع الطاقة: التأثير المتنامي للقوى الفاعلة غير الحكومية"، في **خدمات الطاقة والبيئة: أهداف التفاوض والأولويات الإنمائية**، (تحرير) سيمونيتا زاريلي، (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2003) ص 153.

(2) محمد عبدالله يونس، الكونغرس يبحث تراجع صورة أمريكا عالمياً، **مجلة المختصر**، عدد373، (2008) نقلاً عن الموقع الالكتروني **www.osun.org** . تاريخ الدخول 11/27/ 2011.

(*) الثورة الخضراء: سلسة من الأبحاث العلمية المتطورة، والتقنيات الحديثة التي أسهمت بشكل حقيقي في زيادة أنتاج الزراعة الصناعية، وأنقذت العالم حينذاك من مجاعات محققه امتدت أثارها تقريباً إلى دول العالم كافة، **www.wikpedia.org**

(3) عمر إبراهيم العفاس،" التنمية والتنمية المستدامة"، مرجع سبق ذكره، ص 12.

نتجت عن إستخدام تكنولوجيا مختلفة واستخراج حبوب جديدة من المحاصيل عالمية الغلة في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية، وقد أدت إلى زيادة كبيرة في الإنتاج العالمي من الغذاء، ومثلت منتجاً بارزاً، أسهم في ترسيخ الأمن الغذائي، ومكافحة الجوع، ولاسيما في الدول والمجتمعات الفقيرة[1] . كما يضيف مستوى الالتزام الوطني أو المحلي دعماً أخراً لأهم التوجهات الايجابية للولايات المتحدة الأمريكية، وقد تمثلت أهم هذه المبادرات في التوجهات الداخلية في أن ذهبت بعض الولايات والمدن إلى وضع أهداف خاصة بها حول الالتزام بما تتضمنه التنمية المستدامة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك[2]:

أ. **مبادرات الولايات**: وضعت كاليفورنيا، مع إقرار قانون حول الاحترار العالمي لعام 2006، هدفاً للوصول إلى مستويات عام 1990 من انبعاثات غاز الاحتباس الحراري بحلول عام 2020، مع خفض هذه الانبعاثات بنسبة 80 في المائة عن مستويات 1990 بحلول عام 2050.

ب. **المبادرات الإقليمية**: تعد أول برنامج جبري للالتزام بحد أعلى للانبعاثات في الولايات المتحدة، وقد توسع البرنامج ليشمل حتى الآن عشر ولايات.

ج. **مبادرات المدن**: تضع المدن كذلك أهدافاً خاصة بخفض الانبعاثات، وإجمالاً يهدف ما يقرب من 522 عميد مدينة، يمثلون 65 مليون مواطن أمريكي، إلى تخفيض ما كان من الممكن أن يكون هدف الولايات المتحدة، لو قدر لها الانضمام إلى بروتوكول كيوتو.

---

(1) نقلاً عن الموقع الالكتروني، **www.marefa,org** تاريخ الدخول 26. 5. 2012.

(2) تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم**، مرجع سبق ذكره، ص105.

توضح مثل هذه الأمثلة أن المبادرات الطوعية للتخفيف من آثار التغير المناخي تلعب دوراً بالغ الأهمية، من حيث إنها تثري المعلومات التي تتحكم في خيارات المستهلكين، وتضع أفضل نماذج للممارسة على المستوى الداخلي أو المحلي للولايات المتحدة الأمريكية. بيد أنه ينبغي النظر إلى هذه المبادرات ضمن سياقها الملائم. بمعني أخر, إن التزام الولايات المتحدة الأمريكية وفقاً للمستوي الوطني أو المحلي, قد يتعارض مع التناقضات التي ظهرت علي مستوي التزاماتها مع البيئة الدولية, وهو الجزء الذي تهتم به هذه الدراسة, وعلي سبيل المثال, لو كانت كاليفورنيا دولة، لا مجرد ولاية، لاحتلت المرتبة الرابعة عشرة في قائمة أكبر مصادر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ولهذا السبب فهي تلعب في هذه الاتفاقية دوراً قيادياً مهماً. ومع ذلك فإن جل الانبعاثات لا تزال تنشأ في الولايات، التي لم تضع حدوداً مخططة للالتزام، حيث تتسبب كاليفورنيا وولايات المبادرة الإقليمية بحوالي 20% من انبعاثات غاز الاحتباس الحراري التي تنشأ في الولايات المتحدة الأمريكية[1]. كما سجلت ولاية تكساس (يبلغ عدد سكانها 23 مليون نسمة) انبعاثات من غاز ثاني أكسيد الكربون تبلغ حوالي 700 طن، ما يعادل 12% من إجمالي انبعاثات الولايات المتحدة. وهذا الرقم يعد أكبر من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في أفريقيا – جنوب الصحراء – كلها، التي يبلغ عدد سكانها 720 مليون نسمة[2].

فعلى الرغم من تطبيق جزئي للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، في صورة مبادرات من بعض الولايات والمدن، إلا أنه على المستوى الدولي أو العالمي, لم تعلن الولايات المتحدة عزمها تطبيق مثل هذه الالتزامات التي تفرضها عملية التخفيض من

(1) المرجع السابق نفسه، ص 105.

(2) المرجع السابق نفسه، ص 34.

الانبعاثات[1]، ولم تتجاوز معظم المبادرات أو الخطط التي وضعت حتى الآن برامج متواضعة لزيادة تمويل مشروعات الاقتصاد في الطاقة، والتقدم على خطوات في البحث والتطوير في تكنولوجيات الطاقة البديلة والحض على استخدام الغاز الطبيعي[2]. إذ أن مثل هذه التحركات الطوعية ليست كافية، لأنها لم تنجح في تحقيق خفض في أنماط الانبعاثات في الولايات المتحدة. وليس من المتوقع أن تخطط الحكومات للاعتماد على مثل هذه المبادرات أو التحركات الطوعية في مجالات أخرى من السياسة العامة، مثل الأمن الوطني، والأمان النووي. بالرغم من وجود نزعة مدمرة في القضايا المتعلقة بتغير المناخ، تتمثل في المبالغة في دور الخيارات والتقليل مع أهمية التحرك الحكومي[3].

**2. التوجهات السلبية للموقف الأمريكي من متضمنات التنمية المستدامة:**

سبق وأن تمت الإشارة إلى أن تحقيق التنمية المستدامة, يتطلب تعزيز التكامل بين أبعادها الثلاثة:التنمية الاقتصادية,التنمية الاجتماعية,حماية البيئة.بالإضافة إلي إعطاء الأولوية لمسألة محاربة الفقر العالمي, والتغيير في أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة.

ومن هنا فإن دراسة التوجهات في الموقف الأمريكي تجاه متضمنات التنمية المستدامة تملي الوقوف عند بعض المتضمنات الرئيسة والحيوية بالنسبة للتنمية المستدامة، والتحقق من موقف الولايات المتحدة منها، وذلك من خلال التالي:

---

(1) مصطفى عيد، "التأثيرات الاقتصادية والسياسية لضريبة الكروبن في استراليا"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 187 (2012) ص128.

(2) كريستوفر فلافين ، نيكولاس لنسن، **طوفان الطاقة: دليل لثورة الطاقة المقبلة**، ترجمة: سيد رمضان هدارة (الدار الدولية للنشر، 1997) ص54.

(3) تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، محاربة التغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم متغير، ص113.

- للمزيد حول تحقيق التنمية المستدامة,يمكن النظر في دلك علي سبيل المثال في,تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, **أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية**, (نيويورك:منشورات الأمم المتحدة,2003), وأنظر أيضا في, تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, **الاستدامة والإنصاف:مستقبل أفضل للجميع**, (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة,2011) ص ص33 67.

**أ. موقف الولايات المتحدة الأمريكي من مسألة الحد من الفقر أو استئصاله:**

تتضمن التنمية المستدامة، عند تطبيقها، مسألة استئصال الفقر ومحاربته، كمتضمن رئيس ومهم، إضافة إلى كونه أحد الأهداف الإنمائية للألفية التي تسعى الجماعة الدولية لتحقيقها، وتقع على الدول الصناعية المتقدمة في الشمال مسؤولية تحقيق هذه الغاية، نظراً لما تملكه من موارد مالية كبيرة، وتقنية متقدمة، كفيلة بأن تجعل هذه الدول تضطلع بموقع الصدارة في عملية بلوغ هذه الغاية، باعتبارها متضمناً حيوياً للتنمية المستدامة، كما أن واقع العلاقات الدولية يرتكز في أحدي مستوياته علي مبدأ – الاعتماد المتبادل- في كافة المجالات, ولاسيما المجالات التنموية, مما يزيد من حجم مسئولية الدول الصناعية في تحقيق هده الغاية, ذلك أن المساعدات والمعونات الإنمائية تمثل مصدراً حيوياً للتمويل الخارجي للكثير من الدول الفقيرة في الجنوب. غير أن مساهمات الدول المتقدمة في المساعدات الإنمائية ليست بمستوى التحديات الإنمائية في العالم، فلا تزال المساعدات أقل بكثير من الهدف الذي حددته منظمة الأمم المتحدة بنسبة (0.7%) من الدخل القومي الإجمالي لمعظم الجهات (الدول) المانحة[1].

ويذهب "بان كي مون"[*]، في متابعته المساعدات الإنمائية، إلى القول "أن الأهداف قابلة للتحقق عندما يتم اعتماد استراتيجيات التنمية المستدامة والسياسات والبرامج من قبل الشركاء الدوليين للتنمية، وفي الوقت نفسه، من الواضح أن التحسينات التي طرأت على حياة الفقراء كانت بطيئة بشكل غير مقبول، وتتآكل

---

(1) تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **بإمكاننا إنهاء الفقر**، مرجع سبق ذكره، ص 34.

- اعتمدت منظمة الأمم المتحدة خلال فترة الستينيات ما نسبته 1% من الدخل الإجمالي للدول المانحة, ونتيجة عدم الوصول لهده النسبة, تم خلال السبعينيات إقرار نسبة 0.7% من الإجمالي الدخل القومي كنسبة للمساعدات الإنمائية.

(*) **بان كي مون**: الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة منذ 2006 حتى الوقت الحالي.

بعض المكاسب التي تحققت بشق الأنفس من الغذاء والمناخ والأزمات الاقتصادية"[1]. وتشير التقارير الدولية -على سبيل المثال- إلى أن الدول الوحيدة التي توصلت إلى النسبة المحددة بـ 0.7& من الناتج الإجمالي كانت في العام 2009 هي: الدنمارك ولكسمبورج وهولندا والنرويج، كما أن القيمة البالغة 129 مليار دولار، التي التزمت الجهات المانحة برصدها في العام 2010 للمساعدات الإنمائية للدول الفقيرة، لم تتجاوز 76% فقط من تقديرات المبالغ اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، كما أنها لم تخصص كلها لهذه الأهداف[2]. هذا جعل البعض يرى أن المعونة المقدمة من الدول الغنية في الشمال إلى الدول الفقيرة في الجنوب، إذا أخذنا بعض الأرقام التي أعلنها الاقتصاديون، ستظل فضيحة من أكبر فضائح المؤسسات الدولية[3]. ويشير ماندل إلى أن التضامن الحقيقي مع الفقراء في الجنوب يتطلب أن ندرك أن العدالة والنمو أمران ضروريان، وأن حصولهما معاً ليس شيئاً مستحيلاً. ولا شيء أكثر قيمة لتحقيق نظام عادل من أن يدرك الأغنياء في الشمال هذا الأمر[4]. إن التقارير الدولية الخاصة بالمساعدات والمعونات الإنمائية تتضمن بعض الحقائق والأرقام التي لا يمكن التغافل عنها أو تجاهلها، والتي يبدو منها أن الولايات المتحدة الأمريكية تأتي على قائمة الدول الصناعية المذنبة في حق الجماعات الإنسانية الأكثر فقراً. وقد جاء في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن بعض كبريات الاقتصاديات في العالم هي من بين المانحين الأقل سخاءً، بالقياس إلى مستويات ثرواتها. فمن الناحية المالية تعد الولايات المتحدة من كبرى الجهات المانحة في العالم، لكنها لا تزال في المرتبة المتدنية في حصة المعونة الإنمائية من الدخل القومي

---

(1) تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, **بإمكاننا إنهاء الفقر**, المرجع السابق نفسه, ص3 .

(2) تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الاستدامة والإنصاف**: **مستقبل أفضل للجميع**، مرجع سبق ذكره، ص 92.

(3) محمد بن حامد الأحمدي، **ملامح المستقبل**، مرجع سبق ذكره، ص 239.

(4) جي أر. ماندل، **العولمة والفقراء**، ترجمة: وليد شحادة، ( بيروت: الحوار الثقافي، 2004) ص 210.

الإجمالي[1] وعلى الرغم من أن حجم المساعدة الإنمائية الرسمية قد سجل أرقاماً قياسية عالمية، إلا أنه لا يزال، كما ذكر فريق العمل المعني برصد الثغرات والمواقف السلبية في تنفيذ ما تتضمنه التنمية المستدامة في أحد متضمناتها الرئيسة المتعلق بالمساعدات أو المنح المالية للمجتمعات الفقيرة، دون الهدف المحدد بتخصيص ما نسبته (0.7%) من الدخل القومي الإجمالي. ومع أن كبرى الجهات المانحة، وهما الولايات المتحدة واليابان، قد زادتا القيمة المطلوبة، إلا أن هذه القيمة، عند حسابها كنسبة من الدخل القومي الإجمالي، فإنهما لا يزالان من بين أصغر الجهات المانحة[2]؛ إذ تتمسك الولايات المتحدة بتأكيد عدم قبولها الالتزام بأهداف المعونة الدولية، التي تستند إلى النسب المئوية للناتج القومي الإجمالي للدول المانحة. وإزاء ذلك تعتقد الولايات المتحدة أنه ينبغي زيادة المعونة المقدمة للدول النامية، التي تبدى التزاماً جلياً بالتماس العدل في الحكم، والاستثمار في شعبها، وتشجيع المؤسسات الخاصة[3]. ويتم ذلك في إطار ما اصطلح عليه، في برامج المنح والمساعدات المالية، بالمشروطية السياسية، فالولايات المتحدة، العضو الفاعل الرئيس في أغلب التنظيمات الدولية، والمالية منها بوجه خاص، لم تعد تحدد خارطة أعمال الاقتصاد العالمي فقط، ولكن أيضاً جدول أعمال السياسة العالمية، عبر اجتماعاتها الدورية؛ إذ تقوم مؤسسات دولية – تابعة لها– بترجمة ما ينجم عنها من أفكار إلى سياسات، تصبح هي النافذة على المستويات الدولية المختلفة. ويتمثل المبدأ الحاكم لهذه السياسات في تعظيم المكاسب، بكل الطرق المتاحة الممكنة[4].

---

(1) تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, **التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساوٍ** (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2005) ص 87.

(2) تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, **الشراكة العالمية من أجل التنمية: حان وقت التنفيذ** (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة ، 2011) ص 13.

(3) تقرير مؤتمر **القمة العالمي للتنمية المستدامة** ، مرجع سبق ذكره، ص 193.

(4) أحمد دسوقي إسماعيل، "نمط الإدارة الدولية لقضايا البيئة وقضية التغير المناخي"، مرجع سبق ذكره، ص212.

ويذهب ريتشارد هاس[*]، في متابعته موقف الولايات المتحدة الأمريكية من المعونات والمساعدات الإنمائية للدول الفقيرة في الجنوب، إلى القول بأن حكومة الولايات المتحدة تقدم أكثر من (16) مليار دولار سنوياً لهذه الغاية، أي أكثر مما يقدمه أي بلد آخر، ولكنه أقل مما تقدمه البلدان الصناعية، إذا كان المقياس هو النسبة من الدخل القومي الإجمالي كما يبين الشكل رقم (6). ويرى هاس أن ما يزيد من تخفيف تأثير مساعدة الولايات المتحدة الموجهة لمكافحة الفقر في العالم، هو أن معظم المساعدة موجه إلى إغاثة الدول في حالات الكوارث، بدلاً من توجيهها إلى التنمية الاقتصادية لهده الدول، كما أنها توجه إلى بلدان ذات أهمية إستراتيجية,تربطها علاقات سياسية مع الولايات المتحدة، مثل مصر وإسرائيل وباكستان وكولومبيا والأردن، بدلاً من إرسالها إلى البلدان الأشد فقراً[1].

مثل هذه الرؤية تشير، وإن بطريقة غير مباشرة، إلى أن المسائل ذات الطابع الاستراتيجي تظل عاملاً رئيساً ومكوناً مهماً في تحديد شكل الموقف الأمريكي وطبيعته، لاسيما إذا كانت هذه الإستراتيجية ضمن أولويات النفوذ الأمريكي وركائزه، بغض النظر عن تأثير هذا الموقف على مجتمعات إنسانية أخرى. ومما يعزز مثل هذا الرأي، القائل بثبات هذه المواقف التي لا يمكن تقييمها، دون إدراك واستحضار المنظور الواقعي للعلاقات الدولية، باعتبار أن التاريخ يمثل سياسة الماضي، هو ما ورد على لسان الرئيس الأمريكي إيزنهاور، منذ ما يزيد على نصف قرن، عندما قال: "كل بندقية تصنع، وكل سفينة حربية تنزل إلى المياه، وكل صاروخ يطلق، سرقة صارخة لأقوات الذين يعضهم الفقر بنابه، وأن هذا التسلح لا ينفق فيه المال فقط، بل يبعثر عبقرية العلماء والباحثين وآمال الأجيال المقبلة. وما تنفقه الولايات المتحدة ثمناً لإحدى السفن الصغيرة

---

(*) **ريتشارد هاس**، رئيس مجلس التخطيط الاستراتيجي في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة حكم الرئيس بوش الأب.

(1) ريتشارد هاس، **الفرصة: لحظة أمريكا لتغيير مجرى التاريخ**، ترجمة: أسعد كامل اليأس، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007) ص 163.

المضادة للصواريخ، يعادل من المساكن ما يكفي لإيواء أكثر من ثمانية ألاف ساكن، وأن نفقات إنتاج إحدى قاذفات القنابل الضخمة هي نفقات مدرسة تبنى على أحدث طراز، لمدينة عدد سكانها ثلاثين ألف نسمة"[1].

إن الولايات المتحدة هي الدولة الأكثر إنفاقاً في المجال العسكري، بغض النظر عن الالتزامات والاعتبارات الإنسانية والأخلاقية الأخرى التي تنادي بها الجماعات الدولية، في سياق ما يجب أن يكون عليه الوضع في العلاقات بين الجماعات الإنسانية، التي حاولت أن تنقل المجتمع الدولي من حالة الفطرة إلى الاجتماع السياسي في إطار الجماعة الدولية.

في هذا الصدد يرى المثاليون أن عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية وغيرها من المبادئ المثالية والأخلاقية هي معايير يلزم إقرارها، فيما يجب أن يكون عليه المجتمع الدولي[2]. وفي هذا يرى فوكوياما أن المنظور الواقعي في العلاقات الدولية، باعتباره مذهباً إرشادياً، لا تزال له دلالته الأكيدة، على الرغم من المكاسب التي حققتها الرأسمالية، وستظل العلاقات بين المجتمعات الإنسانية تتميز بالشك والتخوف، وسيظل استخدام النفوذ هو الحكم النهائي في العلاقات بينها، على الرغم من تزايد الاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي[3]، وذلك أن المهمة تكون أكثر تعقيداً في عالم محروم من تدخل قوة خارجة عنه، لحل مشكلاته الإنسانية، ومن معايير دولية ملزمة بالفعل. إن المسؤولية لا تنقطع عن خلق القوة، وبذلك تثير شهيات الفاعلين الأكثر تميزاً، وتثير أيضاً رغباتهم في الامتناع عن استخدامها[4].

---

(1) رياض الصمد، **العلاقات الدولية في القرن العشرين: تطور الأحداث لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر، 1986) ص 65.

(2) بلقاسم كرمني، **العلاقات الدولية: دراسة للمفاهيم والمكونات وأنماط التفاعل الدولي**، (الدار البيضاء: المجلس الثقافي العربي، 1994) ص 65.

(3) فرانيس فوكو ياما، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة: حسين أحمد أمين، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993) ص244.

(4) بارتان بادي، **عالم بلا سيادة**, مرجع سبق ذكره، ص 219.

شكل (6)

نسبة المساعدات الإنمائية للدول المانحة من الدخل القومي الإجمالي

**المصدر**: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساوٍ، مرجـــع سبق ذكره، ص 85.

جدول (19)

نسبة المساعدات الإنمائية والإنفاقات العسكرية من الإنفاق العام (الحكومي) للدول المانحة(*)

| الدول | مساعدة إنمائية رسمية | إنفاقات عسكرية |
|---|---|---|
| استراليا | 1.4 | 10.7 |
| النمسا | 1.1 | 4.3 |
| بلجيكا | 2.7 | 5.7 |
| كندا | 1.2 | 6.3 |
| الدنمارك | 3.1 | 5.7 |
| فنلندا | 1.6 | 5.4 |
| فرنسا | 1.7 | 10.7 |
| ألمانيا | 1.4 | 7.3 |
| أيرلندا | 2.1 | 4.6 |
| ايطاليا | 0.7 | 9.8 |
| اليابان | 1.2 | 5.7 |
| لوكسمبورغ | 3.9 | 4.8 |
| هولندا | 3.2 | 6.5 |
| ينوزيلاندا | 1.2 | 6.3 |
| النرويج | 4.1 | 8.9 |
| البرتغال | 1.0 | 10.0 |
| اسبانيا | 1.3 | 6.7 |
| السويد | 2.8 | 6.4 |
| سويسرا | 3.5 | 8.5 |
| المملكة المتحدة | 1.6 | 13.3 |
| الولايات المتحدة | 1.0 | 25.0 |

**المصدر**: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساوٍ، مرجع سبق ذكره، ص 54.

(*) تختلف الأرقام الصادرة عن التقارير الدولية المختصة بالمعونات الإنمائية كما يتضح من عدة تقادير أو جداول إحصائية والباحث لا يمتلك حق التعديل أو التغيير في هذه الاختلاف.

**ب. موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مسألة تغيير الأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج:**

تقوم الحجة الرئيسة للتنمية المستدامة، في المتضمن الخاص بأنماط الإنتاج والاستهلاك الاقتصادي، على الفكرة القائلة بأنه، إذا ما عجزت المجتمعات الإنسانية عن إحداث تغييرات جذرية في أنماط وأشكال الإنتاج والاستهلاك، التي يقوم عليها ويفرضها النموذج الاقتصادي والثقافي السائد والمسيطر الآن، فإن هذه المجتمعات سوف تصل، عاجلاً لا أجلاً، إلى الوضع الذي تصبح فيه الحياة غير ممكنة. وهذا لا يعني، بطبيعة الحال، أنه يتعين على الأجيال الحالية عدم استخدام الموارد الطبيعية والحيوية، مثل النفط أو الفحم الحجري، حتى لا تنقص من حقوق الأجيال القادمة، وإنما يعني ضرورة تنمية مصادر بديلة ونظيفة للطاقة، لتحل محل المصادر الأولية، مثل طاقة الرياح، أو الطاقة الشمسية وغيرها من أنواع الطاقة البديلة[1].

وبالنظر إلى وضع الدولة محل الدارسة، فيما يتعلق بأنماط الإنتاج والاستهلاك، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تنتج أكثر قليلاً من سبعة ملايين برميل من النفط يومياً، في حين أنها تستهلك منه عشرين مليون برميل يومياً. وبعبارة أخرى تنتج الولايات المتحدة قرابة (10%) من إنتاج النفط في العالم، ولكنها تستهلك أكثر مما نسبته (25%) من مجموع الطاقة العالمي، كما أن الولايات المتحدة تستهلك أكثر مما تنتجه من الغاز الطبيعي، وأن أنواع الطاقة الأخرى، ومن ضمنها الطاقة النووية والكهرباء المولدة من مساقط المياه والرياح، والطاقة الشمسية، لا توفر إلا نسبة ضئيلة مما يستهلكه الأمريكيون[2]، ففي عام 2001 كانت الولايات المتحدة قد استهلكت (19.8) مليون برميل نفط في اليوم الواحد، وتشير التوقعات إلى أن هذا

---

(1) إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، **اقتصاديات موارد البيئة** (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2007) ص320.

(2) ريتشارد ن. هاس، **الفرصة: لحظة أمريكا لتغيير مجرى التاريخ**, مرجع سبق ذكره، ص 151.

الرقم سيزداد إلى ما بين (26.9 – 31.8) مليون برميل في اليوم الواحد عام 2025، وذلك استناداً إلى السعر ومعدل النمو الاقتصادي[1]. ونظراً لحجم الاقتصاد الأمريكي فإن طلبها على النفط يلزم مقارنته بطلب دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة، والدول[*] الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، عوضاً عن مقارنته بكل دولة على حدة. وقد حددت وكالة الطاقة الدولية الاستهلاك الحالي لأعضاء الاتحاد الأوروبي بما يعادل (12.3) مليون برميل من النفط في اليوم، للعام 2000، ليرتفع إلى (13.9) مليون برميل مع حلول عام 2030. أما استهلاك دول المحيط الهادي (دول منظمة التعاون الاقتصادي) في عام 2000 فقد كان (8.5) مليون برميل. وبحسب التقديرات سيرتفع إلى (10.5) مليون برميل في العام 2030[2].

وفقاً لهذه التقديرات تبقى معدلات النمو في الطلب على النفط للولايات المتحدة أكبر من معدلات النمو في الطلب لكل من الاتحاد الأوروبي ودول المحيط الهادي. ويرجع ذلك، في المقام الأول، إلى طبيعة أنماط الاستهلاك والإنتاج الأمريكي، وللمتغيرات التقنية التي حملت معها تحولاً في استخدام الطاقة، لمصلحة الموارد الأكثر اعتمادية المتمثلة في طاقة النفط[3]. وكما هو متعارف عليه، من أن النفط يعد من بين أهم العوامل الرئيسة التي مكنت الدول الصناعية المتقدمة على وجه العموم، والولايات المتحدة بوجه خاص، من أن تصل إلى ذروة القوة المتميزة بمختلف أنواعها على مستوى دول العالم، فلا شك أن الحفاظ على هذا المستوى من القوة يتطلب زيادة الاعتمادية على طاقة النفط[4]، بواسطة الشركات الأمريكية صاحبة الخبرة الكبيرة في مجال الصناعات النفطية والتقنية الرفيعة التي تمتلكها، إضافة إلى قوتها

---

(1) توبي شيلي، **النفط: السياسة والفقر والكوكب**, مرجع سبق ذكره، ص 24.

(*) **دول المحيط هي**: اليابان، كوريا الجنوبية، استراليا، نيوزيلاندا.

(2) المرجع السابق نفسه، ص 24.

(3) علي أحمد عتيقة، "الاعتماد المتبادل على جسر النفط"، **المستقبل العربي**، عدد 163، (1992) ص 98.

(4) عبدالخالق عبدالله، "النفط والنظام الإقليمي الخليجي"، **المستقبل العربي**، عدد 181 (1994) ص 171.

المالية الهائلة والانتشار والتوسع في كافة بقاع العالم، بحثاً عن مصادر هذه الثروة الثمينة[1]. ولطالما اعتبرت الولايات المتحدة في متابعتها لهذه الغاية، كما يرى سياسيون أمريكيــون، أن هناك مناطق مختلفة من العالم تحتوي على مصالح إستراتيجية (النفط) من الأهمية بمكان، إلى درجة تكفي لتبرير شن الحروب من أجلها، وهي مناطق مهمة لأنها تحتوي علــى مصــادر طبيعية، ولأن من يسيطر عليها يكون له التأثير الأكبر في ميزان الاقتصــاد العــالمي[2]. إن الولايات المتحدة تدرك، كما يدرك الآخرون، أن طاقة النفط هي الطاقة الأرخص، وأن إنتاج طاقة بديلة ما زال في إطار البحث، ولن يكون مجدياً إلا إذا تضاءل الاحتياطي النفطي فــي العالم. وهذه فرضية لم تتحقق حتى الآن. لذلك مهما قيل عن الطاقات البديلة، ســيبقى الــنفط الركيزة الأساسية للنهوض الاقتصادي في العالم إلــى فتــرات قادمــة[3]. كمــا أن الــدوافع الأمريكية, في أطار البحث عن بدائل للطاقة المتمثلة في النفط, لا تمثل دوافع بيئية تهدف إلي حماية النظام الإيكولوجي, أو تقوم علي الحد من الانبعاثات, بقدر ما هي دوافــع اقتصــادية وسياسية علي وجه الخصوص[4].

وتنبئ مجموعة من الشواهد بأن النفط سيظل، ولمدى مستقبلي غير منظور، المصــدر الأول للطاقة في أغلب قطاعات التنمية، بغض النظر عن كونه المسبب الــرئيس للتغيــرات المناخية كما يتضح من الشكل رقم (7)، أو أنه ضمن الاتجاهات الخاطئة التي تسعى التنميــة المستدامة جاهدة إلى تصحيح مسارها، وذلك نتيجة الاقتناع بعدم كفاءة المصادر البديلة فــي

---

(1) مازن عبدالسلام أدهم, **اقتصاديات الولايات المتحدة: الأسس والسياسات**, مرجع سبق ذكره، ص 112.

(2) ستيفان والت، جون ميرشايمر، **اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية**، ترجمة: أنطــوان باســل، ط2، (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2009) ص 486.

(3) سمير صارم، **أنه النفط: الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق**، (دمشــق: دار الكتــاب العربــي، 2003) ص157.

(4) جورج كرزم، الوقود الحيوي: سائقوا السيارات ينافسون الجياع على الغذاء، **مجلة أفاق البيئة والتنمية**، عــدد 8، (2008)، ص38.

إمداد المجتمعات الإنسانية بطاقات وفيرة، توازي استخدام النفط في تنمية اقتصادياتها[1]. ونتيجة لهذه الاعتمادية الكبيرة، ولاسيما أن التطورات المتلاحقة في السنوات الماضية أدت إلى ارتباط النشاط الاقتصادي العالمي ارتباطاً جذرياً باقتصاد طاقة النفط، ففي حالة بروز أية محاولات جادة لتخفيف هذا الارتباط والاعتماد، سوف تتصدى له قوة من الصعب التغلب عليها، ترفض التخلي عن أسلوب حياتها الذي يعتمد على النفط[2].

**شكل (7)**

**نسبة مساهمة الأنشطة المختلفة في الانبعاثات**

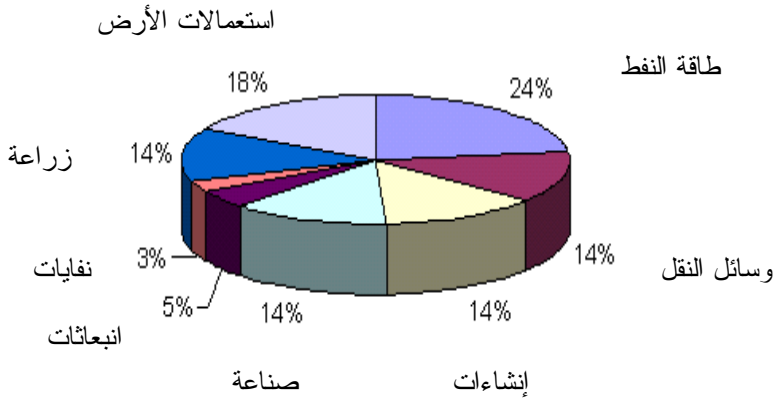


**المصدر**: محمد نعمان نوفل، اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2007) ص17.

وقد ورد عن مؤسسة شل أن هناك مجموعة من الحقائق تزيد من صعوبة هذه التحديات، منها على سبيل المثال[3]:

---

(1) نجاة النيش، **الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة: أفاق ومستجدات**، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2001) ص17.

(2) سعد الدين خرفان، التهديدات الأمريكية العالمية: سياسات المناخ وسلاح كيوتو، نقلاً عن الموقع الالكتروني، **www.alasr.ws** تاريخ الدخول 2012/1/2.

(3) ايرون فاندرفيز، الطاقة المسئولة والتنمية المستدامة، نقلاً عن موقع مؤسسة شيل الالكتروني، **www.shell.com** تاريخ الدخول 12/27/ 2011.

1. أن الطلب على النفط يتزايد بسرعة، نظراً لدخول العديد من الدول مثل الصين والهند ودول النمور الأسيوية في مرحلة التنمية الاقتصادية الأكثر اعتماداً على استخدام طاقة النفط.
2. أن احتمال عدم بقاء إمدادات النفط والغاز التي يسهل استخراجها قادرة على مواكبة الطلب وارد. ولسد هذه الفجوة، لن يكون أمام العالم عموماً، والدول الصناعية على الأخص، سوى استخدام النفط بدرجة اعتمادية أكبر.
3. أنه سينتج عن ذلك زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الصادرة عن استخدام النفط، مع ازدياد المخاوف بشأن ظاهرة التغير المناخي.

مثل هذه الحقائق تعطي للفئات ذات المصالح في الولايات المتحدة نمطاً خطابياً فعالاً. وهذه الفئات طابور طويل، يتكون من مختلف المشارب والاتجاهات. من ذلك أن أنصار الطاقة الذرية يجدون فرصة في تحسين صورتهم التي لوثتها حادثة شيرنوبيل(*)، كما أن منتجي الغاز الطبيعي يجدون فرصة للفوز بنصيب في الأسواق، على حساب النفط أو الفحم الحجري، ويجد السياسيون فرصة للحصول على المزيد من الأصوات[1]. وثمة من يفسر أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية السلبي من مسألة الإنتاج والاستهلاك غير المستدام، ليس سوى عملية انتخابية، يراد بها طمأنة المواطن الأمريكي المستهلك الأكبر عالمياً، بأن ليس

---

(*) **شيرنوبيل**: حادثة انفجار مفاعل نووي في أوكرانيا إحدى جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقاً عام 1986، وقد كانت ضمن سلسلة انفجارات نووية متشابهة حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وغيرها من الدول الصناعية.

(1) جيمس بينيت، توماس ديلوريزو، **الأكاذيب الرسمية: كيف تظللنا واشنطن**، ترجمة: محمود برهوم ونقولا ناصر، (بيروت: دار الفكر للنشر، 1993) ص24.

ثمة شيء يحول دون متابعة الولايات المتحدة نمط نموها الاقتصادي التقليـــدي، دون ســـعي الإدارة الأمريكية إلى إزالة عوامل البطالة والانحسار الاقتصادي[1].

وعلى سبيل المثال، شهدت مرحلة الانتخابات الأولية التي جرت ما بين 1996-1997 دفع شركات النفط والغاز مبلغ (11.8) مليون دولار لمرشحي الكونغرس، من أجل منع زيادة ضرائب تبلغ 3 مليارات دولار في تلك الفترة. كذلك دفعت جماعات الضغط المؤيدة لقاطعي الأخشاب مبلغ (3.6) مليون دولار لأعضاء لجان مصلحة خدمة الغابات الأمريكية، من أجل زيادة حصصهم في قطع الأخشاب على الأراضي الحكومية[2]. وهذا يستدعي بالضـــرورة أن يتناول الكشف عن الموقف الأمريكي إبراز أصحاب المصلحة والجماعات الضاغطة؛ إذ يمكن أن تؤثر عوامل الاقتصاد السياسي ونفوذ الجهات الفاعلة المختلفة على تصـــميم السياســـات والاستراتيجيات البيئية وتنفيذها. ففي عام 2010 أنفقت جماعات الضغط التابعة لصناعة النفط حوالي 1.5 مليار دولار للتأثير على الإدارة الأمريكية[3]، التي كانت قد وضعت، قبـــل تلـــك الفترة، خطة مدتها 20 عاماً لاقتصاد الطاقة في الولايات المتحدة، وتجاهلـــت هـــذه الخطـــة الإستراتيجية، إلى حد كبير، القدرة الكامنة لرفع كفاءة الطاقة، كما تجاهلـــت أيضـــاً القـــدرة الكامنة للطاقة البديلة، المتمثلة في طاقة الرياح، التي يحتمل أن تضيف إلى قدرة توليد الطاقة في الولايات المتحدة، على مدى 20 عاماً قادمة، أكثر مما يضيفه الفحم الحجري[4]. كما لـــم تتضمن هذه الخطط فرض أية ضرائب على استخدام الطاقة أو انبعاثات غاز ثـــاني أكســـيد الكربون، وظلت أسعار الوقود في الولايات المتحدة من أرخص الأسعار في العالم كما يبـــين

---

(1) عدنان مصطفى، "العرب وقمة الأرض: الرسالة التائهة"، **المستقبل العربي**، عدد 167، (1993) ص 107.

(2) ليستر أر. براون (محرر)، **أوضاع العالم: التقدم نحو مجتمع قابل للبقاء**، مرجع سق ذكره، ص 344.

(3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, **الاستدامة والأنصاف: مستقبل أفضل للجميع**، مرجع سبق ذكره، ص87.

(4) ليستر أر. براون، **اقتصاد البيئة: اقتصاد جديد لكوكب الأرض**، مرجع سبق ذكره، ص7.

الشكل رقم ( 8)، ومن ثم مشجعة على استهلاك أكبر، كما لم تتضمن مثل هذه الخطط إبقـــاء المعايير الاقتصادية لوقود السيارات، التي تم إغفالها نتيجة للمعارضة الشديدة التـــي أبـــداها صانعو السيارات، من ذوي النفوذ في الولايات المتحدة[1].

**شكل رقم (8) الاستهلاك الأعلى للبنزين**
**مرتبطاً بالأسعار الأدنى في منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي**

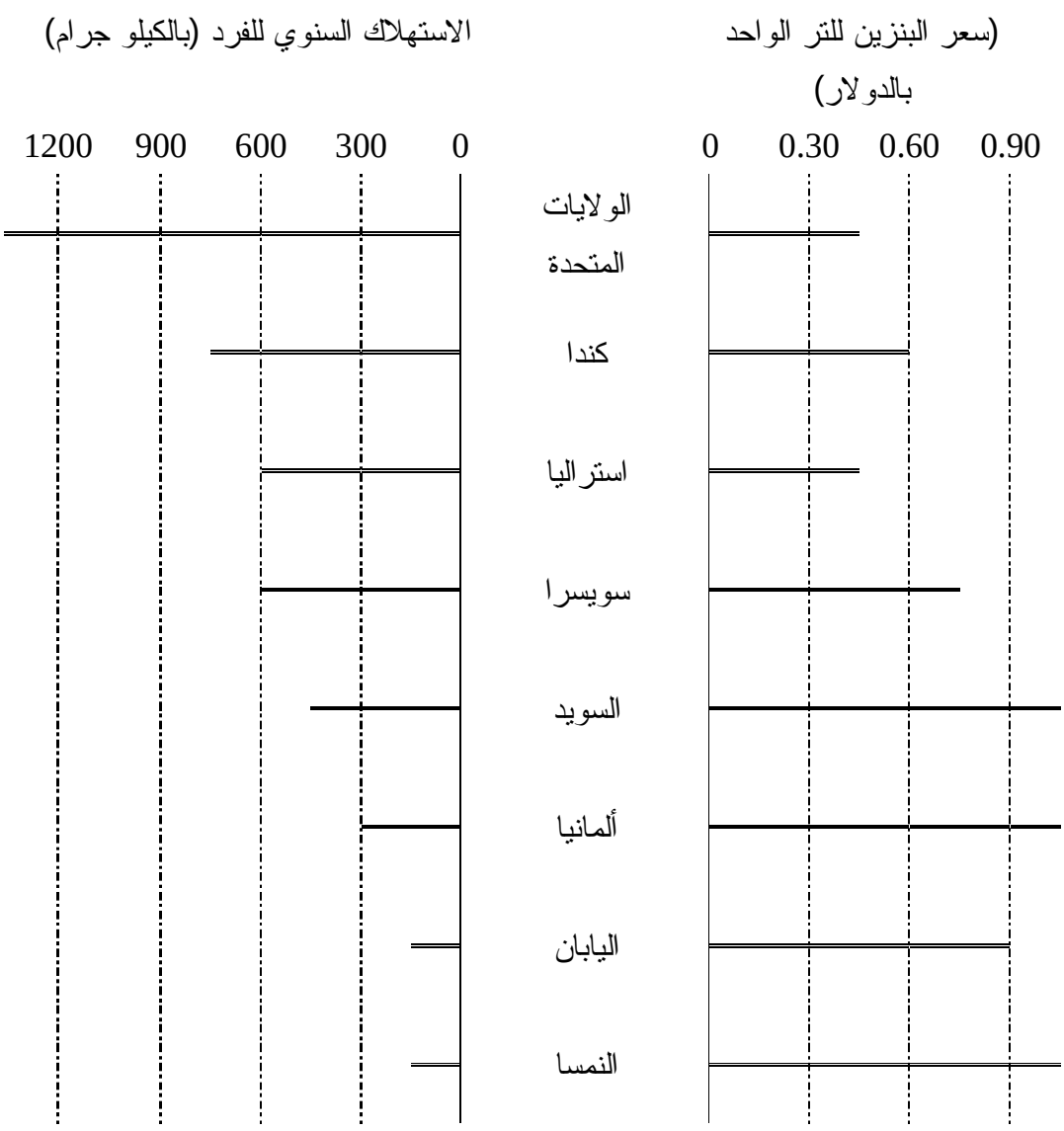


**المصدر**: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أهداف التنمية للألفية: تعاهد بـــين الأمـــم لإنهـــاء الفاقـــة البشـــرية (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2003) ص 142.

(1) كريستوفر فلافين، أوديل تونالى، مرجع سبق ذكره، ص59.

هذه الجهات أو الشركات لا يمكنها، بأي حالٍ من الأحوال، رعاية مصالحها الاقتصادية بدون نفوذ قوي على مراكز اتخاذ القرار، المتمثلة بشكل رئيس في كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية وفي الكونغرس الأمريكي، بصفته السلطة التشريعية العليا، المخولة لسن كافة التشريعات والقوانين[1]. فقد استطاعت أن تقيم ما يسمى تحالف المناخ العالمي (Global Climate Coalition)، وهو تحالف من مجموعة صناعية أنشأها الراغبون في مواجهة إعادة ترتيب أو هيكلة اقتصاد الطاقة العالمي. وفي معارضته لمثل هذه القضايا المتعلقة بأنماط إنتاج واستهلاك الطاقة قام التحالف بحملة تضليل واسعة، تهدف إلى تضليل الرأي العام الأمريكي بشأن الظواهر المتعلقة بالنظام الايكولوجي والتغيرات المناخية[2]. وحتى على مستوى وكالة حماية البيئة الأمريكية EPA، التي يختار رئيسها من منطلق سياسي، على الرغم من وجود علماء ومهنيين فيها، انتماؤهم المطلق للعلم فقط. ولطالما هاجم نشِطو البيئة هذه المؤسسة الممولة من الإدارة الأمريكية، واتهموها بتفصيل النتائج العلمية بما يتلاءم ومواقف السياسة والإدارة الأمريكية[3]، التي ليست بمنأى عن هذه الاتجاهات الاقتصادية. وغالباً ما كان كبار المسؤولين في الولايات المتحدة الأمريكية على علاقة وطيدة، في مستوى الأعمال الخاصة والشخصية، بقطاع الطاقة والنفط انظر الجدول رقم (20).

---

(1) مازن عبدالسلام أدهم، مرجع سبق ذكره، ص 63.

(2) ليستر أر. براون، **اقتصاد البيئة: اقتصاد جديد لكوكب الأرض**: مرجع سبق ذكره، ص272.

(3) جورد كرزم، الإدارة الأمريكية تخفي تقريراً خطيراً حول التغير المناخي، **مجلة أفاق البيئة والتنمية**، عدد7، (2008) ص32.

**جدول (20)**

**أسماء بعض المسؤولين في الإدارة**

**الأمريكية الذين لهم أنشطة اقتصادية ذات علاقة بقطاع النفط**

| المسئول | الوظيفة السياسية/ المهنة الشخصية |
|---|---|
| جورج بوش الابن | رئيس سابق للولايات المتحدة الأمريكية، ورجل أعمال في مجال الطاقة، يمتلك شركة مختصة في التنقيب عن النفط Grabusto |
| دونالد رامسفيلد | وزير دفاع سابق في الولايات المتحدة، ورئيس شركة أدوية عالمية ذات صلة بالصناعات البترولية |
| كوندااليزا رايس | وزيرة خارجية سابقة، ورئيس مجلس إدارة شركة شيفرون لناقلات النفط |
| دون إيفانز | وزير تجارة سابق، رئيس شركة توم – بلانك، وعضو شركة TNBR المختصة في حفر آبار النفط |
| غيل نورتون | وزير داخلية سابق، محامي يمثل شركة دلتا بتروليوم |

**جدول من تصميم الباحث، المصدر**: أمين خالد عمر، العوامل السياسية والاقتصادية للاحتلال الأمريكي للعراق، رسالة ماجستير غير منشورة، (بنغازي: أكاديمية الدراسات العليا، 2005) ص111.

وفي الغالب يتم التعامل مع هذا القطاع، على مستوى الإدارة، وفقاً لثلاثة أبعاد: اقتصادية وأمنية وبيئية، ويزداد أو يقل تأثير أي بعد من هذه الأبعاد بحسب الأحوال السائدة، وتنحو الأهداف الاقتصادية، بحسب رؤية الإدارة الأمريكية، إلى التغلب على المخاوف الأمنية، عندما يكون السلام سائداً في العالم. ولكن العكس صحيح، ففي أوقات الحروب، أو عند ظهور توترات بالغة الشدة، فإن الأولوية النسبية التي تولى للمعايير البيئية، تعتمد على الحزب المسيطر على زمام الحكم[1]، فالناخبون الديمقراطيون يسجلون مستويات أعلى من المخاوف إزاء قضايا طاقة النفط والنظام البيئي عن مثيلاتها لدى الناخبين الجمهوريين، على الرغم من أن أياً من الفريقين لا يضع هذه القضايا على رأس قائمة الأولويات، فعلى قائمة ترتيبية، تتألف من 19 قضية تمثل قضايا الناخبين، احتلت قضايا النظام البيئي والتغير المناخي

(1) كريغ فانغراستيك، «سياسة الولايات المتحدة المتعلقة بالتجارة في الطاقة"، في، **خدمات الطاقة والبيئة: أهداف التفاوض والأولويات الإنمائية**، مرجع سبق ذكره، ص157.

الترتيب الحادي عشر من بين القضايا المهمة بالنسبة للديمقراطيين، بينما احتلت الترتيب التاسع عشر بالنسبة للجمهوريين[1].

**ج. تأثير المكون الثقافي للولايات المتحدة الأمريكية في تغذية الموقف الأمريكي من متضمنات التنمية المستدامة:**

أدت مسألة تزايد عمليات التصنيع إلى ارتفاع معدلات النمو، وزيادة مستويات الدخول، وزيادة الطلب على السلع والخدمات، ما أدى إلى تزايد دخول المشروعات التي تعمل في إطار فلسفة وثقافة السوق الحرة، وترغب في تعظيم أرباحها في المجالات الاقتصادية بمختلف أنواعها[2]. وقد سبقت الإشارة، في مواضع سابقة من هذه الدراسة، إلى أن ما يميز النظام الاقتصادى في الولايات المتحدة الأميركية عن باقي النظم الاقتصادية الأخرى اعتماده المطلق على مبدأ النزعة الاستهلاكية، على حساب الإدخار، من حيث إنه يمثل ركيزة رئيسة، ينظر إليها باعتبارها السبب في رفع معدلات ومستويات النمو في الاقتصاد الأمريكي. وفي مواضع أخرى تمت الإشارة أيضاً إلى أن أي إستراتيجية أو نماذج للتنمية هي وليدة مرحلة تاريخية معينة، تحمل سمات هذه المرحلة، بحيث لا يمكن تفسيرها أو تقويمها إلا بأخذ هذه المراحل في الاعتبار. وليس المقصود هنا بالمرحلة التاريخية الأوضاع الاقتصادية أو السياسية التي سادت في المرحلة التي جاءت هذه الإستراتيجية لعلاجها، وإنما أيضاً طبيعة الأفكار والثقافات المهيمنة أو القائدة في هذه المرحلة أو تلك[3].

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم**، مرجع سبق ذكره، ص13.

(2) إيمان عطية ناصف، هاشم محمد عمارة، **اقتصاديات موارد البيئة**, مرجع سبق ذكره، ص322.

(3) مصطفى كامل السيد، " استراتيجيات التنمية الأفريقية في ظل الليبرالية الجديدة"، في، **آفاق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقا**, تحرير مصطفي كامل السيد, (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2004) ص9.

وينطلق المكون الثقافي للولايات المتحدة في هذا الإطار، من حيث إنه نتـــاج لنمـــوذج اقتصادي، استطاع أن يخلق منظومة فكرية، تتبنى التفسير الميكـــانيكي للواقـــع وتفاعلاتـــه، فتتعامل مع النظم السياسية والاقتصادية والبيئية والمجتمعية بوصفها كيانات منفصلة، يمكـــن تفكيك كل منها إلى أجزاء. وهذه الأجزاء تحكم تفاعلها قوانين ثابتة، بحيث تؤدي المقـــدمات دائماً إلى نتائج بعينها، يمكن التنبؤ بها[1]. وواقع الحال أن معظـــم هـــذه النمـــاذج الفكريـــة موضوعة منذ عقود مضت، وتجسدت بصورة واضحة في نظام الاقتصاد الأمريكي، حينمـــا كانت القضية الأساسية هي كيف يوسع نطاق استخدام واستهلاك الطاقة والمـــوارد الطبيعيـــة بصورة سريعة وكبيرة. وبطبيعة الحال سوف تمارس الصناعات، التي نشأت في ظل نفـــوذ هذه النماذج الفكرية، الضغوط بشدة للاحتفاظ بهذه القواعد والثقافات الاستهلاكية[2]، وذلك أن كل تغيير في الواقع يستلزم تطوير أنماط جديدة من التفكير والإدراك. ولكن في مثـــل هـــذه الأوقات فإن الغالبية العظمي من الناس والمؤسسات تعمل بجهد أكبر للحفاظ علـــى الوضـــع القائم، أو بالأحرى النموذج الاقتصادي والثقافي القائم، فالإدارة تتردد أو ترفض، من خـــلال مواقف دولية، إجراء تغييرات جذرية ضرورية في سياساتها الاقتصادية، والمؤسسات ترفض تغيير ممارستها التقليدية، والأفراد يرفضون تغيير أنماط ثقافتهم المعيشية[3]. كما أن الواقـــع والبديهة يشيران إلى أن تحقيق ناتج إجمالي مرتفع للولايات المتحدة (ربع الإجمالي العالمي)، عن طريق القدرة الإنتاجية العالية للعامل الأمريكي، التي تتطلب قدراً كبيـــراً مـــن الميكنـــة، وتوزيع دخل عالمي (64 ألف دولار) بطريقة متساوية تقريباً، بين نسبة عالية مـــن الســـكان

(1) كارن أبو الخير، التعقيد: "كيف يمكن التعامل مع واقع عالمي جديد"،**مجلة السياسة الدولية**، عـــدد 187، (2012) ص171.

(2) كريستوفر فلافين، ينكولاس لنسن، **طوفان الطاقة: دليل لثورة الطاقة المقبلة**، ترجمـــة: ســـيد رمضـــان هـــدارة (القاهرة: الدار الدولية للنشر، 1997) ص252,

(3) كارن أبو الخير،" التعقيد: كيف يمكن التعامل مع واقع عالمي جديد"، مرجع سبق ذكره، ص168.

(307) مليون نسمة، يؤدي إلى طلب عالٍ على الإنتاج. وهذا كله يقود إلى تنامي ثقافة الاستهلاك[1]؛ إذ إن الثراء يحفز على الاستهلاك، ومن ثم إلى استخدام الموارد والطاقة بشكل أكبر كما يوضح الشكل رقم (9) الأمر الذي يؤدي إلى زيادة المشكلات في طبيعة النظام البيئي، فالزيادة في نصيب الفرد من الاستهلاك، وفي الاستخدام الإجمالي للطاقة والنفط، مع ما يقترن بذلك من زيادة الممارسات الاستهلاكية المختلفة، هي من بين الضغوط المسببة للتغيرات المناخية[2].

شكل(9)

انبعاثات الكربون بحسب الأشخاص

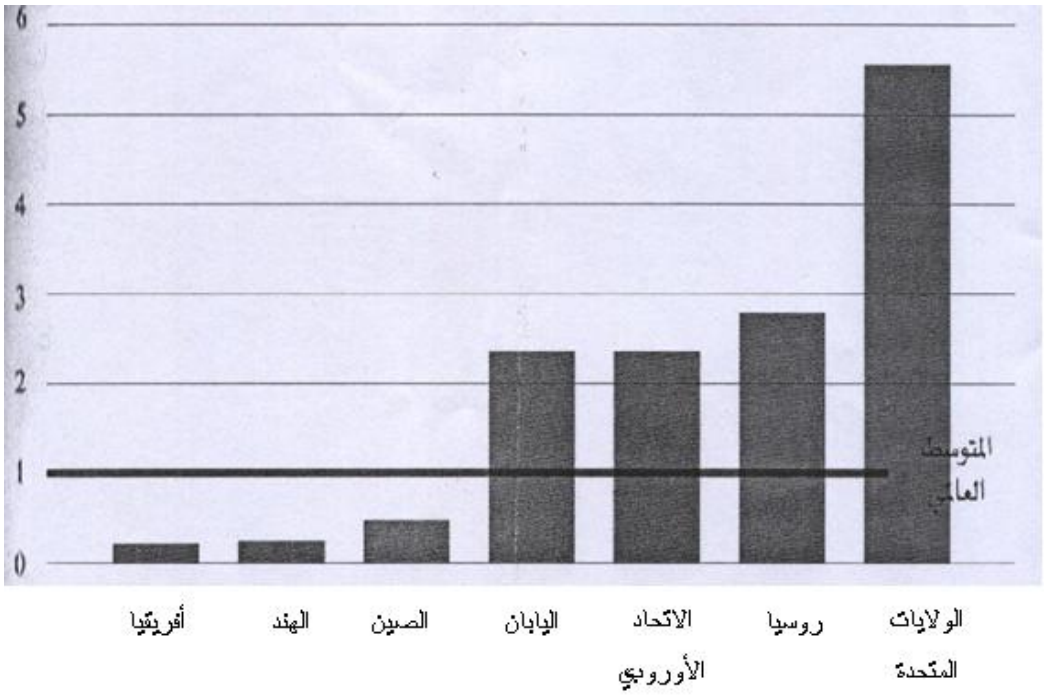


**المصدر**: أل غور، ، **الحقيقة المؤلمة: حالة طوارئ لهذا الكوكب بسبب الاحتباس الحراري وما لذي نستطيع فعله حيالها**، مرجع سبق ذكره، ص 258.

(1) ستيفن أس. بيردسول، جون فلورين، **موجز جغرافية الولايات المتحدة**، ترجمة: مفيد الديك، (واشنطن: وكالة الأعلام الأمريكية، 2004) ص8

(2) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **توقعات البيئة العالمية**، (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2002) ص2.

وفي سياق ثقافة الاستهلاك الأمريكي هذه، نجد أن كل مولود أمريكي سنة 1990، ينتج خلال حياته 1000 طن من النفايات الصلبة، ويستهلك 1000 طن من النفايات السائلة، و1000 طن من النفايات الغازية، كما أنه يستهلك، حسب المستوى الحياتي المعيشي، 700 طن من المواد المعدنية، و400 برميل من النفط، و25 طناً من المواد النباتية، و28 طناً من اللحوم[1]. و بين عامي 1950 – 1995 كان معدل النمو في الاستهلاك للمواطن الأمريكي من المعادن يعادل 29 ضعفاً، ومن الأخشاب 3 أضعاف، ومعدل النمو في الاستهلاك من المعادن المصهورة يعادل 14 ضعفاً، ومن المواد المصنعة 82 ضعفاً، ومن مجموع المواد 18 ضعفاً[2]. إذا علمنا كل هذا فإننا نعي المخاطر التي ستهدد الطبيعة، إذا ما وقع تعميم هذا النوع من النمط الاستهلاكي. ومن جانب آخر، فإن الرضا الذاتي الذي تعكسه هذه الثقافة يغفل عن رؤية استمرارية الاعتماد على البيئة والنظام الطبيعي وقابليته للسقوط. وهي، إذ تركز على المؤشرات الاقتصادية، تتجاهل تماماً المؤشرات الاجتماعية والبيئية التي يقاس بها التدهور الحالي[3]، استناداً إلى منطق السوق، باعتباره المتحكم والمفسر, إذ يقر بأن سلطة السوق هي السلطة الرئيسة لكل شيء، إلى جانب إعادة توزيع المخرجات الإنتاجية بين مختلف عوامل الإنتاج، وقد ارتبط معيار التقدم والنمو الاقتصادي بالمكسب المادي من خلال

---

(1) محمد بن أحمد، **شظايا**، (الجماهيرية: الهيئة القومية للبحث العلمي، 2003) ص 74.

(2) جاري جاردر، بايال سامبات، "تدابير اقتصادي بمواد مستديمة"، في، **أوضاع العالم**: **التقدم نحو مجتمع قابل للبقاء**، مرجع سبق ذكره، ص 108.

(3) المرجع السابق نفسه، ص 108.

مؤشر الإنتاج الإجمالي GNP أو الناتج للفرد الواحد[1]، ما خلق مجموعة من القيم والقناعات الثقافية تقوم على خلاف ما ترنو إليه التنمية المستدامة، نذكر منها على سبيل المثال[2]:

1. الاعتقاد بأن الموارد موجودة بشكل غير محدود في الطبيعة. وأصحاب هذا الاعتقاد يقولون بأنه يمكن استغلال الموارد في إنتاج البضائع والسلع، والتعامل مع هذه الموارد على أنها سلع حرة Free goods ، أي ليس لها قيمة، وأن قيمتها صفر، الأمر الذي شجع على استهلاك هذه الموارد أكثر فأكثر.
2. الاعتقاد بأن ليس هناك حدود للنمو الاقتصادي. وأصحاب هذا الاعتقاد يؤمنون بأن النمو يمكن أن يستمر إلى ما لانهاية.
3. الاعتقاد بأن الأكثر هو الأفضل More is better، اعتماداً على أن تحقيق نمو اقتصادي أو أرباح عالية يعني في نظر الكثير أن الأوضاع على ما يرام.
4. الاعتقاد بأن النظام الاقتصادي هو نظام مغلق ومتكامل وقائم بذاته، وتجاهل أن العوائد الاقتصادية هي حصيلة استغلال الموارد الطبيعية، وتجاهل التكلفة الاجتماعية والبيئية التي تنتج عن النشاطات الاقتصادية المختلفة.

تشير مثل هذه القيم الثقافية إلى عمق التناقض بين النشاط أو النموذج الاقتصادي الرأسمالي وقوى السوق والاقتصاد الحر من ناحية، والبيئة وحدودها ومواردها من ناحية أخرى، الأمر الذي يجعل النظام الرأسمالي العالمي بمثابة قيد بنيوي ثقافي، يحد من السعي

---

(1) محمد بن أحمد، **شظايا**، مرجع سبق ذكره، ص 74.

(2) ماجدة أبو زنط، عثمان غنيم،" التنمية المستدامة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى"، **مجلة المنارة**، عدد1، (2006) ص149.

إلى تحقيق تنمية مستدامة، لأنه يقوم أساساً على مبدأ استنزاف الموارد الطبيعية، وعلى مبـــدأ تطويع البيئة وتوظيفها من أجل تعظيم الأرباح والعوائد المالية[1].

إن مسألة تحقيق التنمية المستدامة، في ظل معطيات الثقافة الاقتصادية السائدة، بما في ذلك السوق الحر، لا يعول عليها في وضع الحلول المناسبة، فكل ما وصلت إليه المجتمعـــات الإنسانية من تدهور مادي وبيئي واجتماعي، ليس إلا نتيجة حتمية لنسق غير إنساني من القيم، أفرزته الثقافة الاقتصادية المسيطرة، وإن مصير الإنسانية لا يتوقف على عقبات طبيعيـــة لا تذلل، ولكن على عوامل ثقافية بشقيها الاجتماعي والسياسي[2].

**الخلاصة**: كان الموقف الدولي من متضمنات التنمية المستدامة، ولاسيما للـــدول المتقدمـــة والغنية منها، عاملاً بالغ التأثير فيما تسعى إليه الجماعة الدولية، من خلال ما تتضمنه التنمية المستدامة. وقد كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية الموقف الأكثر وضوحاً، والأقوى تأثيراً على واقع عمل المؤتمرات الدولية المتعلقة بقضايا بالبيئة والتنمية المستدامة، في إطـــار مـــا تسعى إليه الجماعات الإنسانية. وقد تبين من خلال الموقف الأمريكي أن التميز الاقتصـــادي الذي تتمتع به الولايات المتحدة كان له تأثير عميق في بلورة موقف سلبي، يجد دعائم مرتبطة بجوانب سياسية ومجتمعية، وكذلك ثقافية، تتفق فيما بينها، ولو بصورة غير مباشـــرة، علـــى ترجيح المصلحة الخاصة، التي تبين أنها لا تسير في ركب ما تسعى إليه الجماعـــة الدوليـــة، وغير ملائمة لطبيعة ما تتضمنه التنمية المستدامة.

---

(1) عبدالخالق عبدالله،" التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية"، مرجع سبق ذكره، ص 85.

(2) عثمان غنيم، ماجدة أبو زنط،" إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة "، مرجع سبق ذكـــره، ص179.

# خلاصة الفصل الثالث

يتضح من دراسة موقف الولايات المتحدة الأمريكية من متضمنات التنمية المستدامة، أن بداية الاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة جاء نتيجة إقرار أعضاء الجماعة الدولية، في إطار منظمة الأمم المتحدة، بالأهمية البالغة لأخذ الشواهد التي تأتي بها التنمية المستدامة في الحسبان، فهي تقر بمشكلات وقضايا تصل إلى حد الكوارث التي تهدد البشرية والحياة معاً، كما أقرت أيضاً بأن ما يعترى البيئة والنظام الايكولوجي من آثار مرعبة ومدمرة في نتائجها، يرجع في الأساس إلى الممارسات الاقتصادية غير المسؤولة، وكذلك إلي التقدم التكنولوجي المرتبطة بنموذج أو نظام اقتصادي ينتهك البيئة، تبنى فيه معدلات النجاح على مدى إفساده للنظام الايكولوجي والإخلال به. كما أقرت بأن كل من المجتمعات الإنسانية تتقاسم هده المسئولية وإن كانت علي نحو مغاير ومختلف, إذ لا يمكن التغاضي عن سلوكيات الدول الفقيرة,وتأثير هده السلوكيات علي البيئة, وذلك بالنظر إلى طبيعة ظروف وطرق معيشة مواطنو هذه الدول التي تتعرض إلى حد بعيد مع ما يتطلبه النمو المستدام.

ونتيجة لهذا الإجماع العالمي، والوعي بقضايا البيئة والتنمية المستدامة، أخذت تتضح الحاجة إلى تبيان الأساليب ودراسة الوسائل الواجب اتخاذها، من خلال اتفاقيات دولية، كانت ثمرة نجاح المجتمع الدولي في الوصول إلى المرحلة التي يتم فيها مناقشة قضايا البيئة والتنمية باعتبارها قضية مترابطة ومشتركة، وكلتاها توثر في الأخرى، ومن ثم وضعت مجموعة من الاتفاقيات الدولية في هذا الشأن، تأتي في مقدمتها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، التي تمخض عنها بروتوكول كيوتو الشهير، الذي يتعلق بإلزام الدول بخفض

انبعاثاتها من غازات ثاني أكسيد الكربون، وتوفير السبل والآليات المناسبة لكل دولة لتحقيق خفض انبعاثاتها، والتخفيف من الضرر تجاه البيئة والنظام الايكولوجي.

وقد كان الموقف الدولي من هذه الاتفاقيات بطبيعة الحال يرتبط بمبدأ المصلحة الخاصة. وهذا في واقع الحال من طبائع العلاقات السياسية الدولية، وليس سلبياً بالضرورة، فقد يكون إيجابياً أيضاً ومشروعاً في بعض الحالات. وقد اتضح من خلال الدراسة، أن موقف الولايات المتحدة كان الموقف الأكثر وضوحاً، وكان موقفاً براغماتياً بالدرجة الأولى، ولا يمكن، بأي حال من الأحوال، أن ننظر إليه باعتباره موقفاً تنقصه الإرادة السياسية. هذا قد ينطبق على أي دولة أخرى، ما عدا الولايات المتحدة، التي ابتدأت بالمراوغة، أولاً من خلال التشكيك في نتائج وأبحاث المراكز المختصة بقضايا البيئة والنظام الايكولوجي، ثم أصبح أكثر وضوحاً في رفضها ما اتفقت عليه الجماعة الدولية، وعدم التزامها بما اجتمعت عليه من آليات وسبل تنموية سليمة.

من خلال استعراض موقف الولايات المتحدة ومتابعته، سواء في سياق موقف مندوبيها، في المحافل والمؤتمرات الدولية الخاصة بالبيئة والتنمية المستدامة، مثل مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو ومؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة، وغيرها من المؤتمرات في ذات الشأن، أو متابعة موقفها كذلك مما اتفقت عليه الجماعة الدولية حول متضمنات التنمية المستدامة، وفقاً لما يتعلق بالمساعدات الإنمائية، أو التغير في أنماط الإنتاج والاستهلاك، وكذلك في متابعة موقفها على صعيد تأثير البعد أو المكون الثقافي، الذي يعكس، إلى حد بعيد، طبيعة النموذج الاقتصادي السائد، تبين أن تأثير الموقف الأمريكي من متضمنات التنمية المستدامة كان تأثيراً سلبياً.

# الخاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع تأثير تميز الدولة الاقتصادي على قبولها لعالمية متضمنات التنمية المستدامة، مع دراسة حالة متمثلة في دولة الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تم ذلك من خلال طرح هذا الموضوع وتناوله في ثلاثة فصول رئيسة. وأستعرض في هذه الخاتمة ما تمت مناقشته بإيجاز، ثم أقدم، استناداً على ذلك، تحليلاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة.

ناقش **الفصل الأول** مفهوم التنمية وتطوره، وتم ذلك من خلال مبحثين اثنين: استعرض المبحث الأول مسألة المفهوم التقليدي للتنمية، وما طرح حوله من تعريفات مختلفة ومتباينة، وفقاً لمدارس علمية واتجاهات فكرية مختلفة، بالإضافة إلى التطرق إلى الاختلاف حول ما يعنيه كل من مفهومي النمو والتنمية، وتوضيح خصائص ومكونات كل منهما، كما تناول المبحث الأول مراحل التطور التي مر بها مفهوم التنمية، وفقاً للاتجاه الاقتصادي، وإبراز خصائص هذه المراحل، وتأثيرها في طبيعة مفهوم التنمية، وصولاً إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة، الذي تم تناوله من خلال المبحث الثاني، بدءاً بتسليط الضوء على ماهية التنمية المستدامة، وتقديم التعريفات المختلفة التي طرحت حولها، وصولاً إلى التعريف الرئيس الذي جاء في تقرير مستقبلنا المشترك، الذي اعتمده الباحث في دراسته، كما تطرق المبحث الثاني إلى توضيح الأبعاد الرئيسة التي تتضمنها التنمية المستدامة، ومؤشرات قياسها، المعتمدة من قبل منظمة الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لها.

تناول **الفصل الثاني** مسألة التميز الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية، وأهم خصائص نظامها الاقتصادي، فدرسنا في المبحث الأول عناصره الرئيسة ومكوناته الأولية المتمثلة في حجم الموارد الطبيعية التي تتمتع بها الولايات المتحدة، ومميزات اليد العاملة فيها، وطبيعة الإدارة التنظيمية لهذه المكونات، ومن ثم الكشف عن أهم خصائص ومميزات طبيعة

الاقتصاد الأمريكي. وهنا حتمت الدراسة على الباحث إعطاء الأولوية للمعتقد الاقتصادي نفسه، وذلك من خلال الاهتمام بالفكر الاقتصادي الرأسمالي، لما لهذا الفكر أو النموذج من تطبيق فعلي وحقيقي في ممارسات النظام الاقتصادي للولايات المتحدة، التي تتضح بجلاء أكثر من غيرها من الممارسات الاقتصادية للدول الغنية الأخرى. كما تناول المبحث الأول كذلك تأثير عامل التفوق التكنولوجي في تعزيز القوة الاقتصادية المتميزة للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال التطور الصناعي الذي يعتمده هذا العامل. كذلك اهتم المبحث الأول بعرض مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالنظام الاقتصادي الأمريكي، ومقارنة بعضها مع مؤشرات اقتصادية لمجموعة من الدول الصناعية المتقدمة، بهدف التحقق من التميز فيما بين هذه الاقتصادات. أما المبحث الثاني فقد تناول ترتيب الولايات المتحدة الأمريكية في ميزان القوى العالمي. وتم ذلك من خلال قياس قوة الولايات المتحدة، وفقاً لمجموعة من المستويات، وإبراز أهم خصائص ومزايا هذه القوة، فقد كانت القوة الأمريكية، وفقاً لمستوى تأثيرها على الاقتصاد السياسي الدولي، تقوم على عامل النفوذ والتأثير الأمريكي في واقع المؤسسات المالية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. أما فيما يتعلق بالقوة العسكرية فقد تناولت الدراسة خصائص ومزايا درجة الاستعداد العسكري، والتخطيط الاستراتيجي، والأسلحة المتطورة، التي تمتلكها الولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بانعكاس مستوى القوة الأمريكية على واقع السياسة الدولية، فقد أبرزت الدراسة القوة التي يكتسبها النظام السياسي الأمريكي، باعتباره يمثل النظام السياسي الأقوى والأكثر تأثيراً في العالم، سواء على المستوى السياسي أو الدبلوماسي داخل المنظمات والمؤسسات الدولية، إضافة إلى أنه النظام السياسي النموذجي، الذي يمثل المعيار الرئيس للممارسات الديمقراطية، وتحاول كل الأنظمة السياسية والمجتمعات البشرية محاكاته وتطبيقه

داخل أنظمتها السياسية. وأخيراً استعرض المبحث الثاني الخصائص الثقافية للولايات المتحدة الأمريكية بشقيها الشعبي أو الراقي، والتي عملت على أن تكون الثقافة الأمريكية الثقافة الوحيدة التي تكتسب الطابع العالمي.

**الفصل الثالث** خصص لتناول تأثير الوضع الاقتصادي على قبول الولايات المتحدة الأمريكية لعالمية متضمنات التنمية المستدامة. وقد قسم إلى مبحثين: يتطرق المبحث الأول لطبيعة العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة، بهدف بيان البعد العالمي الذي تقتضيه طبيعة هذه العلاقة، وكذلك ما يجب فعله حيال جملة الشواهد التي تأتي بها التنمية المستدامة. وفي هذا السياق تمثل النجاح في الاتفاق العالمي من خلال مؤتمرات عالمية، أفضت إلى إصدار الاتفاقية الإطارية بشأن التغير المناخي. وقد نتج أيضاً عن المؤتمرات الدورية الخاصة بهذه الاتفاقية وضع بروتوكول كيوتو، الذي يقوم على تحديد كمية الانبعاثات الكربونية التي يجب على الدول الالتزام بها في عملياتها التنموية. وقد مثلت هذه الاتفاقية أكبر نجاح حققته المجتمعات الإنسانية في التفافها ومراعاتها للبعد البيئي، في سياق تفاعلاتها وعلاقاتها ببعضها البعض، باعتبار أن البيئة مكون مهم، ومتضمن رئيس للتنمية. إلا أن الموقف الأمريكي من مثل هذه التوجهات العالمية جاء مغايراً تماماً، ومختلفاً كلياً، تجاه القضايا التي تسعى إلى إنقاذ الطبيعة من مخاطر مؤكدة، ومن تداعيات خطرة على جميع المجتمعات البشرية. وقد تناول المبحث الثاني عملية التحقق من الموقف السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، من خلال مجموعة المؤتمرات العالمية، والاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة والتنمية المستدامة، معتمدين في ذلك على ما جاء من مداخلات أو تصريحات لمندوبي الولايات المتحدة في هذه المؤتمرات، أو حتى مرؤوسيها، التي قد اتضحت بشكل كبير في مؤتمر قمة الأرض، ومؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة. وقد حاولت الدراسة أن تبحث في الأسباب والدوافع السلبية

التي اكتنفت الموقف الأمريكي في إطار هذه المؤتمرات، والتي كان للعامل الاقتصادي في مجملها حيز كبير، انطلاقاً من أن التقيد بالالتزامات البيئية، التي تطرحها متضمنات التنمية المستدامة، تعود بالخسائر على نظام الاقتصاد الأمريكي، ومن ثم تضعف نفوذها وقوتها على مختلف الأصعدة والمستويات. ثم سلط المبحث الثاني الضوء على أهم المبادرات والسياسات التي اتخذتها بعض الولايات الأمريكية، للتقيد بالالتزامات التي تقتضيها الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي، والتي تجسدت في بروتوكول كيوتو.

تعزيزاً للتحقق من طبيعة الموقف الأمريكي من متضمنات التنمية المستدامة، تناول المبحث الثاني كذلك موقف الولايات المتحدة من المتضمن الخاص بمسألة الحد من الفقر العالمي ومحاربته، الذي حددته منظمة الأمم المتحدة سابقاً بما نسبته 1%، ثم استبدل بنسبة 0.7% من الدخل الإجمالي القومي للدول الغنية المانحة، نظراً لما لهذه الدول من إمكانيات وموارد تمكنها من الاضطلاع بمسؤوليتها لبلوغ هذا الهدف الإنساني العالمي، إضافة إلى أنها المسبب الأكبر لما يعتري النظام الايكولوجي من مشاكل وأعطاب كثيرة، على كافة النواحي، التي منها ازدياد عدد الفقراء في المجتمعات الإنسانية. وقد تناول المبحث بعض الإجراءات الفعلية التي تقتضيها مسألة إنجاز هذا المتضمن، مثل طبيعة وحجم الإعانة والمساعدة الإنسانية التي تقدمها الدول الغنية، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم قياس مدى تعاونها مع أعضاء الجماعة الدولية في تعظيم هذه الأهداف الإنسانية وبلوغها.

وفي سياق بحث موقف الولايات المتحدة الأمريكية من متضمنات التنمية المستدامة، تناول المبحث الثاني أيضاً مسألة تغيير الأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج، وخاصة فيما يتعلق بمستويات الاستهلاك والإنتاج في قطاع النفط والطاقة، نظراً لاعتماد النظام الاقتصادي للولايات المتحدة اعتماداً كبيراً على هذا القطاع، ولعلاقته بالعديد من المتغيرات

السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولذلك تطرق المبحث الثاني كذلك إلى مسألة النمط أو المكون الثقافي الناشئ في إطار نموذج تنموي، يتعلق بأنماط من الإنتاج والاستهلاك الاقتصادي الواسع، وكذلك التميز الذي تعكسه طبيعة النظام الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية وشكله وحجمه.

من خلال هذا الاستعراض لفصول الدراسة، يمكننا تلخيص بعض النتائج التي توصلت إليها على النحو التالي:

1. إن الشواهد التي تأتي بها أطروحة التنمية المستدامة، منذ أن طرحت كمفهوم تنموي، يأخذ في حسبانه العلاقة الارتباطية بين الكائن الحي والنظام الايكولوجي، وتفسير الأسباب الكامنة وراء الانتهاكات البيئية، تعد نقطة تحول جذرية لمفهوم التنمية على الصعيدين الرسمي والشعبي، وقاعدة علمية تبرر وضع الاتفاقيات حولها، والالتزام بما تطرحه من متضمنات رئيسة مهمة لحياة المجتمعات الإنسانية.
2. إن نجاح التنمية المستدامة يتوقف على تفعيل متضمناتها الأساسية، ويرتبط بعدة أمور: فاقتصادياً على الدول المتقدمة في الشمال أن تهتم بوضع آليات ونماذج تنموية سليمة من الناحية البيئية، بما يكون من شأنه تقليل درجة الاعتماد على موارد الطاقة، مثل النفط، وكذلك الانصياع لما اتفقت عليه الجماعة الدولية، وأكدته منظمة الأمم المتحدة في أروقة المؤتمرات العالمية الخاصة بالتنمية المستدامة، حول الإجراءات اللازمة لمواجهة ظاهرة التغير المناخي، والتغيير في أشكال الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة.
3. أن غالبية الدول والمجتمعات الإنسانية باتت تولي اهتماماً متزايداً لأبعاد البيئة والتنمية وقضاياها المختلفة الاتجاهات والمناحي، وكذلك تقر بأن معالجة مشاكل هذه القضايا

وتجنبها، يتطلب مساراً جديداً، ونموذجاً مستحدثاً، يتمثل في التنمية المستدامة، التي تلبي احتياجات الحاضر، دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل على تأمين احتياجاتها.

4. أن تعريف التنمية المستدامة يحتوى مبادئ أخلاقية، تراعى فيها العدالة بين الأجيال القادمة، فقد اتضح فيما يشهده العالم من أنماط وسبل تنموية مرتبطة بنموذج مسيطر ومهيمن حالياً أن مثل هذه المبادئ والقيم، لا تراعى. وينطبق الأمر نفسه على الأجيال الحالية، التي يفتقد جزء كبير منها سبل العيش الكريم، عند النظر إلى الاختلاف والفارق الكبير بين الأمم الغنية في الشمال والفقيرة في الجنوب.

5. يمثل النموذج الاقتصادي السائد، الذي تسعى التنمية المستدامة إلى أحداث تغيرات جذرية حول منطلقاته الأساسية المتعلقة بالنمو الاقتصادي، الذي يعد نموذجاً فكرياً سائداً في جميع الدول,وهو الفاعل الرئيس في تعظيم القوة التي يتميز بها اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية. فعلى الرغم من الشمولية التطبيقية التي يتخذها هذا النموذج على المستوى الدولي، إلا أن التجسيد الكامل، وفقاً لأبعاده الاقتصادية والسياسية، يتضح في ممارستها على وجه الخصوص في الدول المتقدمة، وتحديداً في دولة الولايات المتحدة الأمريكية.

6. أن المكانة الفريدة التي تحظي بها الجماعة الإنسانية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتأثير هذه المكانة على طبيعة ميزان القوى العالمي، تبين أن جميع مقومات وعوامل القوى، على المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وكذلك الثقافية، ما هي إلا عوامل تابعة للعامل الاقتصادي المتميز عالمياً.

7. أن اهتمام علماء الاقتصاد، منذ زمن بعيد، بوضع بارادايم خاص للنمو الاقتصادي، يعتمد على الإنتاج والاستهلاك، واعتماد قوانين العرض والطلب، وغيرها من أساسيات

الاقتصاد، التي تسعى بالدرجة الأولى إلى تعظيم المكاسب والأرباح الاقتصادية، المقاسة عادة بإجمالي الناتج القومي، أو متوسط نصيب الفرد، أدى إلى تجاهل انعكاسات ذلك على طبيعة النظام الايكولوجي، باعتبار هذا الأخير يمثل رأس المال البيئي.

8. البحث في موقف الولايات المتحدة وتأثيره على التنمية المستدامة، يتوقف على شكل وطبيعة القوى التي تقف وراء كل مفهوم، ومن ثم فإن تميز الولايات المتحدة الاقتصادي، باعتباره متغيراً مستقلاً ذا تأثير على متضمنات التنمية المستدامة، بحسبان هذه الأخيرة متغيراً تابعاً، يتطلب بداية تحديد تأثير شكل القوى التي تقف وراء كل من المتغيرين؛ إذ إن الولايات المتحدة المتميزة اقتصادياً، والمنفردة بامتلاك جميع مقومات القوة ووسائلها، في ظل نظام اقتصادي عالمي، أتيحت لها الفرصة والمناخ الملائم لأن تعمل بشكل نشط ومتنامٍ، مدعومة في ذلك بمؤسسات عالمية، وشركات ضخمة، ونفوذ سياسي وثقافي، زاد في دعم قوتها، وبقائها في نفس الاتجاه لزيادة قوتها, أو المحافظة علي المستوى نفسه من القوة.

9. أن الشواهد التي يتضح منها الطابع السلبي الذي اكتنف موقف الولايات المتحدة الأمريكية من متضمنات التنمية المستدامة جاءت من خلال التحقق والاستدلال في أكثر من مشهد، بداية من المؤتمرات الدولية للتنمية المستدامة، مثل مؤتمر قمة الأرض، ومؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة، وذلك في إطار رفض الولايات المتحدة التصديق على الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي، وعدم التقيد بالالتزامات التي طرحها بروتوكول كيوتو، ورفضها المبدأ السابع المتعلق بالمسؤوليات المشتركة بين الدول، كما اتضح الطابع السلبي لهذا الموقف من المتضمن الخاص بمحاربة الفقر، الذي تعاني منه العديد من المجتمعات الإنسانية، وذلك من خلال النظر في النسبة التي تقدمها الولايات

المتحدة من ناتجها الإجمالي، لغرض المساعدات الإنمائية؛ إذ تبين تدني المرتبة التي تحتلها الولايات المتحدة في هذا المتضمن الحيوي للتنمية المستدامة، إضافة إلى توضيح أبعاد هذا الموقف، وفقاً لما يتعلق بالمتضمن الخاص بأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدام لموارد الطاقة. وإضافة إلى ما تبين من ارتفاع درجة اعتماد لاقتصاد الأمريكي على هذا القطاع، تبين أيضاً أن لأصحاب المصلحة، مؤسسات وأشخاصاً، تأثيراً ودروراً كبيراً في تعظيم هذا الموقف، لاسيما فيما يتعلق بأنماط الإنتاج والاستهلاك.

10. أن الأسباب والعوامل المؤثرة، التي تبلور موقف الولايات المتحدة الأمريكية من متضمنات التنمية المستدامة، يمكن قراءتها في اتجاه محدد، وهو أن تعاون الولايات المتحدة مع أعضاء الجماعة الدولية، والانصياع والقبول بما اتفقت عليه هذه الجماعة في معالجتها قضايا بقائية، من خلال التنمية المستدامة، يرتبط بالنتائج التي قد تترتب على سير نموها الاقتصادي، ومن ثم تأثير هذه النتائج غر المرضية على مستويات ومكونات القوة التي تتوفر لديها، بأشكالها الاقتصادية والعسكرية والسياسية والثقافية.
11. أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من متضمنات التنمية المستدامة، يعزز ترجيح كفة ميزان العلاقات الدولية لصالح الواقعية، وذلك باعتبارها مذهباً إرشادياً، لا يمكن التغافل عنه أو استبعاده، عند النظر في المشهد الكلي لواقع العلاقات بين الوحدات السياسية، بغض النظر عن تلك المبادئ الأخلاقية والمنطلقات المثالية، التي تحاول المجتمعات الإنسانية جاهدة تحقيقها في إطار التنظيمات الدولية.

12. إن الدراسة تقوم على متابعة موقف الولايات المتحدة الأمريكية من متضمنات التنمية المستدامة, والتحقق من هدا الموقف وفق إطار العلاقات الدولية. وتجدر الإشارة هنا, بأنه قد تتعارض أو تتناقض نتائج الدراسة في حال وإن تمت دراسة الموقف الأمريكي وفق سياقه الوطني أو المحلى, فذلك يتطلب الوقوف عند التشريعات الداخلية للولايات المتحدة والبحث في السياسات العامة التي تتخذها حيال القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة, مما يفسح المجال أمام الدراسات الأخرى في تناول هده المواضيع.

من خلال ما تقدم في هذه الدراسة يمكن القول إنه قد تم التحقق من صحة فرضيتها، التي تقول: "يؤثر موقف الدولة الأكبر اقتصادياً سلباً على قبول عالمية متضمنات التنمية المستدامة". ويعود موقف الولايات المتحدة الأمريكية السلبي هذا في عدم التزامها وعدم تعاونها مع أعضاء الجماعة الدولية، فيما اجتمعت عليه وأقرته، وفقاً للمنظور الأمريكي، إلى محافظتها على المكانة التي تتميز بها، وبقائها عند نفس المستويات من القوة المتعددة التي تمتلكها، وتنفرد بها.

# قائمة المراجع

## أولاً: المراجع العربية:

### أ. التقارير:


1. تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **مواصلة دراسة قضايا الإدارة البيئية الدولية**، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2001.
2. تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **حسن الإدارة البيئية الدولية**، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2001.
3. تقرير مؤتمر **القمة العالمي للتنمية المستدامة**، جوهانسبرج جنوب أفريقيا، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2002.
4. تقرير التنمية الإنسانية، **نحو إقامة مجتمع المعرفة**، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الأردن: المطبعة الوطنية، 2003.
5. تقرير التنمية في العالم، **التنمية المستدامة في عالم دائم التغير**، واشنطن: منشورات البنك الدولي، 2003 .
6. سيمونيتا زاريلي، وآخرون، **خدمات الطاقة والبيئة: أهداف التفاوض والأولويات الإنمائية**، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2003.
7. تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية**، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2003.
8. تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **أسلوب إدارة البيئة: تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة**، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2004.
9. تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **حالة البيئة ومساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مواجهة التحديات البيئية**، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2006.

10. تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **قضايا السياسات العامة: الطاقة والبيئة**، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2005.

11. تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساوٍ**، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2005.

12. تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **عالم أكثر أمناً: مسئوليتنا المشتركة**، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2006.

13. تقرير برنامج *الأمم المتحدة الإنمائي*، ***محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم***، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2007.

14. تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **خيارات من أجل الرقابة العالمية على الزئبق**، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2007.

15. تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **المفاوضات حول التخفيف من آثار التغير المناخي**، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2008.

16. تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الثورة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية** نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2008.

17. تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع**، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2011.

18. تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, **الشراكة العالمية من أجل التنمية: حان وقت التنفيذ**، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة ، 2011.

19. تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **بإمكاننا إنهاء الفقر**، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2010.

20. تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة: محمد كامل عـــارف، **سلسلة عالم المعرفة**، عدد142، الكويت: المجلس الوطني للثقافـــة والفنـــون والآداب، 1989.

**ب. الكتب العربية:**

1. إبراهيم، أبو الحسن، **التنمية وحقوق الإنسان: نظره اجتماعية** (الإسكندرية: المكتـــب الجامعي الحديث)، 2006.

2. إبراهيم، عيسى علي، فتحي عبدالعزيز، **جغرافية التنمية والبيئة**، (بيروت: دار النهضة العربية)، 2004.

3. أبو خزام، إبراهيم، **أقواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن**، (طرابلس: دار أويا للنشر)، 2005.

4. أبو كريشة، عبدالحليم تمام، **دراسات في علم الاجتماع**، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث)، 2003.

5. أدهم، مازن عبدالسلام، **اقتصاديات الولايات المتحدة: الأسس والسياسات**، (طـــرابلس: دار الأكاديمية للنشر)، 2008.

6. إسماعيل، فضل الله محمد، **العولمة السياسية: انعكاساتها وكيفيـــة التعامـــل معهـــا**، (القاهرة: دار الجامعية للنشر)، 2008.

7. أوتكين، أنتولي، **الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة: أنو محمد، محمد نصر الدين (القاهرة: المجلي الأعلى للثقافة)، 2003.

8. أرحومة، الجيلاني عبدالسلام، **حماية البيئة بالقانون: دراسة مقارنة للقانون الليبـــي**، (مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع)، 2000.

9. الأحمدي، محمد بن حامد، **ملامح المستقبل**، (الرياض: مكتبة العبيكان)، 2005.

10. الأحمد، عدنان سليمان، عدنان المجالي، **قضايا معاصرة**، (الأردن: دار وائل للنشر)، 2005.

11. الإلمام، محمد، "الموارد والبيئة والتنمية: التطور التاريخي"، **في الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، تحرير مصطفى طلبة، (بيروت: الدار العربية للعلوم)، 2007.

12. بادي، بارتان، **عالم بلا سيادة: الدول المراوغة والمسئوليات**، ترجمة: لطيف فرج، (القاهرة: مكتبة الشروق)، 2001.

13. بالآن، أس، وآخرون، **البيئة والتشغيل والتنمية**، (القاهرة: منشورات منظمة العمل العربية)، 1995.

14. براون، سيوم، **وهم التحكم: القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة: فاضل جتكر، (بيروت: شركة الحوار الثقافي)، 2004.

15. براون، ليستر أر، **اقتصاد البيئة: اقتصاد جديد لكوكب الأرض**، ترجمة: أحمد أمين الجمل، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية)، 2003.

16. براون، ليستر. أر، كريستوفرفلفن، "اقتصاد جديد لقرن جديد"، في **أوضاع العالم: التقدم نحو مجتمع قابل للبقاء**، تحرير **ليستر أر. براون**، ترجمة: فؤاد سروجي، على حجاج، (الأردن: الدار الأهلية للنشر والتوزيع)، 2001.

17. برشوفتز، كلايد، **الدولة المارقة: الأحادية الأمريكية وإخفاق النوايا الحسنة**، ترجمة: فاضل جتكر، (بيروت: الحوار الثقافي)، 2001.

18. برشيمر جيريمي، وآخرون، **كذبات بوش الخمسة الكبيرة**، ترجمة: محمـــود عيســـى، (دمشق: دار الكتاب العربي)، 2004.

19. برشيمر، جيريمي، وآخرون، **العولمة من تحت: قوة التضامن**، ترجمة: أسعد اليـــأس، (الرياض: مكتبة العبيكان)، 2003.

20. البرعي، عزت عبدالحميد، **استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، (القاهرة: دار المحروسة للنشر)، 2004.

21. بروند يتلاند، جروهارلم، "التغير العالمي ومستقبلنا المشترك"، **فـــي بيئتنـــا العالميـــة المتغيرة: أرض واحدة مستقبل واحد**، تحرير، تشريل سيمون ســـيلفر، روث س. دي فريز، ترجمة: سيد رمضان، (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع)، 1992.

22. بريجنسكي، زبغينو، **رقعة الشطرنج.. الأولية الأمريكية ومتطلباتهـــا الإســـتراتيجية**، ترجمة: أمل الشرقي، (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع)، 1999.

23. البعجة، فتحي محمد، **التطور الاجتماعي الاقتصادي للبناء السياسي العربي: دراســـة مقارنة في الاقتصادي السياسي العربي**، (القاهرة: دار النهضة العربية)، 2006.

24. بلقزيز، عبدالإله، "النظام الإعلامي الغربي والاختراق الثقافي: نحو إستراتيجية جديـــدة للدفاع الذاتي"، في، **إشكالية العلاقات الثقافية مع الغرب**، تحرير: أحمد العلي وآخرون (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية)، 1997.

25. بلوم، وليم، **قتل الأمل: تدخل العسكريين الأمريكيين ووكالة المخابرات المركزية منـــذ الحرب العالمية الثانية**، ترجمة: أسعد اليأس، (الرياض: مكتبة العبيكان)، 2006.

26. بن أحمد، محمد، **شظايا**، (الجماهيرية: الهيئة القومية للبحث العلمي)، 2003.

27. بوسدرة، فتحي صالح، **مبادئ الاقتصاد**، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس)، 1998.

28. بيترز، ج. توماس، روبرت هـ. ترومان، **البحث عن الامتياز: دروس مستفادة من الخبرة الإدارية لأفضل الشركات الأمريكية**، ترجمة: السيد متولي، (الرياض: مكتبة جرير)، 2003.

29. بيردوسول، ستيفن أس، **جون فلورين، موجز جغرافية الولايات المتحدة**، ترجمة: مفيد الديك، (واشنطن، وكالة الإعلام الأمريكية)، 2004.

30. بيرغر، بيترأل، "آليات العولمة الثقافية"، في **عولمات كثيرة: التنوع الثقافي في العالم المعاصر**، تحرير: صموئيل هنتغتون، ترجمة: فاضل جتكر، (الرياض: مكتبة العبيكان)، 2004.

31. بينتغتون، بول، كارين وورد، "وضع العولمة اليوم"، في **العولمة: الضغوط الخارجية**، تحرير، بول كيركبرايد، ترجمة: رياض الأبرش، (الرياض: مكتبة العبيكان)، 2003.

32. بينيت، جيمس، توماس ديلوريزو، **الأكاذيب الرسمية: كيف تظللنا واشنطن**، ترجمة: محمود برهوم ونقولا ناصر، (بيروت: دار الفكر للنشر)، 1993.

33. تشومسكي، نعومي، وآخرون، **العولمة والإرهاب: حرب أمريكا على العالم**، ترجمة: حمزة المزيني، (القاهرة: مكتبة مدبولي)، 2003.

34. نعومي تشومسكي، **الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي للسيطرة على العالم**، ترجمة: سامي الكعكي (بيروت: دار الكتاب الوطني)، 2004.

35. تشومسكي، نعومي، **أمريكا: ما نقوله نحن يمشي**، ترجمة: سامي الكعكي، (بيروت: دار الكتاب العربي)، 2008.

36. تودارو، ميشيل ب، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة: محمود حسن، محمود حامد، (الرياض: دار المريخ للنشر)، 2006.

37. الجابري، محمد عابد، **تكوين العقل العربي**، ط9، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 2006.

38. الجابري، محمد عابد، **العقل الأخلاقي العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم القيم في الثقافة العربية**، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 2006.

39. جاردر، جاري، بايال سامبات، "تدبير اقتصادي بمواد مستديمة"، **في أوضاع العالم: التقدم نحو مجتمع قابل للبقاء**، تحرير، ليستر ار. براون، ترجمة: فؤاد سروجي، على حجاج، (الأردن: الدار الأهلية للنشر والتوزيع)، 2001.

40. جاكوبي، راسيل، **نهاية اليوتوبيا**، ترجمة: فاروق عبدالقادر، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة)، 2001.

41. جمعة، أحمد محمود، **الدبلوماسية في عصر العولمة**، (القاهرة: دار النهضة العربية) 2004.

42. الجميلي، حميد، **دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة**، (طرابلس، أكاديمية الدراسات والبحوث الاقتصادية)، 1998.

43. الجميلي، حميد، **دراسات معاصرة في الاقتصاد الدولي والتطبيقي**، (طرابلس: منشورات أكاديمية الدراسات العليا)، 2005.

44. الجهماني، يوسف، **تورا بورا: أولى حروب القرن**، (دمشق: دار الكتاب العربي)، 2002.

45. الجهيمي، الطاهر، "التنمية: مفاهيم ونظريات"، في **التنمية الاجتماعية والاقتصادية واقع وأفاق**، تحرير عمر الشيباني، (طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي)، 1993.

46. جوردن، جون ستيل، **إمبراطورية الثورة: التاريخ الملحمي للقوة الاقتصادية الأمريكية**، ترجمة: محمد مجد الدين، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة)، 2008.

47. الجولاني، فادية عمر، **التغير الاجتماعي: مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير**، (الإسكندرية: المكتبة المصرية للطباعة والنشر)، 2004.

48. الجولاني، فاديه عمر، **المجتمع: الأنساق التقليدية المتغيرة**، (الإسكندرية: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع)، 2005.

49. جيدنز، انطوني، **الطريق الثالث: تحديد الديمقراطية الاجتماعية**، ترجمة، مالك أبو شهيرة، محمود خلف، (طرابلس: دار الرواد للنشر)، 1999.

50. الحداد، عوض يوسف، **دراسات في الجغرافيا البشرية**، (الزاوية: دار شموع الثقافة)، 2006.

51. حفظي، إحسان، **علم اجتماع التنمية**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية)، 2006.

52. خشيم، مصطفى عبدالله أبو القاسم، **مناهج وأساليب البحث السياسي**، (طرابلس: الهيئة القومية للبحث العليم)، 2002.

53. خشيم، مصطفى عبدالله أبو القاسم، **موسوعة علم العلاقات الدولية**، (سرت: الدار الجماهيرية للنشر)، 2002.

54. خلف، فليح حسين، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، (الأردن: مؤسسة الوراق للنشر)، 2004.

55. خليفة، عادل، **اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية**، (بيروت: دار المنهل اللبناني)، 2000.

56. الخواجة، علاء محمد، "العولمة والتنمية المستدامة"، في **الموسوعة العربية: للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، تحرير مصطفى كمال طلبة، (بيروت: الدار العربية للعلوم)، 2006.

57. داسكوبتا، بارثا، **علم الاقتصاد: مقدمة مختصرة جداً**، ترجمة: خضر الأحمد، (الرياض: مكتبة العبيكان)، 2008.

58. دانيال، مارك هاينز، **عالم محفوف بالمخاطر: إستراتيجيات الجيل القادم في عصر العولمة**، ترجمة: أدهم شكري، (الرياض: مكتبة العبيكان)، 2002.

59. دعبس، يسرى، **المشاركة المجتمعية والتنمية المتواصلة**، (الإسكندرية: البيطاش للنشر والتوزيع)، 2008.

60. الدليمي، مؤيد، **الهيمنة الأمريكية وحرب الأكاذيب**، (بغداد: المطبعة الوطنية للنشر) 2008.

61. دوك، سي، فيكتورلي، "ما بعد ريودي جينيرو"، **في مبادئ التنمية المستدامة**، تحرير، دجلاس موستيت، ترجمة: بهاء شاهين، (القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات)، 2000.

62. ديفيون، جيمس، جوشيواليتبس، "طليعة العولمة: عالم فرسان العولمة الأمريكية"، **في، عولمات كثيرة: التنوع الثقافي في العالم المعاصر**، تحرير، صموئيل هنتغتون، ترجمة: فاضل جتكر، (الرياض: مكتبة العبيكان)، 2004.

63. روزندورف، نيل م، "العولمة الاجتماعية والثقافية: المفاهيم التاريخ والدور الأمريكي"، **في الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، تحرير، كيوهن روبرت، جوزيف س. ناي، ترجمة: محمد شريف الطرح، (الرياض: مكتبة العبيكان)، 2002.

64. زاد، زلمي خليل، (محرر)، **التقييم الاستراتيجي**: دراسات مترجمة، (الإمارات: مركز الدراسات الإستراتيجية)، 1997.

65. زلوم، عبدالحى، **أزمة نظام: الرأسمالية والعولمة في مأزق**، (الأردن: المؤسسة العربية للنشر)، 2009.

66. زهران، جمال، **النظام الدولي بين الإستراتيجية والتغيير: دراسة في مشكلات معاصرة**، ط2، (القاهرة: مركز المحروسة للنشر)، 2002.

67. سردار، ضياء الدين، **مبريل وين ديفينز، الحلم الأمريكي: كابوس العالم**، ترجمة: فاضل جتكر، (الرياض: مكتبة العبيكان)، 2006.

68. سعد الدين، نزار، إبراهيم قطف، **الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات**، (الأردن: دار الحامد للنشر)، 2006.

69. سعدي، محمد، **مستقبل العلاقات الدولية: من صراع الحاضرات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 2008.

70. سلطان ،محمد، "نظريات التنمية الاقتصادية"،فى **الموسوعة العربية: للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، تحرير، البرداغر، (بيروت: الدار العربية للعلوم)، 2007.

71. سليم، محمد السيد، **تطور السياسة الدولية**، ط2، (القاهرة: دار الفجر للنشر)، 2004.

72. سليم، محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية)، 1998.

73. سوروس، جورج، **جورج سوروس والعولمة**، ترجمة: هشام الدجاني (الرياض: مكتبة العبيكان)، 2003.

74. السنوسي، صالح، **العولمة: أفق مفتوح وإرث يثير المخاوف**، (القاهرة: ميريت للنشر والتوزيع)، 2002.

75. السيد، مصطفى كامل، "العولمة والتحول الديمقراطي"، في **العولمة: قضايا ومفاهيم**، تحرير، حسن نافعة، (القاهرة: جامعة القاهرة)، 2000.

76. السيد، مصطفى كامل، "صور المجتمع المثالي"، في **نماذج في فكر القوى السياسية**، تحرير مصطفى كامل السيد، (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدولة النامية)، 2003.

77. السيد، مصطفى كامل، "استراتيجيات التنمية الأفريقية في ظل الليبرالية الجديدة"، في **آفاق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا**"، تحرير مصطفى كامل السيد، (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية)، 2004.

78. شحاته، حسن أحمد، **التلوث البيئي فيروس العصر: المشكلة أسبابها وطرق مواجهتها**، (القاهرة: دار النهضة العربية)، 1998.

79. الشريف، حسن، "إستراتيجيات الانتقال إلى الاقتصاد الجديد"، في **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، تحرير ألبرداعز، (بيروت: الدار العربية للعلوم)، 2006.

80. شيلي، توبي، **النفط: السياسة والفقر والكوكب، ترجمة: دينا الملاح**، (الرياض: مكتبة العبيكان)، 2009.

81. صادق، نداء مطشر، **التخلف والتحديث والتنمية: دراسة نظرية**، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس)، 1998.

82. صارم، سمير، **إنه النفط: الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق**، (دمشق: دار الكتاب للنشر)، 2003.

83. صالح، نادية حمدي، **الإدارة البيئية: المبادئ والممارسات**، (القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية)، 2003.

84. الصمد، رياض، **العلاقات الدولية في القرن العشرين: تطور الأحداث لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر)، 1986.

85. طاقة، محمد، **مأزق العولمة**، (الأردن: دار المنيرة للنشر)، 2007.

86. الطبولي أبو القاسم، وآخرون، **أساسيات الاقتصاد**، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس)، 1999.

87. طراف، عامر محمد، **أخطار البيئة والنظام الدولي**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر)، 1998.

88. طلبة، مصطفى كمال، "التنمية المستدامة ضرورة لمنطقة العربية"، في **الموسوعة العربية: للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، تحرير، مصطفى كمال طلبة، (بيروت: الدار العربية للعلم)، 2006.

89. الطيب، مولود زايد، **العولمة والتماسك المجتمعي في الوطن العربي**، (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر)، 2005.

90. عبدالجواد، أحمد رأفت، عبدالمنعم بدر، **دراسات في التنمية الاجتماعية**، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث)، 1999.

91. عبدالرحمن، إسماعيل، **حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية**، (الأردن: دار الأوائل للنشر والتوزيع)، 2005.

92. عبدالخالق، جودة، **الاقتصاد الدولي من المركز إلـــى الهـــامش**، ط5، (القـــاهرة: دار النهضة العربية)، 2002.

93. عبدالفتاح، محمد، **الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمـــة الاجتماعيـــة**، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث)، 2005.

94. عبدالفضيل، محمود، **الفكر الاقتصادي العربي: قضايا التحرر والتنمية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 1985.

95. عبدالكريم، عمر، **الإدارة والتنمية في ليبيا**، (بنغازي: منشورات جامعـــة قـــاريونس)، 1995.

96. عبدالله، إسماعيل صبري، **في التنمية العربية**، (بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر)، 1983.

97. عبدالله، إسماعيل صبري، "التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل"، **في التنميـــة في الوطني العربي** ، تحرير، نادر فرجاني، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية)، 1987.

98. عجمية، محمد عبدالعزيز، إيمان ناصف، **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية**، (الإسكندرية: منشورات جامعة السكندرية)، 2000.

99. عجمية، محمد عبدالعزيز، وآخرون، **التنمية الاقتصادية: دراسات نظريـــة وتطبيقيـــة**، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر)، 2006.

100. عطية، عبدالقادر محمد، **اتجاهات حديثة في التنمية**، (الإســـكندرية: الـــدار الجامعيـــة للنشر)، 2003.

101. العفاس، عمر إبراهيم، "الدراسة الامبيريقية في العلوم السياسية: مفهومها، تطبيقاتها، مشاكلها"، في **الدراسة الامبيريقية في العلوم الاجتماعية**، تحرير، يوسف صوان، (طرابلس: مركز دراسات وأبحاث الكتاب الأخضر)، 2005.

102. العقابي، علي عودة، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات**، (الجماهيرية: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع)، 1425.

103. علوي، مصطفى، "الأمن والتنمية: تعدد الأبعاد وتداخل القضايا"، في **الموسوعة العربية: للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، تحرير، مصطفى كمال طلبة، (بيروت: الدار العربية للعلوم)، 2006.

104. عوض، زينت حسين، **الاقتصاد الدولي: نظرة على بعض القضايا** (بيروت: الدار الجامعية للنشر)، 1998.

105. غانم، عبدالمطلب، **دراسات في التنمية السياسية**، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق)، 1981.

106. غنيم، عثمان محمد، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها**، (الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع)، 2007.

107. غور، أل، **الحقيقة المؤلمة: حالة طوارئ لهذا الكوكب بسبب الاحتباس الحراري وما لذي نستطيع فعله حيا لها**، ترجمة: وليد شحادة، (الرياض: مكتبة العبيكان)، 2008.

108. فتح الله، سعد حسين، **التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتجيات**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 1999.

109. فرجاني، نادر، "غياب التنمية في الوطن العربي"، في **الواقع الراهن والمستقبل**، تحرير نادر فرجاني وآخرون، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 1984.

110.فريدمان، توماس، **سيارة الليكساس وشجرة الزيتون: محاولة لفهم العولمة**، ترجمة: ليلي زيدان (القاهرة: الدار الدولية للنشر)، 2000.

111.فريدمان، توماس، **العالم مسطح: تاريخ موجز للقرن الواحد والعشرين**، ترجمة: عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي)، 2006.

112.فلافين، كريستوفر، نيكولاس لنسن، **طوفان الطاقة: دليل لثورة الطاقة المقبلة**، ترجمة: سيد رمضان هدارة (الدار الدولية للنشر)، 1997.

113.فلافين، كريستوفر، أوديل تونالى، **مناخ الأمل: استراتيجيات جديدة من أجل استقرار الجو في العالم**، ترجمة: شويكار زكي، (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع)، 1998.

114.فوسلر، كلود، بيترجيمس، **إدارة البيئة: من أجل جودة الحياة**، ترجمة: علاء أحمد، (القاهرة: منشورات جامعة القاهرة)، 2001.

115.فوكوياما، فرانسيس، نهاية **التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة: حسين أحمد أمين، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر)، 1993.

116.فوكوياما، فرانسيس، **أمريكا على مفترق طرق: ما بعد المحافظون الجدد**، ترجمة: محمد محمود التوبة، (الرياض: مكتبة العبيكان)، 2007.

117.فيشر، أنطونى س، **اقتصاديات الموارد البيئية**، ترجمة: عبدالمنعم إبراهيم، أحمد يونس، (الرياض: دار المريخ للنشر)، 2002.

118.قاسم، خالد مصطفى، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة: في ظل العولمة المعاصرة**، ط2 (الإسكندرية: منشورات الدار الجامعية)، 2010.

119. قبرصي، عاطف، "الاقتصاد الجديد" في **الموسوعة العربية: للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**: تحرير ألبرداعز،: الدار العربية للعلوم)، 2007.

120. قدوري، نجاح، **مستقبل الاقتصاد العربي في ظل العولمة،** (طرابلس: مركز أبحاث الكتاب الأخضر)، 2006.

121. القزويني، علي، **التكامل الاقتصادي في ظل العولمة،** (طرابلس: منشورات أكاديمية الدراسات العليا)، 2004.

122. كارتر، أشتون ويليم ج بيرى، **الدفاع الوقائي: إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن،** ترجمة: اسعد حليم (القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة)، 2002.

123. كالفرت، سوزان، بيتركالفرت، **السياسة والمجتمع في العالم الثالث: مقدمة،** ترجمة: عبدالله بن جمعان الغامدي، (الرياض: جامعة الملك سعود)، 2002.

124. كامبل. س، ولترهيك، "رؤية بيئية حول التنمية المستدامة"، **في مبادئ التنمية المستدامة،** تحرير، دوجلاس موسثيت، ترجمة: بهاء شاهين، (القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات)، 2000.

125. كامل، مصطفى، "التنمية والبيئة: نقاش نظري"، **في الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة،** تحرير، مصطفى كمال طلبة، (بيروت: الدار العربية للعلوم)، 2006.

126. كرمني، بلقاسم، **العلاقات الدولية: دراسة للمفاهيم والمكونات وأنماط التفاعل الدولي،** (الدار البيضاء: المجلس الثقافي العرب)، 1994.

127. كريانين، موردخاي، **الاقتصاد الدولي: مدخل السياسات،** ترجمة: محمد إبراهيم، على مسعود، (الرياض: دار المريخ التوزيع للنشر)، 2007.

128.كلارك، غريغوري، **الاقتصاد العالمي: نشأته وتطـوره ومسـتقبله**، ترجمـة: أمـين الأيوبي، (بيروت: الدار العربية للعلوم)، 2007.

129.كلارك، وليم سي، "العولمة البيئية"، في **الحكم في عالم يتجه نحو العولمـة**، تحريـر، دوبيرت كيوهن، جوزيف ناي، ترجمة: شريف الطرح، (الرياض: مكتبـة العبيكـان)، 2002.

130.كوستاد، شارلز.د، **الاقتصاد البيئـي**، الكتاب الأول، ترجمة: أحمد يوسف، (الريـاض: منشورات جامعة الملك سعود)، 2005.

131.كونت، كريستوفر، ألبرت كار، موجز الاقتصادي الأمريكي، ترجمـة: مفيـد الـديك، (واشنطن، وكالة الإعلام الأمريكية)، 2005.

132.كينز، ريتشارد، **الصناعة الأمريكية، الهيكل، السلوك، الانجاز**، ترجمـة: عبـدالعزيز عبدالله (الرياض: مكتبة العبيكان)، 2000.

133.كيندي، بول، **نشوء وسقوط القوي العظمي**، ترجمة: ملك البديري، (الأردن: الـداري الأهلية للنشر والتوزيع)، 1998.

134.كيوهن، روبيرت، جوزيف. س ناي، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، ترجمة: محمد شريف الطرح، (الرياض: مكتبة العبيكان)، 2002.

135.الكيالى، عبدالوهاب، وآخرون، **موسوعة علم السياسة**، الكتاب الأول، ط2، (بيروت: المؤسسة العربية للنشر)، 1990.

136.لوران، أريك، **عاصفة الصحراء**، ترجمة: منيرة أسمر، (بيروت: شركة المطبوعـات للنشر)، 1997.

137. لويس، وليم، "التوازن العسكري: متغير أم ثابت" في **امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، تحرير، فيسبي مار، ترجمة: عبدالله الحاج (الإمارات: مركز الدراسات الإستراتيجية)، 1996.

138. اللاوندى، سعيد، **بدائل العولمة: أطروحات جديدة لتجميل وجه العولمة**، (القاهرة: دار النهضة المصر)، 2002.

139. اللاوندى، سعيد، **أمريكا في مواجهة العالم: حرب بادرة جديدة**، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة)، 2003.

140. ماتيلارت، أرماند، **العولمة والتنوع الثقافي**، ترجمة: صلاح الدين أبو جاه، (طرابلس: اللجنة الشعبية العامة للثقافة)، 2006.

141. ماندل، جي أر، **العولمة والفقراء، ترجمة، وليد شحادة**، ( بيروت: الحوار الثقافي)، 2004.

142. مايور، فيديريكو، **نظرة في مستقبل البشرية: قضايا لا تحتمل الانتظار**، ترجمة: محمود مكي، (القاهرة: الجمعية المصرية للنشر والتوزيع)، 2003.

143. متولي، منال، "تطور مفهوم التنمية في الفكر الاقتصادي"، في **صور المجتمع المثالي: نماذج في فكر القوي السياسية**، تحرير، مصطفة كامل السيد، (القاهرة: مركز دراسات الدول النامية)، 2003.

144. مجموعة باحثين، **تطور الفكر السياسي**، (طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر)، 1988.

145. مجموعة باحثين، **تقرير عن تحولات البيئة التشريعية الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر، 2001**، (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط)، 2002.

146. مجموعة من الباحثين، **وكالة المخابرات الأمريكية: وثائق سرية**، ترجمة: طلعت غنيم، (القاهرة: مكتبة مدبولى)، 1994.

147. مجموعة من الباحثين، **التقرير الاستراتيجي العربي**، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، 2008.

148. محمد، ثامر كامل، **تداعيات عاصفة الصحراء: الإستراتيجية الدولية في عصر العولمة**، (الأردن: دار اليازوري للنشر)، 2002.

149. محمد، علي محمد، **أصول الاجتماع السياسي، الكتاب الثاني**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية)، 1994.

150. المحنة، فلاح كاظم، **العولمة والجدل الدائر حولها**، (الأردن: مؤسسة الوراق للنشر)، 2007.

151. محي الدين، عمرو، **التخلف والتنمية**، (بيروت: دار النهضة العربية)، 1972.

152. مراد، علي عباس، فتحي محمد البعجة، **المجمع المدني والديمقراطية في ضوء تجارب التحديث والتنمية العربية: قراءة تحليلية**، (بنغازي: دار الإيل للنشر والتوزيع)، 2005.

153. مصطفى، عدنان، "حوافز وغرامات حماية البيئة واستدامتها"، في **الموسوعة العربية: للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، تحرير، ألبرداعز (بيروت: الدار العربية للعلوم)، 2007.

154. مصطفى، محمد سمير، "إستراتيجية التنمية المستدامة"، في **المسموعة العربية: للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، تحرير مصطفى كمال طلبة، (بيروت: الدار العربية للعلوم)، 2006.

155. مصطفى، نادية، **مناقشات ومداخلات حول العداء على العراق**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية)، 2003.

156. معوض، جلال، "العلاقة بين الديمقراطية والتنمية"، في **العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في أسيا**، تحرير، محمد السيد سليم (القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية)، 1987.

157. مقلد، إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، (الكويت: منشورات ذات السلاسل)، 1987.

158. مندور، أحمد محمد، أحمد رمضان، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة)، 1995.

159. موسثيت، دوجلاس، محرر، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة: بهاء شاهين، (القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات)، 2000.

160. المشاط ، عبدالمنعم، معتزبالله عبدالفتاح، **التحليل السياسي الامبيريقي**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية)، 2007.

161. المغيربي، محمد زاهي بشير، **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهجية ومداخل نظرية**، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس)، 1994.

162. المغيربي، محمد زاهي بشير، **التنمية السياسية والسياسة المقارنة: قراءات مختارة**، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس)، 1998.

163. المغيربي، محمد زاهي بشير، "الإصلاح الاقتصادي والتنمية الديمقراطية: المتطلبات السياسية والقانونية والمؤسسية للخصخصة: ليبيا نموذجاً" في **الخصخصة في ليبيا**،

تحرير، عبدالجليل المنصوري، (بنغازي: منشورات مركز البحوث الاقتصادية)، 2005.

164. ناصف، إيمان عطية، هشام محمد عمارة، **اقتصاديات موارد البيئة** (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث)، 2007.

165. نافعة، حسن، **الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945 حتى الآن**، سلسلة عالم المعرفة، عدد 202، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب)، 1995.

166. ناي، جوزيف س. **مفارقة القوة الأمريكية: لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم أن تمضي وحدها**، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، (الرياض: مكتبة العبيكان)، 2003.

167. ناي، جوزيف س، **القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، (الرياض: مكتبة العبيكان)، 2007.

168. النبش، نجاة، **الطاقة والتنمية المستدامة: أفاق ومستجدات**، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط)، 2001.

169. نصر الدين، رولا، وآخرون، **آلية التنمية النظيفة في بروتوكول كيوتو**، (الأردن: منشورات منظمة الأقطار العربية)، 2002.

170. نعمة، كاظم هاشم، **استراتجيات الهيمنة الأمريكية** (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا)، 2001.

171. النقيد، محمد سيف حيدر، **نظرية نهاية التاريخ وموقعها في إطار توجهات السياسة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد**، (الإمارات: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية)، 2007.

172. نوفل، محمد نعمان، **اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات**، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط)، 2007.

173. نيكسون، ريتشارد، **ما وراء السلام**، ترجمة: ملك عباس، (الأردن: الدار الأهلية للنشر)، 1995.

174. هارت، غاري، **القوة الرابعة: "الإستراتجية الكبرى للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة: محمد التوبة، (الرياض: مكتبة العبيكان)، 2005.

175. هاس، ريتشارد، **الفرصة: لحظة أمريكا لتغيير مجرى التاريخ**، ترجمة: أسعد كامل اليأس، (الرياض: مكتبة العبيكان)، 2007.

176. هارفي، ديفيد، **الامبريالية الجديدة، ترجمة: وليد شحادة**، (بيروت: شركة الحوار الثقافي)، 2004.

177. الهريش، فرج صالح، **جرائم تلوث البيئة**، (بنغازي: منشورات جامعية قاريونس)، 1999.

178. هالبرشتام، ديفيد، **حرب في زمن السلم: بوش، كلينتون، الجنرلات**، ترجمة : فاضل جتكر، (الرياض: مكتبة العبيكان)، 2003.

179. هالبر، ستيفان، جوناثان كلارك، **التفرد الأمريكي: المحافظون الجدد والنظام العالمي**، ترجمة: عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي)، 2005.

180. هنتنغتون، صموئيل، **أمريكا: الأناو الأخر.. من نحن؟ الجدل الكبير في أمريكا**، ترجمة: عثمان الجبالي، (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر)، 2006.

181. هنتنغتون، صموئيل، **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي**، ترجمة: مالك أبو شهيرة ومحمد خلف، (الجماهيرية: الدار الجماهيرية للنشر)، 2003.

182. هيجوت، ريتشارد، **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة: حمدي عبدالرحمن ومحمد عبدالحميد، (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية)، 2001.

183. هيرست، بول، جراهام تومسون، **ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانيات التحكم**، ترجمة: فالح عبدالله ، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة)، 2001.

184. الهيتي، سهير إبراهيم، **المسئولية الدولية عن الضرار البيئي**، (دمشق: دار رسلان للنشر)، 2008.

185. والأس، ديفيد، **التنمية الصناعية المستدامة: دراسات عالمية**، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، 2003.

186. والت، ستيفان، جون ميرشايمر، **اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية**، ترجمة: أنطوان باسل، ط2 ، (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع)، 2009.

187. الوتيز، لأري، **نظام الحكم في الولايات المتحدة** الأمريكية، ترجمة: جابر سعيد (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة)، 1996.

188. ورت، سبنسر. ر، **اكتشاف الإحتباس الحراري الكوني**، ترجمة: مركز التعريب والترجمة، (بيروت: الدار العربية للعلوم)، 2004.

189. وديع، محمد عدنان، "المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة"، في **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، تحرير، مصطفى كمال طلبة، (بيروت: الدار العربية للعلوم)، 2006.

190. يسين، السيد، **الحوار الحضاري في عصر العولمة**، (القاهرة: دار النهضة للنشر)، 2002.

191. يسين، السيد، **العالمية والعولمة**، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر)، 2002.

## ج. الدوريات:

1. أبو زنط، ماجدة. عثمان غنيم، "التنمية المستدامة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى"، **مجلة المنارة**، عدد1، (2006).

2. أبو الخير، كارن. "البيئة: قضية القرن الحادي والعشرين"،**مجلة السياسة الدولية**، 179 (2010).

3. أبو الخير، كارن. التعقيد: "كيف يمكن التعامل مع واقع عالمي جديد"، **مجلة السياسة الدولية**، 187، (2012)

4. أحمد، سيد أبو ضيف. "أثر البيئة الاقتصادية للنظام السياسي الأمريكي على وضع السيطرة في النظام العالمي الجديد"، **المجلة العلمية الاقتصاد والتجارة**، 3، (1997).

5. أحمد، سيد أبو ضيف، "النظام السياسي للولايات المتحدة والنظام العالمي الجديد"، **مجلة الدراسات العليا**, 7 (1428)

6. إسماعيل، أحمد دسوقي. "نمط الإدارة الدولية لقضايا البيئة وقضية التغير المناخي"، **مجلة السياسة الدولية**، 145، (2001)

7. إسماعيل، أحمد دسوقي. "أحداث اقتصادية عالمية"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 146، (2001).

8. الأفندي، نزيرة. "الأزمة المالية العالمية: تباين الرؤى والحلول"، **مجلة السياسة الدولية**، 176، (2009).

9. بن جديد، سلوى. "فوضي النظام السياسي الدولي للرأسمالية الينوليبرالية"، **مجلة السياسة الدولية**، 182، (2011).

10. تايلور، مارتن. "قمة الأرض: وجهة نظر"، ترجمة: هند عدنان مصطفى، **مجلة المستقبل العربي**، 167، (1993).

11. الجبالي، نهي. "الآثار الاقتصادية لبروتوكول كيوتو"، **مجلة السياسة الدولية**، 145، (2001)

12. جلال، أحمد. "العولمة والنظام الدولي: جدلية اللحظة الراهنة"، السياسة الدولية، 175 (2009)

13. حجاج، كريم. "ملامح الإستراتيجية الأمريكية في القرن القادم"، السياسة الدولية، 127، (1997)

14. جلالة، أحمد محمد. "قضايا التنمية المستدامة"، **مجلة البحوث الاقتصادية**، 2، (1995)

15. حسن، عمار علي. "البيئة والعلاقات الدولية: مفاهيم وإقترابات حديثة"، **مجلة السياسية الدولية**، 163، (2006)

16. خشيم، مصطفى عبدالله أبو القاسم. "أثار الثورة التكنولوجية على نظام توازن القوة: دراسة مقارنة"، **مجلة البحوث الاقتصادية**، 22، (1991)

17. الخولى، سيد فتحي. "التعاون الدولي والتنمية المستدامة في مواجهة التحديات البيئيـــة"، **مجلة النفط والتعاون العربي**، 96، (2001)

18. الخياط، محمد مصطفى. "تغير المناخ: مواقف دولية متباينة"، **مجلة السياسة الدوليـــة**، 179، (2010)

19. الديب، خالد زكي. "مفهوم التنمية المستدامة"، **العربية للاقتصاد والتجارة**، 1، (1995)

20. رجائي، حنان. "التكلفة الاقتصادية للكـــوارث الطبيعيـــة"، **السياســـة الدوليـــة**، 151، (2003)

21. الرمضاني، مازن إسماعيل. "تحدى البيئة والصراع بين المشال والجنـــوب"، **مجلـــة الدراسات العليا**، 3 (1997)

22. السبيعي، محمد. "إشكالية التنمية المستدامة في بروتوكول كيوتو: استعراض لمحتـــوى آلية التنمية النظيفة"، **مجلة التنمية والسياسة الاقتصادية**، 2، (2007)

23. السعدني، نيرمين. "مسألة التكنولوجيا النظيفة وتداعياتها على البيئة"، **مجلة السياســـية الدولية**، عدد 153، (2003)

24. الشيخ، فتح الله. "الاحتباس الحراري: منظور أخلاقي"، **العربي**، 365، (2011)

25. طاهر، جميل. "تطور مفهوم التنمية المستدامة"، **بحوث اقتصادية** ، 9 ، (1989)

26. طلبة، مصطفى كمال. "الأخطار البيئية ومسئولية المجتمع الدولي"، **السياسة الدوليـــة**، 163، (2006)

27. عبدالحليم، أحمد. "الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة"،**مجلة السياسة الدولية**، 147 (2002)

28. عبدالفتاح، شعيب. "تداعيات قمة الأرض"،**مجلة السياسة الدولية**، 109، (1992)

29. عبدالله، أسامة. "أوباما ومواجهة الفقر في الولايات المتحدة"،**مجلة السياسة الدولية**، 175، (2009)

30. عبدالله، عبدالخالق. "النفط والنظام الإقليمي الخليجي"، **المستقبل العربي**، 181، (1994)

31. عبدالله، عبدالخالق. " التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية"، **مجلة المستقبل العربي**، عدد 3، 1998)

32. محمد علاء عبدالمنعم. "مستقبل التعاون الدولي في ضوء قمة الأرض"، **مجلة السياسة الدولية**، 150، (2002)

33. عتيقة، علي أحمد. "الاعتماد المتبادل على جسر النفط"، **مجلة المستقبل العربي**"، 163، (1992)

34. عودة، جهاد. "الأسس العسكرية لتوجهات حلف الناتو"، **السياسة الدولية**، 159، (2006)

35. عيد، مصطفى. "التأثيرات الاقتصادية والسياسية لضريبة الكربون في استراليا"، **مجلة السياسة الدولية**، 187 (2012)

36. عيسى، محمد عبدالشفيع. "المواقع الراهنة للقوة في النظام الاقتصادي العالمي"، **مجلة السياسة الدولية**، 173، (2008)

37. غالي، بطرس. "الأمم المتحدة وتحديات ما بعد الحرب الباردة"، **مجلة العربي**، 444، (1995)

38. غنيم، عثمان. ماجدة أبو زنط ، "إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية والسائدة"، **دراسات العلوم الإدارية** ، 1 ، (2008)

39. فياض، عامر حسين. "الديمقراطية الليبرالية في مركبات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية"، **مجلة المستقبل العربي**، 261، (2000)

40. قرني، بهجت. "العولمة والنظام الدولي"، **مجلة السياسة الدولية**، 175، (2009)

41. القزويني، علي. "نظام القوة الاقتصادية في ظل العولمة"، **مجلة أكاديمية الدراسات العليا**، 17 (2007)

42. كرزم، جورج، "الإدارة الأمريكية تخفي تقريراً خطيراً حول التغير المناخي"، **مجلة أفاق البيئة والتنمية**، 7، (2008)

43. كرزم، جورج. الوقود الحيوي: سائقوا السيارات ينافسون الجياع على الغذاء"،**مجلة أفاق البيئة والتنمية**، 8، (2008)

44. ل. تشايلد، كهاتور. ر. "تطور التنمية المستدامة"، ترجمة: محمد عبدالحميد الطبولي. عمر إبراهيم العفاس، **مجلة كلية الآداب**، 30 (2008)

45. مراد، ناصر. "التنمية المستدامة وتحدياتها"، **بحوث اقتصادية عربية**، 46، (2009)

46. مصطفى، عدنان. "العرب وقمة الأرض: الرسالة التائهة"، **مجلة المستقبل العربي**، 167، (1993)

47. مفتي، محمد أحمد. "المنهجية السياسية الغربية: تحليل نقدي"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، 17، (1987)

48. نصر الدين، رولا. "الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة"، **مجلة النقط والتعاون العربي**، 118، (2006)

49. نصر الدين، رولا. "الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة"، **مجلة النقط والتعاون العربي**، 119، (2006)

50. الهيتي، نوزاد عبدالرحمن. "التنمية المستدامة: في المنطقة العربية: الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية، **مجلة شئون عربية**، 125، (2006).

**د. دراسات غير منشورة:**

1. الجامعي، نعيمة بشير، دور الديمقراطية الليبرالية في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي، **رسالة ماجستير غير منشورة**، بنغازي: جامعة قاريونس، 1996.

2. الزيداني، محمد عبدالرحمن، مشروعية احتلال الجمهورية العراقية في ضوء تعدد مصادر القوة المساندة للولايات المتحدة الأمريكية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، بنغازي: أكاديمية الدراسات العليا، 2009.

3. السيد، محمد زكي، أبعاد التنمية المستدامة: مع دراسة للبعد البيئي في مصر، **رسالة ماجستير غير منشورة**، القاهرة: جامعة القاهرة، 2000.

4. العفاس، عمر إبراهيم، التنمية والتنمية المستدامة، **بحث مقدم في مؤتمر التنمية المستدامة** (بنغازي: جامعة بنغازي) 2008،

5. المنصوري، توفيق سليمان، قضية إصلاح الأمم المتحدة: دراسة مقارنة في موقف الأمين العام للأمم المتحدة والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن 1997 – 2006، **رسالة ماجستير غير منشورة**، بنغازي: أكاديمية الدراسات العليا، 2009.

6. بو خشيم، عبدالناصر عزالدين، تقييم دور الدولة في التنمية الاقتصادية في ليبيا، **رسالة ماجستير غير منشورة**، بنغازي: جامعة قاريونس، 1990.

7. خامرة، الطاهر، المسئولية البيئية والاجتماعية: مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، **رسالة ماجستير غير منشـــورة**، الجزائر: جامعة أبو سطيف، 2007.

8. خشيم، مصطفى عبدالله أبو القاسم، "التنمية المستدامة: واتساع هوة التلوث البيئي فـــي إطار العولمة": الواقع والطموح"، **دراسة مقدمة في مؤتمر التنمية المستدامة** (بنغازي: جامعة بنغازي) 2008.

9. سليمان علي محمد، الاستخدام المباشر وغير المباشر لتنفيذ أهداف السياسة الخارجيـــة الأمريكية، **رسالة ماجستير غير منشورة، بنغازي**: جامعة قاريونس، 2005 .

10. عيسى، ناجي، دور المشاريع السياسية الأمريكية في تحقيق أهداف السياسة الخارجيـــة للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، **رســـالة ماجســـتير غيـــر منشـــورة**، بنغازي: أكاديمية الدراسات العليا، 2006.

**ثانياً: شبكة المعلومات العالمية: (الانترنت):**

1. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخ، (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة)، 1992.

**www.un,org.aripic.**

2. ايرون فاندرفيز، الطاقة المسئولة والتنمية المستدامة،

**www.shell.com.**

3. بروتوكول كيوتو، (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة)،2005.

**www.un,org.aripic.**

4. جوناتان هاريس، المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة، (واشنطن: مؤسسة التنمية والبيئة الدولية)، 2001.

**www.osun.org.**

5. حسن الجنابي، "إشكالية المناخ والبيئة والسياسة"، مجلة الحوار المتمدن، عدد 40، (2002).

**www.Alhwar.com**.

6. حسين عبدالله، أمريكا وقمة الأرض: الاقتصاد قبل البيئة

**www.osun.org.**

7. سعد الدين خرفان، التهديدات الأمريكية العالمية: سياسات المناخ وسلاح كيوتو

**www.alasr.ws**

8. سيف العسلي، "هل الاقتصاد الأمريكي قريب من الانهيار"، جريدة 26 سبتمبر، عدد 1313، (2010).

**www.googl,com**

9. صباح جاسم، ملف الاحتباس الحراري: التغيرات المناخية خطر أمني عالمي،

**www.annabaa.org**

10. عبدالحكيم الغلالي، الولايات المتحدة قوة اقتصادية عظمي،

**www.ashaml.net**.

11. عبدالله عبدالقادر نصير، البيئة والتنمية المستدامة،

**www. osun.org .**

12. علي القنوشي، الولايات المتحدة: دعائم القوة الاقتصادية،

**www.odaba sham. net**

13. محمد عبدالله يونس، الكونغرس يبحث تراجع صورة أمريكا عالمياً، مجلة المختصـــر، عدد373، (2008).

**www.osun.org**

14. محمد نصر عارف، مفهوم التنمية: إعادة اعتبار الإنسان،

**www.islamonline.net**

15. مصطفى القصاوي، قوة الاقتصاد الأمريكي،

**www.odaba sham. net**

16. مؤشرات اقتصادية مختارة.

**www.world pank**

17. مصطفى عبدالله الكفري، التنمية الشاملة والتنمية البشرية، مجلة الحوار المتمدن،

**www.alhewar.org.**

18. مصطفى كمال طلبة، المفاوضات الدولية لمرحلة ما بعد كيوتو،

**www.un.org.arabic**

19. مقابلة مع سونغ ينغ، مؤلف كتاب حرب العملات،

**www.Algazera.net**

20. لجنة التنمية المستدامة، إعلان ريودى جينيرو بشأن البيئة والتنمية،

**www.un.org**

21. أحمد يوسف النفيسي، تداخل السياسي والاقتصـــادي بـــالبيئي: قمـــة الأرض عمقـــت الخلافات، مجلة الطليعة، عدد 1543، (2002).

**www.googl,com**

## ثالثاً: المراجع الأجنبية:

1. Charles Wkegley jr and Eugene RWittopf.World Politics trends and transformation 9th (Belmort,CA wadsworh Thomson lerning), 2004.

2. John Mcmurtry, Value Wars: The Global Market Versus the Life Economy ,(London:Pluto Press),2002.

3. Garrett Hardin," The Tragedy of the common", Science, Vol.162.No 3859 (1968).

## Summary

Since it was introduced as an updated developmental concept, the sustainable development has gained a universal approval, on both political institutions and NGOs' levels, as it adds other dimensions such as those that concern with the ecosystem issues and the growing effect of the human activities, the economical ones in particular on the environment, and the outcome of this irrational relationship which continues to threaten all communities, and placing them in front of grim reality of its effects with destructive outcomes.

Therefore, one of the various key interests of the sustainable development was the effect of predominant developmental model, the types of dominant economic growth, and the search for the method to control such economic practices, while achieving a satisfactory level of growth which secures a decent living within a sound economic growth which takes into account the environmental capital, and hence economic growth becomes more sustainable.

Within this modern developmental approach, the position of major states, especially the industrial nations, will have the greater and more significant impact in achieving what members of the world communities have agreed on, and what have been acknowledged by the United Nations and its organizations in order to achieve sustainable development.

Therefore, the theme of the study addresses the United States' stance on sustainable development and finding out the factors and the degree of its impact on crystallizing the form and nature of this stance, which is taken by the largest and the strongest economic nation. In this context, many questions have been raised on the unique stance of this great nation; will the United States cooperate with the world community to create changes demanded by the sustainable development such as economic, social and political practices? Does the United States – despite the individual considerations that form its economic and political ideology – have the desire to stake its influence on the living standard of its citizens and taking risks for the sake of other communities?

According to this problem, the study hypothesis has been formulated as follows: "the economic stance of the great nation has a negative impact on the approval of the universality of the sustainable development contents.

The importance of the study lies in the significance of sustainable development and the modernity of developmental concept which adopts. Also, the importance of the study arises from clarifying the stand of the most influential nation in as far as the international relations as concerns on issues related to the life and future of people. Moreover, what is even important about the study of sustainable development is looking into it from a political prospective where a lot of studies seldom address such aspect. Therefore, such study is considered to be an attempt to address this infrequent aspect.

Having identified the study problems and the questions which addresses, and thereafter formulating its hypothesis and indicating its importance, the study methodology relies on employing the study case approach, as it helps to study the political phenomenon from all its aspects. besides, the study also relied on what the political economy introduction presents, in interpreting the relation between the interaction of politics and economy, in addition to what the ecology introduction presents in describing the relation between a living creature or a human on one hand, and the ecosystem or the environment where the both exist on the other hand. Lastly, the study also relied on the pragmatism introduction in the issue of examining the state and the interactions of the political institutions within the international system.

This study consists of an introduction, three chapters and a conclusion; the first chapter covers the development concept and its evolution, and it is divided into two themes, the first addresses the conventional concept of development, whereas the second deals with the concept of sustainable development. The second chapter deals with the economic distinction of the United States, and this is divided into two themes; the first discusses the American economic power, whereas the second concerns with the classification of the United States in the balance of global power. The third chapter deals with the impact of the economic situation on the approval of the United States to the universality of the sustainable development contents, where the first theme discusses the universality of sustainable development contents; the second theme highlights the position of the United States regarding the contents of sustainable development.

The study concluded that the stance of the United States regarding the contents of sustainable development has taken a negative form by refusing to include any changes related to the content and the essence of the prevailing economic growth model, indicating that the impacts of any measures or change taken on the sustainable development, could incur losses on the economic system of the United States, and consequently threatens its power and its distinction at all levels. This negative stance was obvious when employing the contents of sustainable development as measuring indicators that help in knowing the nature of the American stance and its impetuses. This was evident that the distinctive nature of the American economy and its influence on having all types of power was a directed and influential factor in crystallizing the stance of the United States on the contents of sustainable development.

**Benghazi University**

**Faculty of Economics**

**Department of Political Sciences**

# The Impacts of the Economic Distinction of a state On its Acceptance to the Universality of the Sustainable Development Contents

## (The United States of America as a Case Study)

**Prepared by: Walead Faraj Mahmoud Tohami**

**B.A. in Political Sciences – Faculty of Economics**

**Garyounis University**

Spring 2008

**Supervised by: Dr. Omar Ibrahim Elaffas**

**This study is presented in Partial fulfillment to the requirements**

**Of the Masters Degree (magisterial)**

**11 /10 / 2012**

**Department of Political Sciences**

**Faculty of Economics**